الإثنين 5 تشرين الثاني 2018
العدد 3607 السنة الثالثة عشرة
lundi 5 Novembre 2018 no 3607 13ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

كل لبناني مديون بـ41 ألف دولار

- جورج قرم
إصلاح النظام النقدي في لبنان
- فيفيان عقيقي
أجندة اقتصادية لإعادة الإعمار
- مايكل روبرتس
اللوائح التنظيمية المالية لا تنجح دائماً

سنة على اختطاف الحريري

- السبهان: حان وقت الثورة ضد حزب الله
- رئيس الحكومة يبرق سرّاً: البركان هنا

غداً في «الاخبار»

الحريري «يعتكف» في باريس... وأبواب الحلّ غير موصدة [3]

مافيا النفط تهدّد لبنان بالعتمة [4]

«عقوبات ترامب» اليوم
أميركا ليست قدراً

[18 ـ 19]

تتطلع اليوم الجولة الثانية من العقوبات الأميركية «الأقسى» على إيران (الأناضول)

قضية

تزوير علامات في «الحقوق» ـ الفرنسي؟

6

قضية

تلوث الليطاني
البنك الدولي «مش قابضنا»

06

فلسطين

ترقب لتطبيق التفاهمات
القاهرة «متفائلة» وإسرائيل متمهّلة

14

البحرين

«المؤبّد» لعلي سلمان
بصمات السعودية على حكم آل خليفة

16

بنك لبنان والمهجر ش م ل

لبنان . فرنسا . إنكلترا . سويسرا . مصر . دبي . الشارقة . أبو ظبي
الأردن . رومانيا . قبرص . قطر . المملكة العربية السعودية . العراق

النتائج كما في ٢٠١٨/٠٩/٣٠(١)
نمو متّزن يراعي بالأولوية التحكم بالمخاطر المصرفية والكلفة التشغيلية

أعلى معدلات ربحية بأقل كلفة تشغيلية

إرتفاع أرباح الأشهر التسعة الأولى إلى	٣٨٣ مليون دولار أميركي
الموجودات	٣٥,٧ مليار دولار أميركي، بزيادة ٣,٩ مليار دولار
الأموال الخاصة للمساهمين	٣,٢ مليار دولار أميركي، بزيادة ٢٧٦ مليون دولار
أعلى مردود على أموال المساهمين (ROE common)(٢)	١٦,٥ %
أدنى كلفة بالنسبة للإيرادات (Cost to income ratio)(٢)	٣٥,١ %

(١) مقارنة مع ٢٠١٧/٠٩/٣٠
(٢) بين المصارف اللبنانية المدرجة

مع الحفاظ على أعلى نسب الملاءة والسيولة(٢)
وتغطية مرتفعة للديون المشكوك بتحصيلها:

نسبة مرتفعة للملاءة	١٨,٥% (المطلوب ١٤,٥٪)
نسبة مرتفعة للسيولة الأولية إلى ودائع الزبائن	٨٠,٥ %
تغطية مرتفعة للديون المشكوك في تحصيلها (مع إحتساب الضمانات العينية عدا المؤونات العامة الإجمالية)	١٣٢ %

بنك لبنان والمهجر أفضل مصرف في لبنان
بإجماع أهم المراجع الدولية المختصة

THE ASIAN BANKER STRONGEST BANK IN LEBANON 2018 by balance sheet
THE EUROPEAN Global Banking & Finance Awards 2018 Blom Bank Bank of the Year Lebanon
emeia MIDDLE EAST BANKING AWARDS 2017
BME 100 AWARDS 2018
GLOBAL FINANCE
The Banker
EUROMONEY AWARDS FOR EXCELLENCE 2018

blombank.com

المشهد السياسي

الحريري «يعتكف» في باريس... وأبواب الحلّ غير موصدة

الغى الحريري عشاءه اليوم مع رجال اعمال وابلغ المدعوون بانه سيبقى في باريس لـ«ايام» (هيثم الموسوي)

لا جديد في شأن «العقدة السنية». الجميع كانوا في انتظار عودة الرئيس المكلّف سعد الحريري من باريس لاستئناف الاتصالات. إلا أن الأخير قرّر شراء الوقت والاعتكاف في العاصمة الفرنسية، متخفّفاً من مسؤوليته عن الأزمة. وفيما جرى تلقّف كلام وزير الخارجية جبران باسيل عن «الاستعداد لتقديم التضحيات» بإيجابية في أوساط 8 آذار، أكّدت مصادر في التيار الوطني الحر أن «ما في شي ما بيتحرّك... والمهم هو خفض السقوف العالية»

عدا عن «الإشارات الإيجابية» التي أطلقها وزير الخارجية جبران باسيل، والمواقف الحادّة التي أطلقها النائب جهاد الصمد من الضنيّة، فإن عطلة نهاية الأسبوع لم تسجّل أي جديد في حل عقدة تمثيل النواب السنّة، مع استمرار تمسّك كل من الأطراف بمواقفه. وأكّدت مصادر كل الأطراف أن الاتصالات «جامدة»، ولا سيّما بين التيار الوطني الحر وحزب الله، مع إبقاء خط التواصل الروتيني مفتوحاً بين باسيل ورئيس وحدة التنسيق والارتباط في حزب الله وفيق صفا. وفيما كان الجميع ينتظرون عودة الرئيس المكلف سعد الحريري إلى بيروت ليل أمس لاستئناف الاتصالات، قرّر الأخير الاعتكاف في العاصمة الفرنسية بعدما كان مفترضاً أن يرعى اليوم عشاءً يحضره اقتصاديون ورجال أعمال. إلّا أن إدارة «بيت الوسط» تولّت الاتصال بالحضور وإبلاغهم إلغاء العشاء، بذريعة أن رئيس الحكومة سيبقى في باريس لـ«أيام». ونقل متصلون بالحريري عنه تمسكه بموقفه الرافض توزير النواب السنّة، وأنه «لا يجد مبرراً لتمثيل من ينتسبون إلى كتل نيابية لديها ممثلوها في الحكومة». كما نقلت عنه تأكيده أنه «لن يوقع أي مرسوم يضم اسماً من الأسماء الستة، ولو كان ذلك من حصة غيره»، في إشارة الى احتمال أن يضم الرئيس ميشال عون واحداً من «مجموعة الستة» إلى حصته، أو أن يبادر النائبي الشيعي الى التنازل عن مقعد شيعي لمصلحة أحدهم.

في غضون ذلك، تلقّفت القوى السياسية بإيجابية كلام باسيل، السبت، عن أن التيار لن يسمح لعلاقته باي مكون في لبنان بأن تنهار، و«لن نسمح مهما بلغت التضحيات أن يقع الانفجار بين المكونات اللبنانية». واعتبرت مصادر في قوى 8 آذار أن الأمر يفتح باباً للحل ويؤشر إلى نية باسيل للتحرك وإيجاد حلول. وفيما أكّد عاملون على خط الاتصالات أن «الأبواب غير موصدة تماماً»، قالت مصادر بارزة في التيار الوطني الحر لـ«الأخبار»: «ما في شي ما بيتحرّك... المهم هو خفض السقوف العالية». وشدّدت على أن «الموضوع بين الحريري وحزب الله ولسنا معنيين به، ولكن يمكن أن نكون مساعدين في إيجاد الحل». فيما على ضفّة تيار المستقبل، من ينتظر اتصالاً من باسيل بالحريري، أو حتى إمكان زيارة وزير الخارجية باريس للقاء الرئيس المكلّف والبحث في سبل الخروج من المأزق، بعدما أيقنّ الجميع أن موقف حزب الله لناحية توزير «سنّة 8 آذار» ليس مناورة، وأنه متمسّك بهذا الموقف الذي أبلغه إلى الحريري منذ تكليفه بالتأليف. وأكّد العاملون على خط الاتصالات أن الحريري أقر بأن الحزب «أبلغه سابقاً إصراره على تمثيل النواب السنّة الستة. لكنه كان يعتقد بأن الأمر قابل للحلحلة، وأنه سمع تقويماً من التيار الوطني الحر بإمكان إقناع الحزب بالتراجع عن مطلبه».

إلى ذلك، فجّر الصمد مواقف ناريّة في وجه الحريري وباسيل، ووضع العقدة في محاولة التيار الوطني الحر الحصول على الثلث زائداً واحداً في الحكومة، واصفاً ذلك بأنه «سحب لصلاحيات رئاسة الحكومة». وأكّد نائب الضنيّة أن «السجال اليوم ليس بين الشيعة والسنة أو بين حزب الله والمستقبل، إنما على خلفية الإقصاء في الساحة السنيّة واعتبار الحريري الممثل الحصري للطائفة من جهة، ومن جهة ثانية تنازل الحريري عن صلاحياته لباسيل في الحكومة عبر إعطاء التيار كتلة وزارية تسمح له بالتعطيل والتحكّم بالمسار الحكومي بمعزل عن باقي الفرقاء».

وبدا لافتاً في الأيام الماضية أيضاً، الموقف الذي أصدره مجلس المفتين، بدعم الحريري واعتبار المطالبة بتمثيل الآخرين «أياد خبيثة تحاول عرقلة جهود الرئيس المكلف وابتزازه سياسياً»، من ضمن أجواء التخوين التي يبثّها المستقبل بحقّ النواب السنّة من خارجه. وأثار الموقف استياءً لدى قاعدة النوّاب السنّة حول دور المفتي دريان، ما أدى إلى موقف أقل حدة صدر عن المجلس الشرعي.

(الأخبار)

مقالة

التهدئة الداخلية في انتظار حزب الله

إذا كانت مشكلة توزير «سنّة 8 آذار» لا تزال من دون حل، فإن التهدئة بين حزب الله والتيار الوطني الحر بدأت تأخذ مداها، من دون أن يعلن الطرفان تراجعاً عن مواقفهما. لكن الكلمة الفصل تبقى للحزب بعدما أصبحت الكرة في ملعبه

هيام القصيفي

قبل أن يقول الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كلمته، نهاية الأسبوع الجاري، لا ينتظر أي من المتابعين لملف التفاوض الحكومي أي تطور ملموس على خط التأليف. فالأيام المقبلة مخصّصة للتهدئة التي بدأ العمل بها، إلى الحد الأقصى، وسحب أي عنصر توتر من مسار التشكيل، ليتعزز هذا الجو أيضاً بغياب الرئيس المكلف سعد الحريري.

لا شك أن عقدة تمثيل «سنّة 8 آذار» طرحت إشكالية لم تثرها عقبة توزير القوات اللبنانية على رغم حدّتها وتأثيرها السلبي على العلاقة بين الأخيرة والتيار الوطني الحر. لكن ما يحصل بين حزب الله والحريري من جهة، وبين الحزب والتيار من جهة أخرى، يأخذ أبعاداً مختلفة. فالأول يحمل عناصر توتر سني - شيعي على رغم محاولات النفي المتكررة، والثاني يحمل دلالات بُني عليها الكثير في الأيام الماضية، في شأن الاتفاق السياسي بين الطرفين، على رغم سعي كليهما إلى سحب أي تأثيرات جانبية لما جرى على تفاهمهما، تحت سقف أن الخلاف لا يفسد للود قضية. والأبرز أنها أتت في توقيت يحمل التباسات، بسبب العقوبات الأميركية، والتوتر الإقليمي، الأمر الذي جعل منها مادة دسمة لتأويلات يفترض أن الطرفين في غنى عنها. فلا الحزب الذي تتوجه أنظاره إلى الخارج، يمكن أن يضاعف من المحاذير الداخلية بسبب وزير، ولا رئيس الجمهورية يفترض أن يكون ميالاً إلى خلاف مع حلفائه.

ثمة ملاحظات خلص إليها مطّلعون على التفاوض، وهي أن الحزب الذي ارتاح لأداء الرئيس المكلف كثيراً وحصد إيجابيات منه على مدى شهور التفاوض، قد يكون «غامر» قليلاً في الاعتقاد بأن الحريري المتجاوب يمكن أن يقبل بتوزير «سنة 8 آذار». وهناك، في هذا السياق، من يقول إن الحزب فضّل عدم إحراج رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بهذا الطلب، فطلبه من الرئيس المكلف بعدما نسج معه علاقة تفاوضية جيدة.

موقف الحريري الرافض الذي أبلغه للحزب مباشرة، خلط الأوراق. لكن الحزب لم يعتقد في المقابل - وهو يرفع سقف التفاوض حول التمثيل السني - أن الرد سيكون من جانب رئاسة الجمهورية، وأن عون يمكن أن يعلن موقفه علانية. وعلى رغم أن معلومات تتحدث عن أن الحزب تبلغ، قبل المقابلة التلفزيونية، بأن رئيس الجمهورية سيرفض هذا الطلب علناً، إلا أنه ظل لاحقاً متكتماً - على عادته في إظهار «عتبه» - على الشكل الذي ظهر فيه رفض رئيس الجمهورية. وربما لم يكن الموقف ليثير كل هذا الارتباك السياسي، لولا أنه صدر عن رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل المكلف التفاوض والمواجهة في ملفات الحكومة، قبل أن يتلقفها مجدداً رئيس الجمهورية كما حصل مع قوى سياسية أخرى. لا سيما أن موقف عزز موقف الحريري الذي ازداد تصلباً، بعدما كانت علامات إيجابية طبعت علاقته بقنوات التفاوض مع الحزب في الأسابيع الأخيرة.

مشكلة الحزب الأولى، بحسب المطلعين على عمليات التفاوض الحكومي، أنه ليس من السهل عليه اليوم التراجع المفاجئ بعد تطورات الأيام الماضية، لا سيما أنه ظل يتعامل مع ملف توزير السنّة المؤيدين له، كما يتعامل في ملفات أمنية، أي عبر الخطوط الخلفية ومن دون وضوح في الموقف العلني. والمشكلة الثانية أن إخراج توزير حلفائه السنة لم يكن موفقاً في الشكل، فأعطى بذلك حجة لمنتقديه، من الحلفاء قبل الخصوم. أما المشكلة الثالثة فهي أن الحلفاء الذين يدعمهم لم يتصرفوا ويدافعوا عن حقهم في التمثيل على المستوى نفسه الذي يدافع هو عنهم به، والأمثلة كثيرة. يبقى أن الثابت أن الحزب الذي يقف إلى جانب هؤلاء، بعدما وقفوا إلى جانبه في محطات سابقة، لن يتخلى عنهم بسهولة، وهو اعتاد الوفاء مع حلفائه. وإن كان هناك من يرى أن الأمر يتعلق بالاستقبال وتوسيع القاعدة المؤيدة للحزب في البيئة السنية، تمهيداً للانتخابات المقبلة.

> **التيار الوطني لا يعتبر أن ثمة مشكلة جوهرية تمسّ تفاهمه مع حزب الله**

لكن واقعية الحزب تفترض، أيضاً، الخروج من الأزمة بأقل الأضرار الممكنة، وخصوصاً لجهة علاقته برئيس الجمهورية والرئيس المكلف، اللذين تضامنا معاً، إلا إذا كان الهدف - بحسب معارضيه - تمرير مزيد من الوقت الضائع في انتظار جلاء تأثيرات القرارات الأميركية بالمقاطعة وحصار إيران وحزب الله معاً. بخلاف ذلك، أُعطي الوقت للمفاوضين للتفتيش عن بدائل ومخارج للأزمة، عبر اقتراحات بديلة كمثل إعلان الفريق السني نفسه عن تراجعه عن مطالبته لمصلحة حكومة وطنية بمثله فيها حلفاؤه، أو توسيع قاعدة الحكومة العددية، بحيث يمكن استيعاب خلطة مذهبية وطائفية تضم جميع القوى السياسية. وإذا كانت رغبة الحزب في التهدئة وعدم توتير الوضع الداخلي قبل أن يحسم خياره النهائي، فإن التيار الوطني أيضاً لا يذهب إلى التصعيد ولا يعتبر أساساً أن ثمة مشكلة جوهرية تمسّ تفاهمه مع الحزب، وإن كان، هو أيضاً، مصراً على موقفه ولن يتراجع عنه. وهو زخّم اتصالاته مع الحزب ورفع من حرارتها، لأنه ينظر إلى الأمر من زاوية تتعدى توزير شخصية سنية حليفة للحزب. فالتشنج الأخير لم يأخذ منحى سياسياً بل مذهبياً، والتيار يريد إزالة أي ألغام وأفخاخ مسبقة تفجر الحكومة المقبلة من الداخل. والمعادلة الداخلية يفترض أن تكون مبنية على أسس وطنية، والاتجاهات المذهبية الأخيرة لا تساعد في تخفيف عناصر الاحتقان الداخلي وتثبيت الاستقرار.

قضية اليوم

لبنان مهدّد بالعتمة أيضاً

السلطة ضائعة... المافيا تحكم!

إبراهيم الأمين

لبنان رهينة ضياع السلطة، لكنه أيضاً رهينة المافيات.

كما هي الحال مع مافيات الأسواق المالية، والأسواق العقارية، ومافيات الأدوية والمستشفيات والاتصالات والتعليم، هناك مافيا كبيرة، تمتد جذورها عميقاً في مؤسسات النظام اللبناني، بكل طبقاته الرسمية والمالية والسياسية والطائفية، وصولاً الى مافيات الأحياء حيث تنتشر المولدات.

إنها مافيا النفط في لبنان!

صحيح مئة في المئة، أن تأخير تأليف الحكومة له انعكاساته على كل شيء في إدارة شؤون الناس، بمعزل عن كفاءة هذه الطبقة في رعاية أمور البلد. لكن الصحيح، أكثر، أن مرحلة تصريف الأعمال ليست بالأمر المضرّ لمصالح الطبقة الحاكمة، حيث الانتفاع يعمل بنجاح منقطع النظير، وبرقابة أقل. فكيف تكون الحال مع المافيات التي لا تتوقف محرّكاتها عن العمل لحظة واحدة؟

في الأيام القليلة الماضية، دخل لبنان مرحلة التعتيم التدريجي. ليس الحق على الطبيعة أو على عطل في المعامل أو في شبكة التوزيع. هذه المرة، الحديث يدور حول أكبر عملية ابتزاز تتعرض لها الدولة واللبنانيون على يد شركات تجارية ربحت من جيوب اللبنانيين مليارات الدولارات خلال العشرين سنة الماضية، وهي مستمرة في مصّ دماء الناس، مستفيدة من مافيا السلطة المعطّلة لحصول الناس على خدمة طبيعية للكهرباء، وبأسعار مشابهة لما يجري في كل العالم. في ظلّ عدم تأليف الحكومة، وعدم وجود علاج قانوني، باتت مؤسسة كهرباء لبنان في حالة صعبة إزاء تراجع موجوداتها المالية التي تتيح لها شراء كميات الفيول المطلوبة لتشغيل المعامل الخاصة بالإنتاج، ما يعني أن صرف المخزون من الفيول بدأ ينعكس تقليصاً في الإنتاج، وهي عملية ستزداد يومياً الى أن تلامس حدود العتّمة الشاملة. والسبب، أن مافيا النفط التي تتولى استيراد الفيول الى لبنان، قررت منع تفريغ حمولات بواخر موجودة في البحر، بسبب عدم صرف الاعتمادات، وهي ستطالب غداً بغرامة التأخير والتخزين. كل هذا يجري من دون أن يتحرك أحد لطرد هذه الشركات من البلاد ومحاكمة القيّمين عليها وحبسهم كأقل عقاب. فكيف إذا كان هؤلاء يتلاعبون، ويتولّون أدواراً ليست لهم، ويحتالون، ثم يكدسون الأموال، ويصرفون ما يربحون في مشاريع مخالفة للقوانين؟

وكيف يمكن للحكومة ان تقبل بأن تكون عرضة لابتزاز من قبل شركات ربحت مئات الملايين من الدولارات، ولم تتخلف الدولة يوما عن سداد مستحقاتها، وهي لا تتحمل ان تتأخر الدولة في دفع مستحقاتها لاسابيع؟

وكيف يمكن للحكومة ان تعطل مشاريع المناقصات المفتوحة وعدم ترك البلاد رهن شركة واحدة او اثنتين بينما هناك عشرات الشركات العالمية بأسعار منافسة؟

معروف أن لدى لبنان عقود استيراد من الجزائر والكويت. وهي عقود من دولة الى دولة، وتقدّم الجزائر أسعاراً تفضيلية للدولة اللبنانية. لكن من يقوم بالأمر هو شركات خاصة. وحتى وقت قريب، كانت الشركة المملوكة من آل البساتنة هي التي تقوم بالمهمة نتيجة اتفاق بينها وبين الشركة الجزائرية. صحيح أن لا اتفاقات مثبتة وموقّعة، لكن الجميع في البلاد يتعاملون مع الأمر على صورته الحقيقية. يملك آل البساتنة تاريخاً طويلاً في عالم النفط، ويرد اسم شركتهم في كثير من الملفات الغامضة، ولديهم قدراتهم الكبيرة على النقل وعلى إنجاز جميع المعاملات الخاصة بعالم الفيول وتحميله من أكثر من مكان. وتظهر حركة البواخر الناقلة للفيول أويل الى لبنان أنها تأتي أحياناً من أميركا أو اليونان أو مالطا أو أمكنة أخرى.

الجديد، أن مستثمرين كباراً قرروا الدخول على الخط، من بينهم الأخوان ريمون وتيدي رحمة اللذان دخلا الى عالم الطاقة في لبنان أخيراً، واشتريا حصة من شركة جديدة ستتولى بناء معمل دير عمار وتشغيله وفق الشروط الجديدة التي أقرتها الحكومة قبل الانتخابات. وعمل آل رحمة في مجال الفيول أويل كبير أيضاً، ولديهم تعاملاتهم في كردستان العراق وتركيا وسريلانكا وأمكنة أخرى من العالم، كما يرتبطون بأعمال مع شركة النفط الوطنية الجزائرية (سومنترك)، وقد عرضوا عليها أخيراً أن يقدموا لها أن أقرت في 2017 كما هي، أي 2100 مليار ليرة.

تحمّل مصادر مطلعة المؤسسة مسؤولية الأزمة المستجدة، مشيرة إلى أنه كان يُفترض بها أن تنظم ميزانيتها بما يتوافق مع المبلغ الذي حصلت عليه، فتوزّع العبء على كل أشهر السنة، وليس انتظار آخر شهرين للقيام بإجراءات ستكون نتائجها قاسية على المواطنين. أضف إلى ذلك، أن وزارة المالية كانت نبّهت «كهرباء لبنان» الى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لعدم تجاوز قيمة السلفة المالية المقررة لها بموجب قانون الموازنة العامة.

لم تغيّر مؤسسة كهرباء سياستها الانتاجية، على افتراض أن الأمور ستعالج لاحقاً. ولم تضع أي خطة طوارئ، بل استمرت بالانتاج كما المعتاد، لا بل ازداد استهلاكها للمحروقات مع انضمام الباخرة «إسراء» إلى سلسلة الإنتاج، في تموز الماضي. وفي أيلول، تقدمت بطلب سلفة بقيمة 642 مليار ليرة بدلاً من 700 مليار سبق أن طلبتها، مشيرة في الأسباب الموجبة إلى أن هذا المبلغ سيؤمن احتياجات المعامل من المحروقات خلال الفصل الرابع من 2018، أي أنه سيؤمن عدد ساعات تغذية يومية بحوالي 21 ساعة لمنطقة بيروت و18 ساعة للمناطق خارج بيروت الإدارية.

بالنسبة لـ«كهرباء لبنان»، العجز الفعلي لم يرتبط بزيادة الطلب على المحروقات فحسب، إنما بزيادة أسعار الطاقة عالمياً، إذ أن السلفة أعطيت لها على أساس 60 دولاراً لسعر برميل النفط، بينما وصل حالياً إلى 85 دولاراً، ما ساهم في صرف مبالغ إضافية لتغطية الفارق بالسعر.

وبالفعل، فإن المرسوم صار أمراً واقعاً ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 تشرين الأول 2018، ووقعه الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري، إضافة إلى الوزيرين علي حسن خليل وسيزار أبي خليل. وينص المرسوم على أن تعطى مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة بقيمة 642 مليار ليرة، الغاية منها هي الاستمرار في تأمين تسديد ثمن المحروقات.

هذا المرسوم ليس كافياً بالنسبة لوزارة المالية حتى تصرف المبلغ المُشار إليه». بالنسبة لها، فإن

> **كان يُفترض بمؤسسة الكهرباء أن تنظم ميزانيتها بما يتوافق مع الأموال المرصودة**
>
> **سلفة الـ640 ملياراً تنتظر الجلسة التشريعية.. ومساع لإقرارها بعيداً عن المجلس**

المرسوم هو الخطوة التنفيذية الضرورية لدفع السلفة، إلا أنها خطوة ينقصها الغطاء القانوني، أي تصديق مجلس النواب. ولذلك تحديداً، يتضمن جدول أعمال الجلسة التشريعية المقبلة بنداً يتعلق بتعديل المادة 13 من قانون الموازنة العامة للعام 2018، أي المادة التي نصت على إعطاء المؤسسة سلفة خزينة طويلة الأجل بقيمة 2100 مليار ليرة لتسديد عجز المحروقات. المطلوب، بحسب التعديل المقترح، زيادة مبلغ السلفة من 2100 مليار إلى 2740 ملياراً (أي بزيادة الـ640 مليار ليرة التي تطلبها كهرباء لبنان لتامين احتياجاتها من المحروقات).

وبالرغم من أن هذا المخرج هو الوحيد المطروح لصرف السلفة، إلا أن ثمة من يشير إلى أنه ليس ضرورياً، ويمكن لوزارة المالية أن تصرف السلفة اعتماداً على المرسوم ومن دون العودة إلى مجلس النواب. هؤلاء يستعيدون قرار تمديد عقد شركة «كارباورشيب»، الذي يتضمن دفعة مسبقة بقيمة 65 مليار ليرة، ليقولوا إنه صرف كسلفة خزينة من دون الحاجة إلى قانون.

كذلك تشير المصادر إلى أن إقرار المرسوم يفرض على وزارة المالية صرف السلفة من موجوداتها التي تبلغ نحو 3000 مليار ليرة، مؤكداً أن الوزارة كان يجب أن تعترض على المرسوم قبل إقراره، لأن قانون المحاسبة العمومية ينص على أن تتثبت وزارة المالية من قدرة المستفيد من السلفة على التسديد، قبل إقرارها.

وإذا كان المرسوم ينص في مادته الأولى على أن مدة السلفة سنة واحدة، فيما تشير المادة الثانية إلى أن مجرد استعمال السلفة هو إقرار من الجهة المستلفة بالقدرة على التسديد، فإن ذلك يعني أن المرسوم هو عبارة عن نص غير قابل للتنفيذ، ببساطة لأنه لا قدرة لكهرباء لبنان على التسديد خلال عام أو أكثر، ومع ذلك فهي ستستعمل السلفة عندما تحصل عليها. لذلك ترى مصادر أخرى أن العودة إلى مجلس النواب أمر حتمي لأخذ موافقته على سلفة خزينة مدتها تتعدى السنة الواحدة («طويلة الأجل» بحسب موازنة 2018)، ويمكن أن تدفع عبر اعتمادات ترصد في الموازنة المقبلة.

الأسعار المخفضة الخاصة بالدولة اللبنانية، مقابل كمية أكبر من النفط، على أن يتولى آل رحمة تسويقها في العالم نتيجة شبكة أعمالهم الكبيرة، ما جعل العقد ينتقل إليهم. احتجّ آل البساتنة، فعُقدت تسوية جعلت آل رحمة يعطونهم نحو 40 في المئة من العمل الخاص بلبنان. حصل ذلك مع العقد الجديد الموقّع مع الدولة اللبنانية منذ عدة أشهر ومدته ثلاث سنوات، علماً بأن كمية الـ 3 ملايين طن من النفط قد تزيد بسبب حاجة بواخر الكهرباء التركية الى فيول إضافي، وهناك تقدير برفع الكمية أكثر مع بدء العمل في مشروع دير عمار.

الجديد، هو المعلومات الجاري جمعها والتي تتعلق بالأرباح الناجمة عن هذه العمليات، إذ إن تخفيض نسبة الأرباح كما تقول مصادر قريبة من آل رحمة سيكشف عن الرقم الكبير الذي كان آل البساتنة يربحونه سابقاً، علماً بأن وزير الطاقة سيزار أبي خليل حاول مناقشة مجلس الوزراء في استدراج عروض مناقصات جديدة على الكميات الإضافية، لكن جرى إهمال الأمر لأن الأسعار التي ستقدم ستفضح حجم الأرباح الحالية، وسيكون هناك تراجع أكيد في الأسعار.

التغذية بالتيار تتراجع: العتمة أو السلفة؟

بدأت معدلات التغذية بالتيار الكهربائي تنخفض في عدد من المناطق. ليس السبب صاعقة أو عطلاً في المعامل، إنما إجراءات بدأت مؤسسة كهرباء لبنان تنفيذها لخفض الإنتاج، وبالتالي خفض استهلاك المحروقات. وهي عملية قد تؤدي إلى إطفاء جميع المعامل، على ما تؤكد مصادر المؤسسة، التي تشير إلى أن السلفة التي حصلت عليها في الموازنة استنفدت بكاملها، بسبب زيادة اسعار النفط عالمياً. ما العمل؟ على جدول أعمال مجلس النواب بند ينص على إعطاء المؤسسة سلفة إضافية، أما إذا لم تعقد الجلسة فكل الاحتمالات مفتوحة

أيلي الفرزلي

لبنان مهدد بالعتمة الشاملة. عبارة ازداد ترددها مؤخراً، ربطاً باستنفاد مؤسسة كهرباء لبنان كامل سلفة الخزينة التي حددت قيمتها في موازنة 2018 بـ2100 مليار ليرة. لكن هل فعلاً سيتم إطفاء كل المعامل لعدم توفر المحروقات؟

يؤكد مصدر مسؤول في «كهرباء لبنان» أن السلفة التي أعطيت للمؤسسة ساهمت في تأمين المحروقات اللازمة للإنتاج لغاية 20 تشرين الأول الفائت. ومنذ ذلك الحين، تستنفر المؤسسة كل قدراتها ومواردها لتجنب القطع الكامل، أو تأخيره على الأقل. وعليه، بدأت إجراءات تقنية لفصل بعض مجموعات الإنتاج في الزوق والجية، لتخفيف الحاجة إلى الفيول. كما تخطط لمزيد من الإجراءات التصاعدية، من دون أن تنفي احتمال أن تصل إلى إطفاء كل مجموعات الانتاج، ووقف توزيع الطاقة نهائياً.

حتى مساء أمس، وعلى أثر إطفاء مجموعة الحريشة التي تنتج نحو 45 ميغاواط، تكون المؤسسة خفّضت معدل الإنتاج من 1850 ميغاواط إلى 1500. إلا أن كل المؤشرات تؤكد أن هذا المعدل سينخفض تباعاً، بما يتناسب مع مخزون المحروقات المتبقي لدى المؤسسة.

الأزمة ليست مفاجئة بالنسبة لـ«كهرباء لبنان» أو لوزارة الطاقة، وهي تعود إلى تاريخ مناقشة الموازنة ثم إقرارها، ومن ضمنها بند يتعلق بإعطاء سلفة خزينة للمؤسسة. حينها طلبت وزارة الطاقة 2800 مليار ليرة سلفة، هي حاجة المؤسسة للعام 2018، إلا أن مجلس الوزراء لم يستجب للطلب، وأبقى على قيمة السلفة التي سبق

كهرباء لبنان تفصل مجموعات إنتاج.. والتغذية تنخفض 350 ميغاواط (أرشيف)

تقرير

وجوه المجلس السياسي الثاني مختلفة نسبياً عن وجوه المجلس الاول (هيثم الموسوي)

انتخابات المجلس السياسي للتيار: الحبّ للرعيل الأول!

رلى إبراهيم

اكتسبت انتخابات المجلس السياسي في التيار الوطني الحر أهمية كبيرة هذه المرة خلافاً لأول انتخابات أجريت قبل عامين ونصف عام، عندما مرّ الحدث بهدوء شديد. وكان واضحاً أن المرشحين يخوضون معركة إثبات وجود، لا سيما مع إصرار رئيس التيار الوطني الحر أن يكون «المجلس السياسي فاعلاً وينجح أعضاؤه في التخصص بملفات معينة وتنفيذها ومتابعتها». وهو ما لم يحصل في المجلس السابق. إذ بقي مجلس «وجاهة» يكتفي بمناقشة جدول الأعمال المعدّ له مسبقاً.

في انتخابات أمس، فاز كل من زياد النجار (102 صوت) ، جيمي جبور (84)، جوزيف فهد (79)، وليد الأشقر (73)، وديع عقل (69)، شربل خليل (59). وفي الترجمة العملية للنتائج، ما يأتي:

1ـ أثبتت الانتخابات أنه يتعذر على من لم ينسج علاقات خارج قضائه أن يفوز. إذ اقتصر الفوز على من نالوا أصواتاً من أقضية مختلفة.

2ـ لم يأخذ أي نائب دعم مرشح معين على عاتقه بشكل فعلي وعلني، ربما لأن المرشحين هم مشاريع مرشحين إلى الانتخابات النيابية المقبلة، ما يشكل خطراً على النواب أنفسهم. وحده النائب سليم عون دعم علناً المرشح ميشال أبي نجم، من دون أن ينجح في إيصاله لعدم قدرة الأخير على تأمين الأصوات الكافية لمروره من خارج زحلة. في حين تمكّن النائب السابق أمل أبو زيد من إيصال مرشحه شربل خليل وتأمين 4 أصوات له من أصل 5 في جزين. وقد تمكّن أبو زيد، قبل أسبوعين، من إيصال مرشحيه إلى مجلس القضاء الذين انتخبوا أمس بدورهم المجلس السياسي. وذهب الصوت الخامس للمحامي وديع عقل المدعوم ضمناً من النائب زياد أسود.

3ـ بعض المرشحين وقعوا ضحية وعود الناخبين الكاذبة الذين انتخبوا خلافاً لما تعهدوا به خلال الاتصالات التي أجريت معهم. إذ كان واضحاً عشية الانتخابات أن المرشح الكاثوليكي عن قضاء الشوف غسان عطاالله والمنسق السابق لقضاء كسروان جبلبير سلامة مرتاحان لنتيجتهما ليتبين أنها أقل من المتوقع بكثير.

4ـ من لم تُفهمه الانتخابات النيابية أنه غير مؤهل للعب هذا الدور، يفترض أن تحسم له نتيجة المجلس السياسي قرار إسقاط التمثيل الحزبي من حساباته والانتقال إلى ملعب آخر يناسبه أكثر.

5ـ أعاد النجار من قضاء البترون التأكيد مرة أخرى أنه الأقوى بين المرشحين وبفارق كبير. فهو حل في الانتخابات السابقة ثانياً بعد ميراي ميشال عون. والواضح أن ثقله الأكبر في البترون والكورة وزغرتا وبشري، وهو تمكن من حصد غالبية أصوات قضائه، أي 4 من أصل 5، الأمر الذي لم يفعله أحد سوى المرشح الذي حلّ ثانياً جيمي جبور من قضاء عكار.

6ـ أكد جبور أنه رقم صعب بعد الانتخابات النيابية التي أتت به ثانياً في أصوات الموارنة بعد رئيس التيار جبران باسيل. وهو أيضاً حصد 4 من أصل خمسة في عكار التي يعتبر صوتها وازناً تماماً كجبيل والمتن الشمالي، وتوسع صعوداً نحو بعلبك والهرمل. وكان لافتاً أن منسق مجالس الأقضية في التيار الوطني الحر وليد الأشقر الذي لم ينل سوى صوت واحد في قضاء عكار الذي ينتمي إليه، استطاع في المقابل الغرف من مختلف المناطق بما فيها قضاء جبيل (صوتان من أصل 5) حيث كانت المعركة شرسة جداً وللصوت الواحد وزن كبير يعادل مجموع الأصوات في الأقضية الصغيرة. وقد نال صوتاً واحداً في كسروان أمنه له النائب شامل روكز.

7ـ أظهرت النتائج أن التيار الوطني الحر لا يزال يميل، عقلياً وعاطفياً، إلى الرعيل القديم، وهو ما أثبته منسق قضاء كسروان السابق جوزيف فهد الذي استطاع اختراق أسماء الفائزين على رغم أنه لا يحمل أي صفة حزبية اليوم. لكنه تسلح بعلاقاته مع حزبيي الأقضية وصداقته بمجموعة رفاق خاضوا معركته الشخصية خصوصاً في جبل لبنان.

9ـ الواضح أن وجوه المجلس السياسي الثاني منذ تحول التيار إلى حزب سياسي مختلفة نسبياً عن وجوه المجلس الأول. وهؤلاء متيقنون أنه يترتب عليهم مسؤولية أكبر لناحية إصرار رئيس التيار على تفعيل دور المجلس، ولناحية الملفات التي ستوزع عليهم ويفترض أن تشكل حافزاً لانتخابهم مرة أخرى أو توليهم مسؤوليات أخرى من بينها الترشح إلى الانتخابات النيابية المقبلة.

قضية

تزوير علامات في «الحقوق ـ الفرع الفرنسي»؟

فاتن الحاج

اطّلعت «الأخبار» على مستندات وأوراق تشير إلى عملية تلاعب في العلامات في كلية الحقوق ـ الفرع الفرنسي في الجامعة اللبنانية. واتهمت مصادر في الكلية تحدثت إلى «الأخبار» مديرة الفرع سيال جلول بـ«استغلال منصبها وسلطتها لتزوير علامات أو تقديم وعود لطلاب راسبين بتعديل نتائجهم، وتحريض أساتذة على أساتذة وأساتذة على طلاب وتوجيه تهديدات وإهانات». وأبرزت المصادر مستندات تثبت

> رئيس الجامعة: الشكاوى لا تكون دقيقة دائماً وغالباً تكون لدى المعترضين غايات خاصة

«التلاعب بالعلامات»، وأكّدت رفع شكاوى إلى رئاسة الجامعة للنظر فيها، من دون أن تلقى جواباً حتى الآن.

جلول وضعت ما يثار ضدها في خانة «الضغوط» عليها بسبب قراراتها بـ«منع محاولات غش ونجاح من دون وجه حق». وأوضحت لـ«الأخبار» أنها اصطدمت، منذ تسلّمها إدارة الفرع، بخلافات بين بعض الأساتذة، وقد «بقيت على الحياد، ولم أسمح لأي أستاذ بأن يحرضني على الآخرين، والدليل أن الجو مرتاح. وحتى على مستوى الموظفين، تم ضبط العديد من الأمور. لكن لدى البعض حالات مرضية، وهؤلاء لا يمكن إعادة تربيتهم أو شفاؤهم». وأكدت «أننا نسعى إلى إقامة توازن بين مصلحة الطلاب وتطبيق نظام الكلية، بما يحافظ على مستوى هذا الفرع العريق» الذي يتمتع بسمعة أكاديمية مرموقة، بشهادة مؤسسات رسمية ودولية.

وبين المستندات التي اطّلعت عليها «الأخبار» واحد يظهر توقيع جلول وعدد من الأساتذة على نتيجة الدورة الثانية لإحدى الطالبات في مادة الإفلاس، وقد نالت الطالبة فيها 40,75 من 100، فيما بلغ معدلها العام في كل المواد 51,48 من 100، أي إنّ نتيجتها راسبة. إلا أن النتيجة التي عُلّقت على جدران الكلية عُدّلت في ما بعد لتصبح العلامة النهائية 50 من 100، بحسب مستند ثان موقّع من المديرة وحدها (أستاذة المادة)، «من دون تبرير وفي مخالفة للنظام الداخلي للكلية»، بحسب المصادر، إذ إن المادة 41 من القرار 2926 بتاريخ 2015/9/14 تنص على الآتي: «يعتبر الطالب ناجحاً في مقرر ما، وبحصل بالتالي على الأرصدة المخصصة له إذا حصل على علامة نهائية تساوي 50 من 100 على الأقل، أو على علامة دون الـ50 ولا تقل عن 40، شرط أن يكون قد أكمل تسجيله في كل مقررات الفصل وحصل على معدل عام مثقل لا يقل عن 55 من 100». أي إنّه في حالة هذه الطالبة، يجب أن يكون المعدّل العام 55 بدلاً من 51,48 كي تكون ناجحة.

وفي مادة القانون الدولي الإنساني وحقوق اللاجئ (الفصل الثاني)، حازت طالبة أخرى 40 من 100 في الدورة الأولى وبلغ معدلها العام 62,84 من 100، وبالتالي تعتبر ناجحة بحسب المادة 41 من النظام الداخلي للكلية، إلا أن المفاجأة أن هناك مستنداً موقّعاً من المديرة جرى فيه تعديل النتيجة لتصبح 90 من 100 بدلاً من 40.

وفي مستند ثالث مكتوب بخط اليد تقول المصادر إنّه «خط المديرة» وممهور بتوقيعها، يجري تقديم وعد لإحدى الطالبات برفع علامتها من 6 ونصف من 20 إلى 10 من 20، شرط أن لا يكون لديها سوى هذه المادة، بعد فرز العلامات في الفصل الثاني.

دعوة إلى فتح تحقيق في كل فترة الولاية الأخيرة لإدارة الفرع (هيثم الموسوي)

تقرير

المهل الادارية تزيد تلوّث الليطاني
البنك الدولي «مش قابض» الأداء الرسمي!

آمال خليله

وكان لا يكفي نهر الليطاني قرارات المهل الإدارية التي منحها وزير الصناعة حسين الحاج حسن للمصانع الملوثة لتسوية وضعها، ولا التغطية التي منحتها الحكومة لكبار المصانع بالإستمرار في تلويث النهر إلى أن تنشئ محطات تكرير، حتى دخل وزير البيئة طارق الخطيب على «مجرى» النهر. من خارج صلاحياته، وجه الخطيب في 31 تشرين الأول الفائت كتاباً إلى محافظ البقاع كمال أبو جودة يتضمن قراراً بمنح «مؤسسة جرجورة للألبان والأجبان» في جديتا (قضاء زحلة) مهلة لمدة شهر واحد «لاتخاذ الإجراءات المطلوبة للإلتزام البيئي من خلال تصريف المياه المبتذلة الى حفرة صحية

> وزير البيئة يحدّد مهلة لمؤسسة في شتورا بعد انتهاء المهلة القضائية

مصممة بطريقة تضمن توافق المياه المعالجة مع معايير البيئة، تحت طائلة الإقفال المؤقت ثم الإقفال النهائي في حال عدم الإلتزام». والمؤسسة وردت ضمن الإخبار الذي قدمته المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى النيابة العامة المالية ضد المؤسسات الملوثة للنهر، بعدما بيّن مسح المصلحة أنها تنتج يومياً 1500 ليتر من المياه العادمة تصب مباشرة في شبكة الصرف الصحي لبلدة جديتا، ثم في مجرى نبع شتورا ثم الليطاني. والملافت بأن القضاء كان قد منح المؤسسة نفسها مهلة مماثلة في 10 أيلول الفائت لاتخاذ الإجراءات ذاتها وتحت الطائلة نفسها!. وسألت مصادر مواكبة عما إذا كانت لقرار الخطيب علاقة بصلة قرابة تربط بين أصحاب المؤسسة وموظف كبير في الوزارة مكلف بتمثيلها في لجنة الإشراف على رفع التلوث عن الليطاني!

قرار الخطيب يأتي بعد جملة قرارات مماثلة أصدرها وزير الصناعة وأعطى بموجبها مهلاً إدارية متكررة لأصحاب المصانع لتسوية أوضاعهم. دور الوزارتين في التغطية على مصادر التلوث الصناعي، صوبت عليه الرؤية التي وضعتها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لمعالجة مشكلة التلوث الصناعي في الليطاني. إذ تخضع شروط الترخيص بإنشاء المؤسسات الصناعية واستثمارها لأحكام المرسوم رقم 2002/8018، وتصدر التراخيص عن وزير الصناعة بعد أخذ رأي لجنة الترخيص الصناعية في المحافظة التي تضم مندوبين عن وزارات البيئة والصحة العامة والزراعة والمديرية العامة للتنظيم المدني. ونصت الرؤية على أن حماية النهر تبدأ بتطبيق المرسوم 2012/8471 حول الإلتزام البيئي للمنشآت ووضع لائحة بالمصانع التي تتطلب تدخلاً سريعاً وطارئاً. يأتي ذلك في وقت يعقد البنك الدولي لإنشاء والتعمير، اليوم وغداً، ورشة عمل حول تنظيف الليطاني في مقره في بيروت، دعا إليها ممثلي الوزارات والإدارات المعنية والوكالات الدولية المنضوية في مشاريع تخص النهر. إطار الورشة سيتمحور حول «النظر في الحلول لإدارة التلوث ومناقشة المجالات المحتملة في إطار الحد منه ومن تأثيراته على البيئة والصحة العامة والقطاعات الرئيسية» كما جاء في نص الدعوة. وكان البنك الدولي أبرز ممولي دراسات ومشاريع الصرف الصحي والحد من التلوث طوال السنوات الماضية حين صرفت مئات ملايين الدولارات كهبات وقروض. لكن إينوس أزكوري كبير الخبراء البيئيين في البنك، دعا إلى الورشة بعد جولته على مسؤولي بعض المؤسسات التي تملك القرار في حماية الحوض ووقف مصادر التلوث. رئيس المصلحة الوطنية لنهر الليطاني سامي علوية نقل عن أزكوري تعليقه على أداء الإدارات الرسمية تجاه ملف تلوث الليطاني بأن «الممولين يبحثون عن شركاء محليين، إنما جديون»!

الى ذلك، وجه علوية كتاباً إلى رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، طلب منه «اتخاذ الإجراءات اللازمة وفتح تحقيق حول قيام البلديات بتحويل الصرف الصحي لشبكاتها الى مجرى الليطاني وروافده، وتكليف التفتيش المالي إجراء تفتيش حول أوجه انفاق البلديات التي تتذرع بعدم توفر الإمكانيات لديها لإيجاد حلول لصرفها الصحي سوى نهر الليطاني، لا سيما مع تحويل عائدات الصندوق البلدي المستقل لها».

تقرير

«مرضي ما بيعدي»
120 ألف مصاب بالصدفية في لبنان

هديل فرفور

بين 2% و3% من المُقيمين في لبنان مُصابون بمرض الصدفية، وفق رئيس الجمعية اللبنانية لأطباء الأمراض الجلدية الدكتور فؤاد السيد، وهي نسبة توازي المعدلات العالمية للإصابة بالمرض قياساً إلى تعداد السكّان.

والصدفية مرض جلدي ناجم عن تسارع في عملية تجديد الخلايا (في الدورة الطبيعية، تتجدّد كل 20 إلى 30 يوماً. وفي حالة الصدفية، كل 8 أيام) ما يُسبّب تراكماً في الخلايا على سطح الجلد، على شكل قشور وبقع حمراء تُسبّب الحكّ والألم. وأوضح السيّد أن هذا المرض مزمن لكنّه غير مُعد ولا يتحوّل الى سرطان جلدي، والهدف الرئيسي من العلاج منه هو منع النمو السريع لخلايا الجلد.

يُعدّ هذا المدخل ضرورياً لفهم الهدف من الاحتفال الذي نظّمته الجمعية اللبنانية لأطباء

> الصدفية مرض مزمن لكنه غير مُعد ولا يتحوّل الى سرطان جلدي

الأمراض الجلدية، الجمعة الفائت، لمناسبة «اليوم العالمي للصدفية»، في مبنى نقابة الأطباء في بيروت. الاحتفال تضمّن محاضرتين طبيتين، واحدة للعموم من أهالي المرضى والمُصابين بالمرض وأخرى للأطباء، وشهد إطلاق حملة توعوية حملت شعار «مرضي ما بيعدي» لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة حول الصدفية، ولامتصاص الهلع الذي قد يُصاب به المرضى غير المُدركين لماهية المرض.

والصدفية أنواع عدة، كصدفية النقطة وصدفية فروة الرأس والصدفية المعكوسة والصدفية العشرية اللويحة وصدفية المفاصل. العارض المشترك الأساسي لها جميعاً، يتمثّل في ظهور بقع حمراء على البشرة تغطيها قشور فضية سميكة مع تشقق قد يسبّب نزيفاً بسيطاً أحياناً في اليدين والأصابع، كما يُسبّب حكّة وألماً. ونحو 25% من الإصابات بالمرض هي حالات صدفية المفاصل التي تُسبب أوجاعاً في المفاصل، ويمكن أن تؤدي الى تيبّس أو تلف قد يصل الى التشوّه الدائم.

يلفت السيّد إلى أن مرض الصدفية يترافق مع أمراض مصاحبة كالسكّري وارتفاع ضغط الدم والسكري والكوليسترول وأمراض القلب والأوعية الدموية ومرض التهاب الأمعاء. ووفق دراسة لقسم الأمراض الجلدية في الجامعة اللبنانية، بالتعاون مع مُستشفى بعبدا الحكومي، فإنّ العامل الوراثي موجود في ثلث الحالات. وأشارت الى أنّ 32% من مجمل المرضى يعانون من الصدفية الشديدة. خلاصة الاحتفال ركّزت على أهمية العلاجات المتطورة التي باتت متاحة في لبنان، ومن شأنها تخفيف تداعيات المرض والحدّ من التشوهات الجلدية التي قد يتسبّب فيها. وهذه الخلاصة تصبّ في إطار طمأنة أكثر من 120 ألف مصاب في لبنان، ممن يعانون يومياً من مضايقات من محيطهم الاجتماعي، تتمثّل في «النفور منهم والانزعاج والخوف، ظناً بأن مرضهم معدٍ»، على حدّ تعبير إحدى المصابات بالمرض.

تقرير

صورة نبيل إسماعيل... الشاهدة والوثيقة

زينب حاوي

هي صورة فوتوغرافية تعود إلى عام 1990، إبان ما سمّي «حرب الإلغاء» بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، لرجل سقط مدمّى من سيارته المرسيدس البيضاء، والمحطمة الزجاج أمام مبنى المديرية العامة للأمن العام (العلالية). نبشها المصوّر الفوتوغرافي في صحيفة «المستقبل» نبيل إسماعيل من أرشيفه، وأعاد نشرها على صفحته الفايسبوكية قبل يومين، لتحدث ضجة كبيرة على الموقع الأزرق، وتعيد فتح النقاش حول الحرب، وحول جراح أهالي المفقودين والمخفّين قسراً، وملفهم الإنساني المعلّق منذ سنوات.

الصورة أراد صاحبها من إعادة نشرها، كما قال لـ«الأخبار»، الضغط على الدولة كي «تعيد لملمة أرشيف الحرب»، وتلتفت الى أهمية الصورة كشاهد على تلك الحقبة الأليمة من تاريخ لبنان. وروى إسماعيل أنه بعد عرض الصورة في برنامج تلفزيوني أواخر عام 2017، تلقّى اتصالاً من شخص قال إن الصورة حلّت لغزاً عمره 27 عاماً. وأوضح أن الضحية في الصورة طبيب نسائي من آل طياح كان يعمل في مستشفى «أوتيل ديو»، وفُقد أثره منذ 27 عاماً، وكانت عائلته تعتقد أنه مخطوف.

نشر الصورة لم ينحصر في كونها شاهداً على الحرب وموثّقاً لها كما أراد صاحبها، بل أثارت «معارك افتراضية» حول من قام بتصفية الطبيب وسبّب سقوط ضحايا غيره. والأهم نك» جراح أهالي المفقودين، وفتح النقاش مجدداً حول ملف أريد له أن يطوى، ويهمل مع الزمن، بعدما أخلف النواب بوعدهم، في أيلول الماضي، بإقرار قانون تشكيل «الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين والمخفين قسراً».

رئيسة «لجنة المفقودين» وداد حلواني هنّأت عبر فايسبوك عائلة طياح لخروجها من «دوامة انتظار عمرها 27 عاماً»، وأملت خروجاً جماعياً للأهالي من هذه الدوامة المدمرة، وإقرار القانون الذي يحتاج فقط «الى وجود نيّة عند الحكام».

وعن أهمية استثمار الصورة لتقفي آثار المخطوفين، قالت حلواني لـ«الأخبار» إن القضية «لا تتعلق بالصور الأرشيفية التي تملك منها اللجنة الكثير، بل بالدور الرسمي المتقاعس في إيجاد حل جذري للقضية، ووضع اليد عليها، والبناء على معطيات، من ضمنها أخذ الجينات البيولوجية من الأهالي، والبحث عن رفات الضحايا في المقابر الجماعية التي يداس فوقها على كرامات العشرات».

«أطول» سندويش لبنة في معرض «أرضي»

(هيثم الموسوي)

من بين نشاطات ومسابقات عدة نظّمها سوق «أرضي» للمؤونة والمنتجات الغذائية والحرفيّة، في مجمع سيد الشهداء في الضاحية الجنوبية، جاء تحضير «أطول سندويش لبنة» متماشياً مع «طبيعة المعرض وهدفه بدعم المنتجات المحلّية» بحسب مديره عباس قطايا. استلزم إعداد السندويش بطول 50 متراً، نحو 550 رغيفاً من الخبز المرقوق، 25 كيلوغراماً من اللبنة البلديّة، 9 كيلوات من الزيتون المشرّح، 25 ضمّة نعناع، 20 خسّة، إضافة إلى زيت الزيتون. أشرف على إعداد السندويش «فريق رقابة الجودة الذي اهتمّ بمراقبة منتوجات المعرض كافة، وساهم في لفّه مشاركون في المعرض» يقول قطايا، معلّقاً على تصنيف السندويش بالأطول، بأنّه «مسألة تقديريّة، هدفنا ليس الأرقام إنما الترويج للمنتجات البلديّة ودعمها، لذلك لم نتواصل مع موسوعة غينيس للأرقام القياسيّة لأن المسألة تتطلب شروطاً عدة، فيما المعرض في الأساس موجود في مجمّع سيد الشهداء. وهذا سبب كافٍ لعدم التواصل مع مؤسسات عالميّة».

المعرض الذي افتتح في 26 تشرين الأول الماضي اختتم فعالياته أمس بنسخته السابعة. وقد استضاف 650 عارضاً من مختلف المناطق عرضوا منتجاتهم أمام آلاف الزوّار. كما نظّمت مباريات بين المشاركين منها «أسرع فرط رمان»، «أسرع فرم بقدونس»، «أطيب مكدوس وزيت زيتون»... وكانت الجوائز من المنتجات المعروضة.

قضية

«العهد القوي» لكرة السلة: دوري للأغنياء فقط!

حسين سمّور

في المرحلة الثالثة من الدوري اللبناني لكرة السلّة بدأ تطبيق نظام النقل الجديد للبطولة (المباريات تُنقل عبر تطبيق ألفا سبورتس، ومباراة واحدة من الجولة تُنقل عبر القناة التلفزيونيّة صاحبة الحق الحصري بالنقل التلفزيوني). القرار أُعلن منذ نحو أسبوعين، ولاقى ردود فعل غاضبة من قبل جماهير كرة السلّة اللبنانيّة، وهذا ظهر بشكل واضح على وسائل التواصل الاجتماعي. اليوم بدأ تنفيذ القرار. 9 دولارات أميركيّة مقابل مشاهدة مباريات كرة السلّة لمختلف الفئات (رجال وسيّدات) على أن يكون المشترك لديه خط «ألفا»، كما أنّ هذا المشترك مُلزم بتحويل دولار واحد من الدولارات التسعة لنادٍ يختاره هو. مصلحة الأندية فوق مصلحة الجماهير، والجماهير عليها أن «تكافح» مع فرقها. الأندية فقيرة، والناس أغنياء. هذه هي القاعدة الجديدة.

في الجولة الثالثة بدا واضحاً أن نسبة كبيرة من جماهير كرة السلّة قاطعت التطبيق ونظام النقل الجديد، وهذا ظهر من تغريدات المشجّعين على وسائل التواصل الاجتماعي. اعترض كثيرون على النظام الجديد، على اعتبار أنه يحمّل الجماهير تكاليف إضافيّة، وعجز القنوات التلفزيونيّة عن دفع بدلات النقل. كما أن الجماهير ذاتها يتم تحميلها مسؤوليّة إنقاذ الأندية التي تعاني على المستوى المادي. الجماهير تتحمّل كل شيء، من دون أن يتم أخذ رأيها حتّى.

في أكثر من مناسبة تحدّثت مصادر اتحاديّة عن أن القنوات التلفزيونية لم تكن قادرة هذا الموسم على دفع بدلات النقل، وتالياً فإن اللجوء لنقل المباريات عبر تطبيق ألفا بعد توقيع اتفاقيّة بين الاتحاد وشركة الاتصالات كان الحل الوحيد لكي يتم نقل مباريات الدوري، بالنسبة للاتحاديين. ولكن، ما لم يتم الانتباه إليه، عن قصد أو من دونه، هو أن الأعباء باتت كبيرة على المشجعين، التي حالها من حال البلد، وما تمر به الأندية والرياضة بشكل عام من ظروف ماليّة صعبة، هو بالتأكيد ما تعيشه هذه الجماهير وبصورة أكبر.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، وتحديداً إلى نهائيات كأس العالم الأخيرة لكرة القدم التي استضافتها روسيا، وكأس العالم التي سبقتها في البرازيل، حصل الكثير من الأخذ والرد في هذا الموضوع. ليس جميع اللبنانيين قادرين على دفع بدلات الاشتراكات لقنوات الحقوق الحصريّة. آنذاك تدخلت الدولة، وتم نقل وقائع المونديال عبر تلفزيون لبنان مجاناً لجميع اللبنانيين. اليوم ينطبق هذا الأمر على بطولة كرة السلّة. ليس الجميع قادراً على دفع مبلغ 9 دولارات في الشهر، رغم أن المبلغ قد يبدو زهيداً بالنسبة لكثيرين، إلا أن ذلك يتبعه «هاتف ذكي»، وخط «ألفا»، وما إلى ذلك من تبعات. عليه أن يقوم بكل هذه العملية ليشاهد مباريات كرة السلّة. صحيح أنه يشاهد بطولات الرجال والسيدات والفئات العمريّة، ولكن في النهاية هو يشاهد مباريات كرة السلّة فقط، وعبر الهاتف المحمول. أمّا إذا أراد أن يحصل على ترف المشاهدة عبر التلفزيون، فعليه بعد فترة بحسب ما أعلنت الشركة الراعية أن يشتري جهاز التشغيل «ريسيفر» وهنا أيضاً عليه أن يدفع ثمنه ليشاهد فقط مباريات كرة السلّة.

> **الكلفة على المغتربين أقل منها على الجماهير داخل لبنان**

وهكذا تكر سبحة التكاليف من 9 دولار إلى ما شاء الله، وإن كانت في أساسها تقوم على النهج الاحتكاري ذاته، وتضع مصالح الشركات فوق مصلحة اللعبة. وإذا صح الكلام عن أنّ دوري كرة القدم سيُنقل في الموسم المقبل بهذه الطريقة، فإن الأعباء الماليّة سترتفع، وكل شيء سيكون مدفوعاً. المشجع سيتحمّل مسؤولية غرق البلد. وأقل شيء يمكن أن يفعله هو المقاطعة. هذا ما ينقص الرياضة في لبنان، التي تعاني أصلاً.

للقرار تداعيات سلبية على اللعبة (أرشيف ـ مروان بو حيدر)

في حسبة صغيرة يظهر أن المشجع سيدفع مبلغ 9 دولارات مقابل مشاهدة مباريات كرة السلّة، بالإضافة إلى ثمن تجديد الخط شهرياً، ويضاف هذا الأمر إلى بدل تجديد الخط والإنترنت الذي يدفعه هذا المشجع لهاتفه الخاص، وهنا لا يمكن التغاضي عن أن تكلفة الإنترنت وبدلات الهاتف في لبنان هي من الأعلى عالمياً. كل هذه الأعباء تضاف إلى أنّ هذا المشجع نفسه، يدفع بدل اشتراك تلفزيوني في منزله لمشاهدة المباريات العالميّة (يصل إلى 15 دولاراً في الشهر على الأقل)، ولكن يبقى الفارق أن هناك يحصل المشجع على باقة كاملة من كرة القدم إلى السلّة وكرة المضرب وغيرها من الرياضات والبرامج العامة والترفيهيّة والإخباريّة، أمّا هنا فلا يحصل إلّا على مباريات كرة السلّة المحليّة، وغالباً لا يكون مهتماً سوى بمباراة أو مباراتين على أبعد تقدير في الأسبوع، دون نسيان أنّ هناك فترات للتوقف الدولي، لا يستفيد منها المشجع بالشيء الكثير. النظام الجديد ربما هو خيار الضرورة: التحديث. لكن أي تحديث؟ وكيف؟ وعلى حساب من؟ في الأساس، يجب العودة إلى أسعار فواتير الهاتف في لبنان. ورياضياً، وبحسب العديد من المراقبين ستكون لهذا القرار ارتدادات سلبيّة على كرة السلّة التي بدأت تفقد جمهورها.

الأهم، بالنسبة لاتحاد كرة السلة الجديد، كما «لُمّح» في أكثر من مناسبة، هو المغتربون. ذات مرة اقترح الرئيس أن تقام الجولتان النهائيّتان في إحدى دول الخليج أو أميركا الجنوبيّة (لا نعرف لماذا لا يحدث هذا في أفريقيا مثلاً، رغم أن هناك جالية لبنانية أيضاً). في أي حال، وفي مسألة «تطبيق ألفا» يبدو المغتربون أصحاب الأفضليّة على المشجّع المحلي، إذ سيستفيدون من التطبيق دون أن يكون لديهم خط هاتف ألفا، على اعتبار أن سعر الإنترنت في الخارج أقل بكثير من لبنان، وتالياً يمكنهم مشاهدة المباريات إذا أرادوا بكلفة أقل. رغم أنهم في السابق كانوا يشاهدونها عبر التلفزيون، من دون أن يتحمّلوا تكاليف إضافيّة من الإنترنت. اليوم سيشاهدونها عبر الهاتف. وبالفعل، التطبيق دخل حيّز التنفيذ، وفئة كبيرة من المشجعين قاطعت، لاعتبارات عدّة، يأتي في مقدمها الكلفة الماليّة العالية، فالمشجع غير القادر على الحضور في الملعب لأن سعر البطاقة يتراوح بين 10 و25 ألف ليرة للمقعد العادي، لن يكون قادراً على دفع فاتورة خاصة لكرة السلّة شهرياً، تضاف إلى فواتيره الأخرى. الأغنياء، والذين يحبّون التصرف كأغنياء، ليس لديهم مشكلة. ثمة من يريد أن تكون كرة السلّة لفئة محددة فقط، وهذا ليس جديداً. بنية كرة السلّة منذ أكثر من 15 عاماً كانت كذلك، بعكس كرة القدم التي أرادها البعض للفقراء. ولكن، أي حسابات هذه وأي رياضة!

> **سجل «موني» أحد أجمل أهداف الموسم حتى الآن**

داخل المنطقة، كابو بكر المل ومحمد جعفر، اللذين دخلا في الشوط الثاني. قراءةٌ غير ناجحة لمدرب النجمة قابلتها أخرى صحيحة للفنزويلي إنريكي غارسيا، الذي اعتمد على الهجوم من الجهة اليمنى، حيث النجمة جاءت من مجهودات فردية، في ظل شبه غياب للجُمل التكتيكية. ما كان يُحسب للمدرب بونياك في تعامله مع مباراتين بغياب معتوق، انقلب عليه بعد عودة حامل الرقم 10، الذي أسهم في تسجيل هدفين من الأهداف الثلاثة للفريق. عاد النجمة للاعتماد على نجمه بشكل مبالغ فيه، كما كان يفعل في الموسم الماضي. هكذا، في مباراة مغلقة كالتي خاضها الفريق بمواجهة البقاع الرياضي، لم يتمكّن النجمة من الوصول إلى المرمى، بل لم يسدد لاعبوه أي تسديدة حتى الدقيقة الثانية من الوقت المحتسب بدلاً من الضائع، وجاءت من معتوق نفسه، الذي لعب على الجهتين اليمنى واليسرى. الحل الفردي كان غائباً في المباراة، مع اعتماد المدرب على حسن محمد على الطرف الأيسر، على الرغم من أن اللاعب بحاجةٍ إلى المساحات المفقودة في ملعب النبي شيت، ما أدى إلى تغييب المهاجم البرازيلي فيليب دوس سانتوس عن باقي المهاجمين ولاعبي الوسط، علماً بأن للمدرب لاعبين قادرين على إيصال الكرات إلى الاخاء الاهلي عاليه على ملعب أمين عبد النور في بحمدون، لم يستطع «النبيذي» الوصول إلى مرمى الخصم قبل أن يسجّل علي علاء الدين هدفاً في مرمى فريقه في الشوط الثاني. تفوّقه الأفضل كان في مواجهة السلام زغرتا الذي كان متقوّماً من خدمات عدنان ملحم وإدمون شحادة ولعب بعشرة لاعبين في الشوط الثاني، ومن بعدها فاز بهدفٍ وحيد على شباب الساحل بتفوّق الفريق الخصم. ورغم أنه كان الأكثر تسجيلاً للأهداف قبل انطلاق الجولة السادسة، إلا أن أغلب أهداف النجمة جاءت من مجهودات فردية، في ظل شبه غياب للجُمل التكتيكية. ما كان يُحسب للمدرب بونياك في تعامله مع مباراتين بغياب معتوق، انقلب عليه بعد عودة حامل الرقم 10، الذي أسهم في تسجيل هدفين من الأهداف الثلاثة للفريق. عاد النجمة للاعتماد على نجمه بشكل مبالغ فيه، كما كان يفعل في الموسم الماضي. هكذا، في مباراة مغلقة كالتي خاضها الفريق بمواجهة البقاع الرياضي، لم يتمكّن النجمة من الوصول إلى المرمى، بل لم يسدد لاعبوه أي تسديدة حتى الدقيقة الثانية من الوقت المحتسب بدلاً من الضائع، وجاءت من معتوق نفسه، الذي لعب على الجهتين اليمنى واليسرى. الحل الفردي كان غائباً في المباراة، مع اعتماد المدرب على حسن محمد على الطرف الأيسر، على الرغم من أن اللاعب بحاجةٍ إلى المساحات المفقودة في ملعب النبي شيت، ما أدى إلى تغييب المهاجم البرازيلي فيليب دوس سانتوس عن باقي المهاجمين ولاعبي الوسط، علماً بأن للمدرب لاعبين قادرين على إيصال الكرات إلى عاشور الخيار الأساسي للمدرب، على الرغم من وجود ظهيرين على دكة الاحتياط! اللاعب الذي تعاقدت معه الإدارة بالإعارة من الأنصار، لم يقدّم الإضافة الهجومية المطلوبة من الظهير، خاصة الذي يلعب على الطرف عينه الذي يشغله معتوق، وهو ما أجبر المدرب على إشراكه على الطرف الأيمن في الكثير من أوقات المباراة الأخيرة وأللتين سبقتاها.

تعثّرُ أول للنجمة قابلته مطالبة جماهيرية بإقالة المدرب، ليس بسبب التعادل، بل لأداء الذي يقدّمه الفريق، إذ كان متوقّعاً أن يتخلى الحظ عن «النبيذي» أخيراً، ولو أن المجهود الفردي للاعبين لا يزال حاضراً، وقد جاء من جانب الحارس عباس حسن في المباراة الأخيرة. ما يُصبّر الإدارة وبعض المشجعين على «البديل» بونياك هو النتائج، لكن النتائج هي عينها ما قد يطيح المدرب إذا ما استمر الأداء على ما هو عليه. إذاً، تعادُل النجمة سمح للعهد بالصدارة بعدما كان تغلّب على طرابلس بهدفين من دون رد في افتتاح الجولة، فيما قلّص الأنصار الفارق مع منافسيه إلى ست نقاط، عقب تغلّبه على الشباب الغازية بثلاثة أهداف من دون رد، في لقاء سجّل فيه هداف الدوري في الموسم الماضي، السنغالي الحاج مالك تال، هدفين، كما سجل حسن شعيتو «موني» أوّل أهدافه بقميص «الأخضر». كما جميع مبارياته، لعب الأنصار مباراة هجومية تكللت بتسجيل هدفين من جملتين تكتيكيتين، فيما سجل «موني» أحد أجمل أهداف الموسم وهدف فريقه الوحيد من خارج منطقة الجزاء بعد ست مباريات.

الصفاء من جانبه اكتفى بنقطةٍ من ملعب السلام زغرتا بعد تعادله مع أصحاب الأرض من دون أهداف، في أول مباراةٍ بقيادة المدرب إميل رستم. المدير الفني الجديد غيّر في تشكيلته بإعادة المدافع الكاميروني ستانلي ايشابي إلى قلب الدفاع بدلاً من وسط الملعب، وأشرك عبد الله كتاكوري في مركز الظهير الأيمن، وسط غياب محمد زين طحان، معتمداً على الشاب زاهر حسن إلى جانب محمد شمص ومصطفى قانصوه في الوسط. في المقابل، لم ينجح السلام في تسجيل هدف للمرة الرابعة هذا الموسم، مستمراً بتقديم عروضه المتواضعة خاصةً على الصعيد الهجومي. وعلى ملعب العهد، أسقط شباب الساحل ضيفه التضامن صور 2-3، رافعاً رصيده إلى تسع نقاط. التضامن المثقل بالإصابات حاول مجاراة منافسه لكنه لم ينجح، وسجل له علي بحر وجاد الزين الهدفين، فيما سجّل المدافع السنغالي باكاري كولوبالي وحسين حيدر وعباس عطوي من زكلة جزّاء أهداف الساحل. وفاز الإخاء الأهلي عاليه على الراسينغ 2-1 على ملعب أمين عبد النور في بحمدون. ويدين الفريق الجبلي بهذا الفوز للمهاجمين أحمد حجازي وكارلوس البرتو، اللذين تعاونا على تسجيل هدفي الفريق، فيما سجل حسن القاضي هدف الراسينغ الوحيد.

السلّة اللبنانيّة

قطار النجمة يتوقف والصفاء يتابع محنته

للمرة الرابعة في خمسة لقاءات، يخرج النجمة من مواجهة البقاع الرياضي على ملعب النبي شيت من دون تحقيق الفوز. لا شيء تغيّر على «النبيذي» منذ انطلاقة الدوري حتى الأسبوع السادس سوى عدم القدرة على تسجيل الأهداف وغياب الحظ الذي حالفه في مناسبات عدة. ثاني الترتيب الذي فاز في خمس مباريات متتالية مسجّلاً أكبر عددٍ من الأهداف قبل الأسبوع السادس. لم يكن الطرف الأفضل في ثلاث مباريات على الأقل، وأداؤه لم يرتقِ إلى ما قدّمه الفريق مع التونسي طارق حرايا أمام ثلاثة فرقٍ عربية. اعتمادٌ مبالغٌ فيه على الثنائي نادر مطر وحسن معتوف بدأ النجمة يدفع ثمنه. أدى في النهاية إلى تعادلٍ لم يكن مخيّباً بالنتيجة بقدر الأداء الذي ظهر عليه الفريق أمام البقاع الرياضي

علي زين الدين

لم يخرج جمهور النجمة راضياً من أي مباراةٍ لعبها الفريق هذا الموسم، باستثناء لقاء الإخاء الأهلي عاليه، لوفرة الأهداف غالباً، على الرغم من الفوز في جميع المباريات، وذلك بسبب الأداء الذي يقدّمه الفريق. بالعودة إلى المباريات الماضية، تعادل النجمة مع الأنصار بعد تقدّمه بهدفين في الأسبوع الأول قبل فوزه بأربعة أهداف بعد تقدّمه بهدفٍ من مجهود فردي لنادر مطر في الدقائق الأخيرة، من بعدها تغلّب على طرابلس 2-1 في ظل أداءٍ باهتٍ، أمام الفريق الذي لم يسجّل لاعبوه أي هدف في ست مباريات. وفي المباراة الثالثة التي أسقط فيها النجمة مضيفه البقاع الرياضي على ملعب النبي شيت من دون تحقيق الفوز. لا شيء تغيّر على «النبيذي» منذ انطلاقة الدوري حتى الأسبوع السادس سوى عدم القدرة على تسجيل الأهداف وغياب الحظ الذي حالفه في مناسباتٍ عدة. ثاني الترتيب الذي فاز في خمس مباريات متتالية مسجّلاً أكبر عددٍ من الأهداف قبل الأسبوع السادس. لم يكن الطرف الأفضل في ثلاث مباريات على الأقل، وأداؤه لم يرتقِ إلى ما قدّمه الفريق مع التونسي طارق حرايا أمام ثلاثة فرقٍ عربية. اعتمادٌ مبالغٌ فيه على الثنائي نادر مطر ومحسن معتوف بدأ النجمة يدفع ثمنه. أدى في النهاية إلى تعادلٍ لم يكن مخيّباً بالنتيجة بقدر الأداء الذي ظهر عليه الفريق أمام البقاع الرياضي

ترتيب الدوري بعد الأسبوع السادس

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		العهد	6	5	1	0	14	2	12	16
2		النجمة	6	5	1	0	13	3	10	16
3		الإخاء الاهلي عاليه	6	3	2	1	7	7	0	11
4		الانصار	6	3	1	2	9	6	3	10
5		شباب الساحل	6	3	0	3	8	6	2	9
6		السلام زغرتا	6	1	4	1	3	3	0	7
7		البقاع الرياضي	6	1	3	2	5	6	1-	6
8		التضامن صور	6	1	3	2	4	6	2-	6
9		الراسينغ بيروت	6	1	2	3	5	8	3-	5
10		الشباب الغازية	6	1	1	4	7	12	5-	4
11		طرابلس الرياضي	6	0	3	3	1	7	6-	3
12		الصفاء	6	0	3	3	2	12	10-	3

جدول الدوريات الاوروبية

◄ الدوري الإسباني

	الفريق	لعب	الأهداف	النقاط
	برشلونة	11	17	24
	إشبيلية	11	9	20
	أمدريد	11	7	20
	الأفيس	11	4	20
	إسبانيول	10	6	18

◄ الدوري الإيطالي

	الفريق	لعب	الأهداف	النقاط
	يوفنتوس	11	16	31
	إنتر	11	15	25
	نابولي	11	12	25
	لاتسيو	11	4	21
	ميلان	10	6	18

◄ الدوري الإنكليزي

	الفريق	لعب	الأهداف	النقاط
	مان سيتي	11	29	29
	تشيلسي	11	19	27
	ليفربول	11	16	27
	توتنهام	11	9	24
	أرسنال	11	11	23

◄ الدوري الألماني

	الفريق	لعب	الأهداف	النقاط
	دورتموند	10	19	24
	غلادباخ	10	7	20
	بايرن	10	8	20
	فرانكفورت	10	3	19
	بريمين	10	7	17

◄ الدوري الفرنسي

	الفريق	لعب	الأهداف	النقاط
	باريس	12	34	36
	ليل	12	11	25
	مونبلييه	11	10	22
	ليون	12	5	21
	إيتيان	12	0	20

استراحة

كلمات متقاطعة 3008

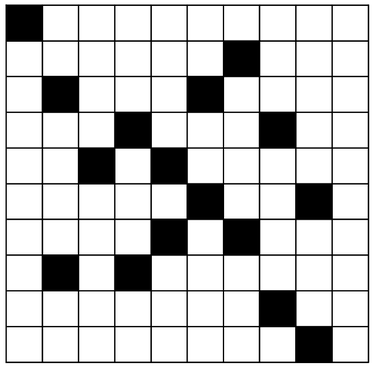

أفقيا

1- مطار فرنسي شهير – 2- حصن وقصر – شاعر إيطالي راحل إشتهر باهاجيه الساخرة ضد أشراف ميلانو – 3- مُغنية وممثلة مصرية – من أصنام العرب في الجاهلية – 4- متشابهان – إزدياد طول النبات – سيّد آلهة عند اليونان – 5- نبيّ صدّيق من نسل شيث بن آدم ذكر في القرآن – سرب من الطيور – 6- طعم الحنظل – نوع من الحيّات – 7- فراغ المكان – سلالة هندية ملكت في البيرو منذ القرن الحادي عشر لهم حضارة متقدمة قضى عليهم الفاتحون الإسبان – 8- من الأزهار – 9- حرف جر – أجود أنواع الورود – 10- أهم أنهر أميركا الشمالية التي تصبّ في الأطلسي يمرّ بالأراضي الكندية

عمودياً

1- مدينة في مصر بمحافظة القليوبيّة على النيل من ضواحي القاهرة – 2- جزيرة سورية في المتوسط – ضد خشُن وصلب – 3- شهر هجري – قبور – 4- يضيء المكان – أنا بالأجنبية – 5- من الحيوانات – لبس – الإسم القديم لمدينة في الصين على البحر الأصفر هي اليوم تالينان – 6- شركة خدمات حاسوبية أميركية تقوم بإدارة شبكة إنترنت عالمية – تنشر وتنرشد بالطريق – 7- خلاف شرق – أداة إستثناء – ما بين الأرض والسماء – 8- شبه جزيرة في بريطانيا عاصمتها كرديف – إناء صغير من زجاج يوضع فيه المرهم أو الحبر – 9- حرف نصب – عملة أجنبية – جرذ بالأجنبية – 10- مخرج سينمائي مصري راحل

sudoku 3008

	3				8	5		
9	8	2		5			7	6
	7		3		6			
3			7	6				2
4				3				7
	6	7			2			
				9			2	3
2				4		8	9	
		9	5				6	

حل الشبكة 3007

1	2	5	7	9	3	6	8	4
8	4	7	6	2	5	3	9	1
9	3	6	1	8	4	7	5	2
5	9	1	2	4	7	8	6	3
7	6	3	8	5	1	4	2	9
2	8	4	9	3	6	5	1	7
4	5	8	3	1	9	2	7	6
6	1	2	4	7	8	9	3	5
3	7	9	5	6	2	1	4	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

مشاهير 3008

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عسكري وسياسي سوري (1898-1950). خاض معارك في الحرب العالمية الأولى. قام بانقلاب عسكري لكنه اعتقل وسجن ثم أطلق سراحه

5+6+7+1+2+3 = السيف ■ 8+9+4 = آلة موسيقية شرقية ■ 11+10+3 = نهار وليل

حل الشبكة الماضية: **توماس اديسون**

إعداد
نعوم مسعود

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الترياق – أه – 2- يافا – فرفور – 3- لس – بصر – ينفّ – 4- يكتله – كزاز – 5- أودي – عروس – 6- أهل – منيب – 7- لير – مها – هش – 8- نبوغ – دنو – 9- بر – ربي – فلو – 10- يزيد الثاني

عمودياً

1- إيليا النبي – 2- لاسكو – يبرز – 3- تفّ – بدارو – 4- رابليه – غرّد – 5- صه – لم – با – 6- أفرّ – هديل – 7- قر – كرمان – 8- فيرون – وفا – 9- اوناسيس – لن – 10- هرمز – بهلوي

فوتبول ليكس

«فيفا»، انفانتينو، ساركوزي، وكرة القدم مجدداً

المال العربي «يُبيِّض» ولا يبالي!

كشفت تسريبات «فوتبول ليكس» التي نشرتها الجمعة مجموعة من وسائل الإعلام الأوروبية، أن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) ساعد نادي باريس سان جرمان الفرنسي ومانشستر سيتي الإنكليزي للتستر على خرق قواعد اللعب المالي النظيف، وبينما يسال كثير من المتابعين دائماً عن غياب الرقابة، وإفلات فرق كباريس سان جرمان تصرف أموالاً هائلة من العقاب، جاءت التسريبات لتفضح تورط الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في المسألة.

وبحسب «دير شبيغل» الألمانية وموقع «ميديا بارت» الإلكتروني الفرنسي، اعتمد سان جرمان المملوك من شركة قطر للاستثمارات الرياضية، وسيتي المملوك من الشيخ الإماراتي منصور بن زايد آل نهيان، على سلسلة من العقود المبالغ بقيمتها، لإظهار أنهما يحققان مداخيل قادرة على تغطية الإنفاق الكبير الذي يقدمان عليه. وتنص قواعد اللعب المالي النظيف التي وضعها الاتحاد الأوروبي، على عدم إنفاق أي ناد أكثر مما يجني خلال موسم واحد، وعدم تجاوز عجزه المالي سقف 30 مليون يورو خلال فترة ثلاثة أعوام. وتراوح العقوبات في حال الخرق بين الغرامة المالية إلى الإبعاد عن المسابقات القارية.

عنوان البريد الإلكتروني لساركوزي مدرج في رسالة إنفانتينو للمبارك

وفي تقاريرها، أشارت مجموعة وسائل الإعلام الأوروبية إلى أن الرئيس السابق للاتحاد الأوروبي ميشال بلاتيني وأمينه العام جاني إنفانتينو . الرئيس الحالي للاتحاد الدولي «فيفا» ـ كانا ضالعين في عملية التستر على مخالفات مالية، معتبرة أن ذلك حصل «لأسباب سياسية». وبحسب «فوتبول ليكس»، قام المالكون القطريون والإماراتيون بضخ «نحو 4,5 مليار يورو (5,1 مليار دولار) في الأعوام السبعة الماضية (...) لزيادة ميزانية الناديين»، معتبرة أن ذلك تم بشكل غير قانوني. وهو بطبيعة الحال، أفسد كرة القدم، وأخل بالتوازن في اللعبة، لمصلحة الفريقين المذكورين في البطولتين اللتين يشاركان فيهما. وحسب التسريبات، ضخ المالكون الإماراتيون في نادي سيتي نحو 2,7 مليار يورو، ينسب جزء كبير منها إلى عقود رعاية «مضخمة» عن قيمتها الحقيقية. وفيما تملك شركة قطر للاستثمارات الرياضية «لأسباب سياسية»، وبحسب «فوتبول ليكس»، قام المالكون القطريون والإماراتيون بضخ «نحو 4,5 مليار يورو (5,1 مليار دولار) في الأعوام السبعة الماضية (...) لزيادة ميزانية الناديين»، معتبرة أن ذلك تم بشكل

انتقل نيمار إلى باريس مقابل 222 مليون يورو (فرانك فيفه ـ أ ف ب)

رد «فيفا»

دافع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) عن رئيسه جاني إنفانتينو في مواجهة تسريبات «فوتبول ليكس» التي طالته باتهامات عدة، ملحماً إلى ضلوع متضررين من «التغييرات» التي طبقها السويسري الإيطالي الساعي بعد أشهر للفوز بولاية جديدة فيها. وفي بيان مطول صدر عقب التسريبات، أوضح الفيفا أنه تلقى قبل أربعة أسابيع «مئات الأسئلة من قبل مجموعة من الصحافيين، تستند إلى رسائل إلكترونية خاصة وداخلية، ومعلومات أخرى حصل عليها طرف ثالث على نحو غير قانوني». وأوضح الاتحاد أنه «وعلى رغم قيامه بالرد على الأسئلة الموجهة إلينا بطريقة مباشرة وصريحة، إلا أن بعض وسائل الإعلام قرر تجاهل غالبية إجاباتنا وتحوير الوقائع والحقيقة في محاولة جلية للنيل من صدقية الفيفا». معتبراً أن ثمة محاولة للنيل من «القيادة الجديدة» في «فيفا»، خصوصاً «الرئيس جاني إنفانتينو والأمينة العامة فاطمة ساموا».

الهيئة القارية أبلغت الناديين أنهما سيستعيدان مبلغ 40 مليوناً في حال «التزما ببنود التسوية».

ولم تقتصر التسريبات بحق رئيس «فيفا» صاحب الابتسامة العريضة دائماً على فترة عمله في الاتحاد الأوروبي، بل طالت أيضاً المهام التي يتولاها منذ مطلع 2016 على رأس الاتحاد الدولي. تحدثت وسائل الإعلام عن «صداقة مريبة» تجمع بين السويسري ـ الإيطالي، ومدع عام سويسري هو رينالدو أرنولد. وأظهرت التسريبات أن إنفانتينو منح أرنولد، المدعي العام لمنطقة هو ـ فاليه، «دعوات» لحضور مباراة منتخب بلاده وكوستاريكا ضمن نهائيات كأس العالم 2018 في روسيا، واجتماع الجمعية العمومية للفيفا في المكسيك في أيار/مايو 2016، ونهائي دوري أبطال أوروبا في ميلانو في العام نفسه. إلى ذلك، بعث أرنولد في أيار/مايو 2016 برسالة عبر البريد الإلكتروني لإنفانتينو جاء فيها «شكراً جزيلاً على بطاقات نهائي دوري أبطال أوروبا. نجلي الأصغر سيذهب مع زوجتي». ورداً على سؤال من مجموعة وسائل الإعلام الأوروبية التي نشرت الوثائق، رد الفيفا بالقول إن أنظمته «تسمح للرئيس والأمين العام بدعوة عدد محدد من الضيوف إلى البطولات ونشاطات الفيفا». لكن مجموعة وسائل الإعلام أشارت إلى أن أرنولد كان «يزود إنفانتينو بتفاصيل عن بعض التحقيقات التي يجريها القضاء في مسائل متعلقة بكرة القدم». أحدثت التسريبات صدمة كبيرة، لكن تداعياتها ليست محددة بعد، إذ كانت دفعة سابقة من «فوتبول ليكس» تعود إلى عام 2016، قد ألقت الضوء على آليات التهرب الضريبي لعدد من الأسماء في عالم اللعبة، ومنهم البرتغالي كريستيانو رونالدو لاعب يوفنتوس الإيطالي حالياً وريال مدريد الإسباني سابقاً. آنذاك، اضطر رونالدو للتوصل إلى اتفاق مع السلطات الإسبانية يدفع بموجبه 16,7 مليون يورو كتسوية لمخالفات ضريبية. فما الذي سيفعله انفانتينو؟ وهل هناك المزيد عن «رجل الصفقات المشبوهة» دائماً، نيكولا ساركوزي؟

انفانتينو للمبارك: يمكن ان تثق بي ايضا

التسريبات تبدو موثوقة، إذ تحدثت عن رسائل إلكترونية بين إنفانتينو عندما كان أميناً عاماً للفيفا، مع رئيس مجلس إدارة مانشستر سيتي خلدون المبارك، للتوصل إلى اتفاق تسوية لمخالفة النادي قواعد اللعب المالي، علماً أن في هذا تخطياً لدور لجنة الرقابة المالية على الأندية الأوروبية المعنية بمسائل من هذا النوع. وبحسب صحيفة «ليكيب» الفرنسية، كان عنوان البريد الالكتروني للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي مدرجاً في الرسالة التي بعث بها إنفانتينو للمبارك، ويعرض فيها تسوية تقضي بدفع 20 مليون يورو بدلاً من 60. أما موقع «ميديا بارت» فأكمل النصف «المهم» من الرسالة، حيث كتب إنفانتينو في رسالته للمبارك «شكراً على ثقتك. تعرف أنه يمكنك أن تثق بي أيضاً».

عقود سان جرمان «الوهمية» 215 مليون يورو سنوياً

وفي أول رد فعل على التسريبات، رأى مانشستر سيتي أن الأمر «محاولة للنيل من سمعته». وبالنسبة إلى سان جرمان، فتلك حكاية أخرى. فهو في الأصل يخضع لتحقيق من قبل الاتحاد الأوروبي، على خلفية مخالفته لقواعد اللعب المالي، لا سيما بعدما أبرم في صيف 2017 تعاقدين كبيرين بضم البرازيلي نيمار من برشلونة الإسباني مقابل 222 مليون يورو، وكيليان مبابي من موناكو الفرنسي في صفقة قدرت بنحو 180 مليوناً، حيث «طفح الكيل»، ولم يعد التستر متاحاً. هكذا، أعلن الاتحاد القاري في أيلول/سبتمبر الماضي أنه طلب تحقيقاً إضافياً بشأن مخالفة النادي الباريسي للقواعد المالية، وذلك بعدما أكد في حزيران/يونيو «أنه لن يفرض عقوبات في الوقت الراهن على النادي، وأن الأخير لم يخالف القواعد في الأعوام 2015، 2016 و2017». وفقاً لـ«فوتبول ليكس»، اعتمد النادي الفرنسي على عقود رعاية مبالغ بها مع العديد من الشركات والهيئات المرتبطة بقطر، مثل بنك قطر الوطني والهيئة العامة للسياحة في الإمارة الخليجية. وبلغت قيمة العقد الموقع مع هيئة السياحة 1,075 مليار يورو على خمسة أعوام، أي 215 مليون يورو سنوياً. إلا أن مجموعة وسائل الإعلام الأوروبية أشارت إلى أن «شركتي تدقيق مستقلتين عيّنهما الاتحاد الأوروبي (ريبوكوم وأوكتاغون) قيّمتا العقد باقل من ذلك باضعاف». اعتبرت إحداهما أن القيمة الفعلية للعقد لا تتجاوز 123 ألف يورو سنوياً، فيما قدرته الأخرى بـ2,8 مليون يورو.

(الأخبار)

بريد مدريد

لم تترك نتائج ريال مدريد الكارثية خيار الرئيسه سوى الاستغناء عن خدمات المدرب جولن لوبيتيغي. بعد اجتماع اعضاء مجلس إدارة النادي عصر يوم الاثنين. اي بعد يوم من «إهانة الكامب نو». اصدر ريال مدريد بياناً رسمياً أعلن فيه إقالة لوبيتيغي. بعد 126 يوماً فقط من تسلمه مهامه. مذنب ام ضحية؟ هو السؤال الأكثر تداولاً في الشارع الكروي الإسباني. فهل وقع لوبيتيغي ضحية الشيح الذي اصاب اللاعبين بعد تحقيق 3 بطولات دوري ابطال متتالية. او ضحية سوء تخطيط إدارة النادي بعدم ضخ دماء جديدة بعد رحيل الافضل كريستيانو رونالدو؟

تبدو شخصية سولاري قوية (خورخي غيريرو ـ أ ف ب)

سولاري جيّد ولكنه غير كاف

بيريز يتابع التنقيب بحثاً عن مدرب!

أسبانيا ـ علي غسان حيدر

«لقد سرقوا 50 هدفاً من ابني»... صرح والد المدرب المقال قبل أيام قليلة من صدور بيان الإقالة. هل جولين مذنب بعدم قدرته على تحفيز المجموعة وبقراراته الفنية غير الموفقة وبإصراره على أسلوب لعب لم يعتد عليه البرتابيو في السنوات الماضية؟ الآراء منقسمة حيال هذه المسألة، تماماً كانقسام وتوزع مسؤولية الأزمة الحالية بين المدرب واللاعبين والإدارة، بنسب متفاوتة بحسب وجهات النظر الشخصية. بيان الإقالة لم يكن ودوداً، بل كان لافتاً للصحافة تعمد إدارة النادي إلقاء اللوم على لوبيتيغي، وقد ورد في البيان: «وافق مجلس إدارة نادي ريال مدريد، الذي عقد اليوم في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، على إنهاء العقد الذي يربط المدرب جولين لوبيتيغي مع النادي. يهدف هذا القرار ، الذي تم تبنيه بأقصى المسؤولية، إلى تغيير ديناميكية الفريق الأول، بحيث أن جميع أهداف هذا الموسم لا تزال قابلة للتحقيق. يدرك مجلس الإدارة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين جودة تشكيلة ريال مدريد التي تتضمن 8 لاعبين تم ترشيحهم للكرة الذهبية، وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ النادي، وبين النتائج التي تم الحصول عليها حتى الآن. يشكر النادي جولين لوبيتيغي وفريقه الفني بأكمله على جهدهم وعملهم ويتمنى لهم الأفضل في مسيرتهم المهنية. سيتم استبداله مؤقتاً من قبل سانتياغو سولاري، الذي سيقود الفريق الأول ابتداء من غد الثلاثاء».

> أعاد الارجنتيني المحضر البدني الشهير «بينتوس» الذي عمل مع زيدان

الحديث عن تفاوت بين جودة اللاعبين والنتائج هو ما رآه بعض الصحافيين صفعة صغيرة على وجه لوبيتيغي كانت الإدارة بغنى عنها. وهو رأي روبيرتو مورالیس صحافي «ماركا» الذي اعتبر أن توظيف هذه الجملة في البيان «فضفاض» ولا فائدة له، فالعلاقة فُضت. رأيٌ خالفه بشدة زميل روبيرتو في ماركا أيضاً، الدريدي خوانما رودريغيز الذي كتب مقالاً بعنوان «ريال مدريد لم يكذب: يوجد تفاوت كبير بين جودة التشكيلة والمركز التاسع في الليغا». وأشار خوانما إلى أنه لا يشكك أبداً بمهنية وجهد المدرب، ولكنه غير قادر على تبرير أو حتى استيعاب هذه النتائج الكارثية، وتحدث بالتفصيل عن وجهة نظره، التي يتبناها كثيرون أيضاً. في أي حال، رد لوبيتيغي على البيان جاء، مقتضباً، وشكر فيه النادي على الفرصة التي منحه إياها، واللاعبين على جهودهم، والجمهور على دعمه، واختتم بأطيب التمنيات لبقية الموسم. هذا الجدل الذي خلفه البيان في الصحافة الإسبانية، دفع بمدير العلاقات المؤسساتية في ريال مدريد إيميليو بوتراغينيو للخروج والقول إن البيان ليس نقداً لأحد في تصريح لـ BeIN عقب مباراة كأس الملك الأربعاء الماضي. اللاعبون من جهتهم لم يتهربوا من المسؤولية، بل أرسل قائد الفريق أبرز داعمي المدرب السابق سيرخيو راموس بعد الإقالة رسالة عبر وسائل التواصل قال فيها: «نحن على وعي ونشعر أننا مسؤولون عن هذا الوضع. إلا أن هذا ليس وقت الكلام، بل وقت التصرف. الخطوة الأولى تبدأ اليوم».

لوبيتيغي أصبح من الماضي. 6 انتصارات، تعادلان، و6 هزائم هي حصيلة مبارياته الـ14 مع الفريق. سولاري تسلم الدفة، مؤقتاً بحسب البيان الشهير، في ظل انعدام الخيارات والمدربين المتاحين. في المباراتين الأخيرتين، فاز، ولم يكن مقنعاً. ولكن، ما الذي ينتظر منه؟ هل اسمه بحجم ريال مدريد؟ سؤال آخر. هل اسم الريال نفسه صار فضفاضاً على لاعبيه؟ أسئلة صعبة. وما هو أصعب: التكهنات في الصحافة الإسبانية. جوزيه مورينهو هو المرغوب الأول لدى فلورنتينو بيريز بحسب مصادر مقربة منه. لكن مغادرته مسرح الأحلام في هذا الوقت غير واردة. والمفاوضات مع كونتي وصلت إلى حائط مسدود، والجماهير تريد عودة غوتي بحسب استطلاع أجرته ماركا عبر موقعها الإلكتروني. مدرب المنتخب البلجيكي، الإسباني روبيرتو مارتينيز اسم آخر طرحه الإعلام في الأيام الأخيرة الماضية، وفي مقابلة مع إذاعة VTM NIEUWS البلجيكية، سئل مارتينيز عن إمكانية تدريبه النادي الملكي، إلا أنه لم يرد الدخول في النقاش ورد باقتضاب «دعنا لا نضع الوقت». وكان الاتحاد البلجيكي لكرة القدم قد أكد أنه في حال أراد أي فريق التعاقد مع مارتينيز، عليه أن يتواصل أولاً مع الاتحاد، بحيث أن العقد الذي يربطهما يمتد إلى 2020. وفي جولة يومية روتينية على أهم الصحف الإسبانية، قد تصطدم بالعديد من الأسماء التي تضاف إلى اللائحة، أمثال مايكل لاودروب وميتشل وليونارد جاريديم الذين لا يدربون أي فريق حالياً، ولكنك ستلتحظ حتماً امتناناً عن ما قدمه سولاري في أسبوعه الأول. فعلى الرغم من أن مباراة كأس الملك أمام ميليا ليست معياراً، وأن الأداء أمام بلد الوليد لم يكن مقنعاً على الإطلاق، إلا أن إشارات إيجابية بدأت ترصد عند سولاري، شخصية قوية، وتعامل ودود، وذكاء، في الرد على الصحافيين، صفات فاجأت العديد وذكرت البعض بمؤتمرات زين الدين زيدان الصحافية. أما في ميدان العمل، فقد سارع المدرب الأرجنتيني إلى استعادة المحضر البدني الشهير «بينتوس» الذي عمل مع زيدان وكان يحظى بدور ثانوي مع لوبيتيغي. كذلك، أظهر ثقته بالجوهرة البرازيلية فينيسيوس جونيور مشركاً إياه بدقائق أكثر من تلك التي كان يحظى بها مع المدرب السابق الذي تركه على مدرجات الكامب نو، غافلاً عن طلب الاستئناف المقبول الذي قدمه النادي من أجل السماح للشاب باللعب بعدما كان قد تعرض للطرد مع ريال مدريد كاستيا (الفريق الرديف) في منافسات دوري الدرجة الثالثة. من البيكر الحكم على سولاري الآن. لكن «تمشيط» فلورنتينو بيريز لسوق المدربين مستمر، وقد يتوقف فقط في حال سارت الأمور على ما يرام مع ابن النادي سانتياغو سولاري.

بوندسليغا

بايرن ميونخ... إلى أين؟

(كريستوف ستاش ـ أ ف ب)

بتعادلٍ مخيّب أمام فرايبورغ، ابتعد نادي بايرن ميونخ عن المتصدّر بوروسيا دورتموند بـ 4 نقاط، قبل المباراة المرتقبة بينهما السّبت المقبل.

لا جديد يذكر ولا قديم يُعاد. مستوى مخيّب آخر لرجال نيكو كوفاتش، قد يعجّل بإقالة هذا الأخير في ظلّ النتائج المتردّية. تأثل النادي البافاري أن يستكمل صحوته في الجولتين الأخيرتين بعد أن فاز على فولفسبورغ وماينتس، إلّا أن هدف غنابري المتأخر في الدقيقة 81 لم يسعف البايرن في اقتناص النقاط الثلاث، بعد أن حرمه هدف فرايبورغ في الدقيقة الـ 89. من معادلة رقم فولفسبورغ بتحقيق 15 فوزاً متتالياً على أرضه. هدفٌ ثمين لفرايبورغ حصد إثره نقطته الأولى في ملعب الألianز آرينا منذ عام 1997. بعد 10 جولات في الدوري، لا يزال كوفاتش بعيداً عن تطلّعات النّادي. تغييراتٌ مستمرة في التشكيلة تنم عن عدم الاستقرار الفني داخل القلعة البافارية حتى الآن. هجومٌ ضعيف ودفاعٌ هشّ اهتزت شباك نوير إثره 8 مرات من آخر 8 تسديدات أصابت مرماه في الدوري. شهدت المباراة عودة لاعب الوسط الكولومبي جيمس رودريغيز وقلب الدفاع جيروم بواتينغ بعد تعافيهما من الإصابة، فيما جلس كلٌ من قلب الدفاع ماتس هوملس، الجناح الفرنسي فرانك ريبيري، لاعب الوسط ليون غوريتسكا والمهاجم توماس مولر على مقاعد البدلاء، كما غاب لاعب الوسط الإسباني تياغو الكانتارا بسبب الإصابة. على الرّغم من توافر الأسماء، على مقاعد البدلاء، فضّل المدرّب الألماني إشراك كيميتش أساسيًا في خطّ الوسط، ما أفقد الفريق معركة المحور نظراً لأداء اللاعب السّبتي.

تعادلٌ رفع الفجوة مع المنافس الرئيسي بوروسيا دورتموند، الذي يعيش أحد أفضل مواسمه منذ سنوات مضت. فوزٌ بهدفٍ نظيفٍ على فولفسبورغ، جعل المدرّب لوسيان فافر يحقّق أفضل انطلاقة لمدرّب جديد مع بوروسيا دورتموند، محقّقاً اثني عشر فوزاً وثلاثة تعادلات من خمس عشرة مباراة في المسابقات كافة، من دون أي هزيمة.

على الرغم من تراجع مستوى البايرن أخيراً، يرفض الألمان التخلّي عن إرثهم الكروي، حيث أكّد الرئيس التنفيذي لبايرن ميونيخ الألماني كارل هاينتس رومينيغه رفضه التّام لفكرة انضمام البايرن إلى دوري خاص يضم نخبة من كبار الأندية تحت مسمّى «سوبر ليغ». على خلفية تسريبات «فوتبول ليكس» التي أشارت إلى دور النادي البافاري في إطلاق بطولة «سوبر ليغ» بمشاركة 18 من أندية النخبة اعتباراً من 2021، أكّد رومينيغه أنه سيلجأ للقضاء استنكاراً لإدراج اسم نادي بايرن ميونيخ ضمن الأندية المشاركة. وأوردت «فوتبول ليكس» أن بايرن ميونخ قد ينضم إلى أندية ريال مدريد وبرشلونة الإسبانيين، مانشستر يونايتد ومانشستر سيتي وليفربول وتشلسي وأرسنال الإنكليزية، يوفنتوس وميلان الإيطاليين، وباريس سان جرمان الفرنسي، لإطلاق دوري أوروبي يضمن عائدات ضخمة للأندية الـ11 المؤسسة. وبحسب التسريبات، سيجمع الدوري بين الأندية الـ11 المؤسسة، إضافة إلى خمسة مدعوة، على أن تتولى إدارته شركة إسبانية تحت إشراف الأندية المؤسسة.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

نقاش

عن الدعوات إلى «تدقيق» المصحف الشريف

خالد أبو حيط *

يقترح الشاعر الفلسطيني زكريا محمد، في مقالاته المنشورة تباعاً في ملحق «كلمات»، إجراء تعديل على رسم بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، لأنّ هناك خلافاً بين المفسرين في فهم معناها الأصلي من جهة، ولأنه من جهة ثانية - كمتخصص في الألسنية - وضع يده على مجموعة من النقوش التي يُعتقد أنها عربية ويمكن البناء عليها لإعادة تدقيق الرسم القرآني.

لم يكن زكريا محمد - لغاية الآن - أوضح منه مما كتبه في مقاله الأخير (يوم السبت 27 تشرين الأول 2018)، واضعاً جزءاً من الآية الكريمة 31 من سورة الرعد: «أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا» عنواناً لمقاله، إذ كتب يقول: «والهدف هو الوصول إلى قراءة أسلم لهذه الآية. فتدقيق القرآن إنما هو تحقيق للقول القرآني: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». فالقرآن يحفظ عن طريق تدقيق قراءته عبر الأجيال. التدقيق هو الحفظ. وسوف يكون مدخلنا إلى ذلك نقوش الجزيرة العربية قبل الإسلام، وعلى الأخص النقوش الصفوية (أو الصفائية بشكل أدق). وهي نقوش على الصخور يقع أغلبها بين شمال السعودية وشمال الأردن، إضافة إلى بعض المناطق في سوريا. وكان هناك اختلاف حول طبيعة لغة هذه النقوش. لكن الاتجاه الحاسم الآن أنها لغة عربية قديمة».

الحفظ عبر التدقيق الذي يقترحه محمد أوصله إلى الدعوة إلى تغيير رسم بعض الكلمات في القرآن الكريم: يأس إلى ييئس (الرعد: 31)؛ وسَرِيا إلى سَرْيا (مريم: 24) في مقالة له يوم 13 تشرين الأول 2018؛ ويُصَدِّعون إلى يَصُدّون (الواقعة: 19) في 29 أيلول 2018، وغير ذلك. وهو يَحُدّ، لتعزيز دعوته، من التصحيف الذي يقرّه اللغويون ذريعة لدعم حجّته، معطوفاً على ذريعة الاختلاف بين المفسرين في فهم بعض الألفاظ أو التشكيك في أصلها العربي، مضافاً إلى ذلك اختلاف بعض الصحابة في طريقة رسم (أو على الأصح في طريقة التلفّظ) ببعض الكلمات، في ما يعرف باختلاف القراءات.

الدعوة إلى تغيير رسم بعض كلمات المصحف الشريف ليست جديدة، بل تعود إلى العصور الأولى لانتشار الإسلام. فقد رُوي أن بعض المعتزلة «قال لأبي عمرو بن العلاء ـ وهو أحد القراء السبعة ـ : أرأيتَ أنْ تقرأ: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى) (النساء: 164) بنَصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله؛ فقال أبو عمرو: هبْ أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) (الأعراف:143)؟ فمَهْيَت المعتزلي!».

كما حاول محمد أن يعزف، من طرف خفي، على وتر الخلافات بين السنّة والشيعة في الواردة في القرآن الكريم، لأنّ هناك خلافاً بين المفسرين في فهم معناها الأصلي من جهة، ولأنه من جهة ثانية - كمتخصص في الألسنية - وضع يده على مجموعة من النقوش التي يُعتقد أنها عربية ويمكن البناء عليها لإعادة تدقيق الرسم القرآني.

لم يكن زكريا محمد - لغاية الآن - أوضح منه مما كتبه في مقاله الأخير (يوم السبت 27 تشرين الأول 2018)، واضعاً جزءاً من الآية الكريمة 31 من سورة الرعد: «أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا» عنواناً لمقاله، إذ كتب يقول: «والهدف هو الوصول إلى قراءة أسلم لهذه الآية. فتدقيق القرآن إنما هو تحقيق للقول القرآني: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». فالقرآن يحفظ عن طريق تدقيق قراءته عبر الأجيال. التدقيق هو الحفظ. وسوف يكون مدخلنا إلى ذلك نقوش الجزيرة العربية قبل الإسلام، وعلى الأخص النقوش الصفوية (أو الصفائية بشكل أدق). وهي نقوش على الصخور يقع أغلبها بين شمال السعودية وشمال الأردن، إضافة إلى بعض المناطق في سوريا. وكان هناك اختلاف حول طبيعة لغة هذه النقوش. لكن الاتجاه الحاسم الآن أنها لغة عربية قديمة».

الحفظ عبر التدقيق الذي يقترحه محمد أوصله إلى الدعوة إلى تغيير رسم بعض الكلمات في القرآن الكريم: يأس إلى ييئس (الرعد: 31)؛ وسَرِيا إلى سَرْيا (مريم: 24) في مقالة له يوم 13 تشرين الأول 2018؛ ويُصَدِّعون إلى يَصُدّون (الواقعة: 19) في 29 أيلول 2018، وغير ذلك. وهو يَحُدّ، لتعزيز دعوته، من التصحيف الذي يقرّه اللغويون ذريعة لدعم حجّته، معطوفاً على ذريعة الاختلاف بين المفسرين في فهم بعض الألفاظ أو التشكيك في أصلها العربي، مضافاً إلى ذلك اختلاف بعض الصحابة في طريقة رسم (أو على الأصح في طريقة التلفّظ) ببعض الكلمات، في ما يعرف باختلاف القراءات.

الدعوة إلى تغيير رسم بعض كلمات المصحف الشريف ليست جديدة، بل تعود إلى العصور الأولى لانتشار الإسلام. فقد رُوي أن بعض المعتزلة «قال لأبي عمرو بن العلاء ـ وهو أحد القراء السبعة ـ : أرأيتَ أنْ تقرأ: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى) (النساء: 164) بنَصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله؛ فقال أبو عمرو: هبْ أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: (وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) (الأعراف:143)؟ فمَهْيَت المعتزلي!».

كما حاول محمد أن يعزف، من طرف خفي، على وتر الخلافات بين السنّة والشيعة في الواردة في القرآن الكريم، لأنّ هناك خلافاً بين المفسرين في فهم معناها الأصلي من جهة، ولأنه من جهة ثانية - كمتخصص في الألسنية - وضع يده على مجموعة من النقوش التي يُعتقد أنها عربية ويمكن البناء عليها لإعادة تدقيق الرسم القرآني.

لم يكن زكريا محمد - لغاية الآن - أوضح منه مما كتبه في مقاله الأخير (يوم السبت 27 تشرين الأول 2018)، واضعاً جزءاً من الآية الكريمة 31 من سورة الرعد: «أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا» عنواناً لمقاله، إذ كتب يقول: «والهدف هو الوصول إلى قراءة أسلم لهذه الآية. فتدقيق القرآن إنما هو تحقيق للقول القرآني: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». فالقرآن يحفظ عن طريق تدقيق قراءته عبر الأجيال. التدقيق هو الحفظ. وسوف يكون مدخلنا إلى ذلك نقوش الجزيرة العربية قبل الإسلام، وعلى الأخص النقوش الصفوية (أو الصفائية بشكل أدق). وهي نقوش على الصخور يقع أغلبها بين شمال السعودية وشمال الأردن، إضافة إلى بعض المناطق في سوريا. وكان هناك اختلاف حول طبيعة لغة هذه النقوش. لكن الاتجاه الحاسم الآن أنها لغة عربية قديمة».

الحفظ عبر التدقيق الذي يقترحه محمد أوصله إلى الدعوة إلى تغيير رسم بعض الكلمات في القرآن الكريم: يأس إلى ييئس (الرعد: 31)؛ وسَرِيا إلى سَرْيا (مريم: 24) في مقالة له يوم 13 تشرين الأول 2018؛ ويُصَدِّعون إلى يَصُدّون (الواقعة: 19) في 29 أيلول 2018، وغير ذلك. وهو يَحُدّ، لتعزيز دعوته، من التصحيف الذي يقرّه اللغويون ذريعة لدعم حجّته، معطوفاً على ذريعة الاختلاف بين المفسرين في فهم بعض الألفاظ أو التشكيك في أصلها العربي، مضافاً إلى ذلك اختلاف بعض الصحابة في طريقة رسم (أو على الأصح في طريقة التلفّظ) ببعض الكلمات، في ما يعرف باختلاف القراءات.

الدعوة إلى تغيير رسم بعض كلمات المصحف الشريف ليست جديدة، بل تعود إلى العصور الأولى لانتشار الإسلام. فقد رُوي أن بعض المعتزلة «قال لأبي عمرو بن العلاء ـ وهو أحد القراء السبعة ـ : أرأيتَ أنْ تقرأ: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى) (النساء: 164) بنَصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله؛ فقال أبو عمرو: هبْ

هذا يعني أن شبهة التصحيف لا قيمة لها، لأنّ التصحيف يكون في المخطوط لا في المتلو تلاوة. وضع الخليفة عثمان بن عفان (رض) خمس نسخ فقط من المصحف الشريف، وجعل في كل مصر نسخة لكي يرجع إليها إذا اختلف القرّاء في ما بينهم، ولكي تكون ضابطاً للحفظ، لا مصدراً له. والدليل على ذلك أن شعائر الإسلام الكريم وفروضه توجب قراءة ما تيسر من القرآن في كل صلاة، وهذا لا يكون إلا حفظاً من الصدور. وكان المسلمون يؤدون الصلوات المفروضة، وغير المفروضة، من دون وجود صحيفة مكتوبة يرجعون إليها. بل إنّ الدافع في كتابة النسخ الخمس كان كثرة القتل في القرّاء ـ وهم أكثر المسلمين حفظاً لكتاب الله ـ إبان «حروب الردّة». ثمّ إن النسخ التي استند إليها الكتبة الذين كلفهم عثمان النسخ كانوا ينسخون من نسخة أشرف الرسول صلى الله عليه وسلم بشخصه الكريم على كتابتها وبقيت محفوظة في بيت أم المؤمنين حفصة (رض)؛ أكثر من ذلك، كان النسّاخ في زمن عثمان يراجع بعضهم ما يكتب البعض الآخر ويدقق إملاءه. ويؤكد ذلك رفض الإمام علي (رض) أيّ تغيير أو تبديل، لأنه كان شاهداً على الآلية التي تمّ بموجبها تدقيق نسخ المصاحف، ثمّ، وهو الأهم، أنه لما استتب الأمر له، من بعد عثمان (رض)، لم يراجع في هذا الشأن مطلقاً، لا هو ولا ولداه الحسن والحسين، رضي الله تعالى عنهما.

إن افتراض حسن النيّة لدى بعض الباحثين، بحجّة الوصول إلى فهم أفضل، كما يريد لنا الشاعر زكريا محمد أن نفهم محاولاته ودعواته إلى «تدقيق» رسم ألفاظ القرآن لا مكان لها ولا تستقيم اليوم، كما لم تستقم أيام أن استولى المعتزلة على الحكم، وسعوا السعي نفسه. إن «الفهم» ذاته مسألة مبهمة وغامضة، وفردية، ولا يمكن أن تكون معياراً موضوعياً للحقيقة، ولا يبنى عليها بكل تأكيد. وإنّ «التدقيق» الذي يجعله الكاتب مرادفاً للحفظ الذي ورد ذكره في القرآن الكريم لا معنى له؛ إذ التدقيق، على افتراض قبوله جدلاً، يحتاج إلى مرجعية محدّدة بدقّة ومتفق عليها؛ أمّا الإتيان بنقش من هنا أو هناك، وبنصوص ناقصة وبأحرف مطموسة، ثم البدء بافتراض أنّ هذه الكلمة تدلّ على اسم مكان لا على شخص بعينه، فهذا مما لا يقرّه منطق سليم، ولا منهج علمي رصين.

إن أخطر ما في هذه الدعوة هو أن تغيير رسم لفظ واحد من القرآن الكريم من شأنه أن يفتح الباب للمطالبة بتغيير هذه الكلمة أو تلك، ولاحقاً التشكيك في نسبة بعض الآيات، وصولاً إلى المناداة بحذف بعضها، وهو ما تهدف محاولات غربية إلى الوصول إليه، كما سنبيّن بعد قليل، لشطب الآيات التي تذمّ معتقدات اليهود ومواقفهم أو الآيات التي تحضّ على الجهاد (مع أننا نعزل محاولة زكريا محمد عن ذلك). وإذا كان محمد لم يستسغ الخلاف بين المفسرين على فهم لفظ «ييأس»، فله أن يدلو بدلوه - لا مانع في ذلك - لكن بشرط الحفاظ على أصل اللفظ كما ورد في القرآن. وبالمناسبة، عليه أن يجيب عن معنى لفظي «استيأس» (يوسف: 110)، و«استيأسوا» (يوسف 80)، اللذين لا ينسجم سياقهما مع معنى انقطاع الأمل والرجاء، ولا معنى العلم والتبيّن، ولا المعنى البديل الذي يقترحه دلالة على الوصول والإتيان والرجوع؛ ذلك أن أحرف الزيادة «است» تدل على الطلب، والسياق لا يحتمل ذلك بأي وجه من الوجوه.

يمكن «تفهّم» بعض دعوات التجديد الديني، أو دعوات تجديد الخطاب الديني، أو الإصلاح الديني، أو مراجعة التراث الديني، أو سمّها ما شئت، ما دامت تلتزم مسلمة أساسية في الدين الإسلامي هي ثبوت النص القرآني وثبات لفظه. أما ما يريده أصحاب دعوات تدقيق المصحف ومراجعته، فهو أن ننجرّ إلى ما وراء ذلك، وأنْ ندمّر نقطة القوّة والثبات التي تشكل مرجعية للأمة الإسلامية، التي يمكن البناء عليها لاستعادة النهضة والوحدة، وبذلك يستوي في هذا السياق حسن نياتهم وسوؤها.

ومن بداهة القول إنه يتعذر الحكم على نيات الأفراد ودوافعهم الحقيقية من وراء الدعوة إلى تغيير رسم بعض الألفاظ في المصحف الشريف، لكن يمكن بالإجمال تسجيل الملاحظات الآتية:

أولاً، تزايدت وتيرة هذه الدعوات خلال العقدين الأخيرين، غداة أحداث أيلول 2001، عبر وسائل إعلامية متعدّدة، منها الفضائيات و«اليوتيوب» والجرائد ومراكز الأبحاث وغيرها، ما يشير بوضوح إلى وجود جهة أو جهات تموّلها، نظراً إلى حاجة بعضها إلى مصاريف هائلة، لما تتطلبه من تنظيم في الجهود، وإمكانات استثنائية في البحث، وأشخاص ذوي كفاءات عالية في فهم اللغة والتراث الإسلامي من مصادره القديمة، ومعرفة باللغات غير الحيّة، وتجميع للمواد، وسوى ذلك، ما ينوء بحمله الأفراد. وهذا لا ينفي وجود بعض الجهود الفردية، لكنّ مساهمات هؤلاء تكاد تكون هامشية مقارنة بما يتوافر لفضائية مثل «قناة الحياة» المسيحية المصرية (وهي غير فضائية «الحياة» العامّة)، ومن أمثال د. سامي عوض الذيب أبو ساحلية (وهو فلسطيني مسيحي) الذي وضع مؤلفاً ضخماً يزعم فيه أنه أعاد كتابة المصحف الشريف «بالتسلسل التاريخي وفقاً للأزمر بالرسم الكوفي المجرد والإملائي والعثماني مع علامات الترقيم الحديثة ومصادر القرآن وأسباب النزول والقراءات المختلفة والناسخ والمنسوخ ومعاني الكلمات والأخطاء اللغوية والإنشائية»، بتمويل سويسري على ما يبدو.

ثانياً، تأتي هذه الدعوات منسجمة مع دعوات متزايدة في الولايات المتحدة الأميركية تحديداً، إضافة إلى بعض العواصم الغربية مثل فرنسا وغيرها، إلى «ضرورة إجراء مراجعة للنص القرآني» بحجّة أنّ في المصحف الشريف آيات تحضّ على العنف والإرهاب. في بداية الأمر، توجهت الجهود الأميركية نحو المدارس الدينية ومناهجها التعليمية قبل أن تتعالى أصوات باحثين أميركيين تنادي بأنّ الاقتصار على تغيير المناهج الدراسية وحدها لا يكفي، بل يجب أن يطاول التغيير النص القرآني أيضاً. وقنوات «اليوتيوب» مليئة بمحاضرات لأمثال هؤلاء الباحثين الذين يركزون على ضرورة إثارة الشبهات حول ثلاث مسلّمات أساسية لدى المسلمين: قدسية النص القرآني نفسه، عبر ادّعاء وجود غلط فيه تارة، وعبر الزعم بوجود أخطاء في النّسخ بتطاول الزمن، تارة أخرى. وكذلك التشكيك في وجود الكعبة المشرفة في مكة الحالية (أو التشكيك في أنّ مكة هي ذاتها في موقعها المعروف اليوم)، وصولاً إلى التشكيك في وجود شخص حقيقي حمل اسم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم). وهذه النقطة الأخيرة أثارتها قناة BBC المفترض أنها رصينة، في وثائقي لها حمل عنوان: The Untold Story of Islam، الذي يشكك في وجود شخصية الرسول تاريخياً.

ثالثاً، أصطدمت الحملة الغربية ضد الإسلام بحقيقة عدم وجود مرجعية إسلامية، وفق النمط الكنسي، لممارسة الضغوط عليها وإجبارها على تبني «الإصلاح الديني» المطلوب غربياً، وأميركياً تحديداً. وهو ما دفع بالبعض للدعوة إلى أن يكون التشكيك شاملاً، لا يتوجّه إلى النخب وحدها، بل إلى الفئات الشعبية أيضاً، وتحديداً لجهة التشكيك في صحّة ثبوت القرآن الكريم وسلامته من التحريف، ذلك أن التشكيك في القرآن له مادّته الغنيّة، وبالإمكان إثارة المزيد منه دوماً، بل يمكن الاستعانة بما يتناثر في كتب التراث المعتمدة لدى المسلمين أنفسهم، وذلك على خلاف التشكيك في الموقع الجغرافي للكعبة المشرّفة أو مكة المكرمة، أو في وجود شخصية الرسول (صلى الله عليه وسلم).

رابعاً، استهداف القرآن الكريم بالتشكيك لا يهدف إلى الوقوف على حقيقة النص الديني، ولا «الوصول إلى قراءة أسلم» لهذه الآية أو تلك، كما يدّعي الكتاب في هذا السياق؛ ذلك أن الوصول إلى الحقيقة، على افتراض صدق هذا الادّعاء، لا يمرّ عبر التشكيك في مصدر تلك الحقيقة واصلها، أي القرآن نفسه؛ فذلك ضرب من المصادرة على المطلوب. واقع الأمر أن استهداف القرآن هدفه سياسي بحت يتجاوز ذريعة محاربة الإرهاب، ويصوّب على نسيج الأمّة الإسلامية عينها، تفتيتاً لهويتها الجامعة. الحقيقة هي أنّ القرآن الكريم هو سرّ وجود المسلمين واستمرارهم، فهم موجودون به، وباقون بحفظه، ولا وجود لهم دونه.

يحضرني في هذا المقام كلام كنت قد سمعته من المفكر والوزير اللبناني السابق، الفضل شلق. خلاصة كلامه يمكن صياغتها على النحو الآتي: «الأمة العربية أوجدها القرآن الكريم، وهي الأمّة الوحيدة، من بين كل الأمم، التي تمتلك كتاباً لا تختلف على ثبوته. وهذا بذاته يعتبر ضمانة لبقاء العرب، رغم كل الخلاف في التفسير والتأويل». بعبارة أخرى: ليس لدى المسلمين، رغم اختلافهم إلى مذاهب وفرق ونحل وملل، حاضراً وماضياً، سوى نص مقدّس واحد، يقرّ به وله الجميع، ولا يزعم واحد منهم أنه يمتلك نسخة أخرى مختلفة.

شبهتا التصحيف واختلاف القراءات لا يمكن أن ترقيا أبداً إلى منزلة وجود نص آخر. في المسيحية، يمكن الحديث عن أربعة أناجيل أو يزيد؛ وفي اليهودية يمكن الحديث عن توراة سبعينية وأخرى سامرية وما شاكل. أما المسلمون، فحافظوا منذ اليوم الأول لنزول الوحي على نص واحد، تمّ ضبط روايته، ولك أن تقول رواياته أو قراءاته، لكن لا يمكن القول مطلقاً إنّ ذلك أوجد قرآناً آخر، ولو زعماً باطلاً.

بالطبع، لا يمكن تعميم هذه الملاحظات على جميع الأفراد ودوافعهم؛ ذلك أن بعض المثقفين العرب مأخوذون بالتجربة الأوروبية، البروتستانية تحديداً، في نقد نص الكتاب المقدس، ويسعون إلى تطبيق منهجية النقد الديني على نص القرآن عينه، ظناً منهم أنّ ذلك من شأنه أن يحقق نهضة للأمة شبيهة بعصر النهضة الأوروبي، وهي شبهة والتباس يطول الرد عليهما في هذا المقام.

غاية القول: القرآن الكريم أدّى دوراً مفصلياً في حفظ الأمة الإسلامية؛ ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما جرى في الجزائر وسائر دول المغرب العربي إبان الاستعمار الغربي لها. لم يكن لدى الجزائريين ما يواجهون به عملية «الفرنسة» إلا كتاب الله الذي كانوا يعلّمونه أولادهم في الكتاتيب. بقي كتاب الله صامداً وانتصر، وانهزمت فرنسا. وما دام النص قائماً وثابتاً وموجوداً، فإنّ إمكانية أن يعيد إنتاج الأمّة من جديد تبقى قائمة دوماً.

منذ أنزل الله تعالى القرآن الكريم على رسوله الكريم، لم يترك الناس في ضياع ولا تيه منه، بل دلّهم على ما يتيقنون به بأنفسهم أنه من عند الله: «وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ. فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» (البقرة: 23 – 24).

بعد أربعة عشر قرناً، ورغم كل محاولات التشكيك، لم يستطع أحد أن يردّ على هذا التحدي، ولم يستطع أحد أن يأتي بسورة من مثله، ولن يستطيع أحد ذلك. وإنّ هذا التحدي هو دليل ليس على أن القرآن الكريم وحي من عند الله فحسب، بل دليل على وجود الله تعالى الذي أنزل هذا القرآن، وهو ما يزيد البعض حنقاً على ما يبدو. على كل حال، إن التحدي قائم وسيبقى قائماً، والأمة باقية ما بقي كتاب الله.

* باحث وكاتب فلسطيني

> شبهة التصحيف لا قيمة لها لأنّ التصحيف يكون في المخطوط لا في المتلو تلاوة

لا يمكن أن ترتقي شبهة التصحيف واختلاف القراءات أبداً إلى منزلة وجود نص آخر (أ ي بي أ)

أمل – حزب الله: من المخاوف إلى التحالف!

صادق النابلسي *

لم تمر حقبة في تاريخ العلاقات بين حركة أمل وحزب الله أسوأ وأشد قتامة من المرحلة التي شهدت اقتتالاً عنيفاً بين القوتين أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وانتهت باتفاق في دمشق برعاية سورية - إيرانية في كانون الثاني من عام 1989.

الصراع آنذاك عكس حالة عميقة من سوء الفهم وانعدام الثقة والمخاوف المتبادلة، كادت تطيح أساسات «الجماعة الشيعية» وتشتتها، وهي وقتذاك تقف أمام ضروب شتى من التحديات، لكن استمرار الصراع كان أمراً لا يمكن عملياً قبوله، لأنّه يدمر نسيج المصالحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الطائفة، وإيرانياً لأنّه يعكس عجزاً في فعالية الجماعة التي تتولاها بالدعم لدور تضطلع به في مجرى النزاعات والتحولات المحلية والإقليمية، وسورياً لأنّه يوسّع الشرخ مع الحليف الإيراني من جهة، ويهدد شكل العملية السياسية والأمنية التي ترعاها الحكومة السورية بعد التزامها مع الشركاء الإقليميين والدوليين التوقيع على اتفاقية الطائف لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية.

فكان المطلوب إعادة ترتيب نطاق التنازع وتخفيض التصعيد بانسحاب كل فريق إلى حدود اطمئنان الآخر، وذلك بإيجاد صيغة تتساكن فيها حركة أمل مع أفضلية استحواذ حزب الله على إدارة العملية القتالية ضد الاحتلال الإسرائيلي، مقابل تساكن حزب الله مع أفضلية لحركة أمل في استحواذها على إدارة العملية السياسية الداخلية في أنساقها المؤسساتية والخدماتية وفي علاقات الطائفة مع الدولة والطوائف الأخرى، وما تتيحه دواعي التواصل والمخاطبة مع الخارج. وهكذا تم التفاهم في إطار نموذج من العلاقات يحرص فيه الراعيان الإقليميان الإيراني والسوري على الحفاظ على هذا التفاوت في المهام والأدوار لحليفيهما المحليين، ففازت حركة أمل بشروط المعادلة الداخلية، وفي مقابل ذلك انخرط حزب الله في بناء معادلة القوة الاستراتيجية، ولكن ليس في إطار خطوط فصل ثابتة ونهائية ومطلقة. كانت سوريا مهتمة بدرجة أساسية في تثبيت مقاربتها للتسوية بإدخال حلفائها اللبنانيين، ومنهم حركة أمل، في معادلة السلطة، وكانت إيران مهتمة بتثبيت مقاربتها الإسلامية الثورية للصراع مع الكيان الصهيوني وتعزيز حضور حليفها حزب الله في معادلة المقاومة. انتهى الأمر بتوازنات مرضية لكل من إيران وسوريا ومنافسات مضبوطة ومنظّمة بين أمل وحزب الله.

كانت حرب أمل - حزب الله أقصى إهانة يمكن تصورها في تاريخ شيعة لبنان، وكان يمكن لمس عواقبها ونتائجها الكارثية في ذهن كل فرد وخياله. ومعالجة الموقف وقتذاك تطلّبت قدراً عالياً من التسامح والغفران، وحرباً على المخاوف، وجرأة في تفكيك التعقيدات النفسية والسياسية. مع اعتياد الطرفين على حدود العلاقة ومستوياتها، سعت القيادتان بجهد حثيث للحدّ من الاستفزازات بين المحازبين والمناصرين، وعمدت إلى تطويق أي إشكال على نحو عاجل، بل ومنعت تسرّب الذكريات الأليمة إلى وسائل الإعلام وتحويلها إلى مادة لسجال عائلي أو سياسي. شيئاً فشيئاً بدأت أعراض التغيير كرد فعل قوي ومذهل على مرحلة عميقة بجراحاتها والتباساتها وتناقضاتها. البيئة الشيعية تقبّلت التفاهمات وإجراءات التنظيمية بقبول حسن، بل شجعت الطرفين على الاستمرار في تمتين العلاقات لإرواء الساحة المتعطشة للاستقرار الروحي والاجتماعي. المهم أن حركة أمل وحزب الله أدركا أن الاقتتال كان سيضع حداً لوجودهما ودورهما، إن لم يتصديا معاً للخوف وسوء الظن المتبادل، وأنّ المهمة الأساسية تكمن في تجاوز معضلة التنافر التاريخي العميق، نحو عهد جديد من التعايش الواعي. وفعلاً جاء اختبار الاستحقاق الانتخابي لعام 1992 ليؤكد الحقائق الأخلاقية على الأرض ويعكس الطبيعة المريحة للتوازنات السياسية. وبعكس ما يمكن أن يُحدثه التنافس الحزبي عادة من تعقيدات وتجاذبات، فإنّ التحالف بين حركة أمل وحزب الله لم يشهد بعد أن دخل مرحلة الاستقرار، معوقات وتعارضات وحساسيات يمكن أن تسبب أزمة ثقة بين الجانبين، بل كانت السياسات والإجراءات المتبعة متسقة ومنسجمة مع استراتيجية بناء شراكة ثابتة ومستدامة. كذلك مثّل «الاحتلال الإسرائيلي» لجنوب لبنان والبقاع الغربي مادة التأييد الشيعي العام لممارسات التفاهم، وليوفّر من جهة ثانية أساساً متماسكاً للتواصل والتعاون لمواجهة تهديداته، وقد انعكس ذلك بنحو جلي خلال العدوان الإسرائيلي عام 1993 (حرب الأيام السبعة) وعام 1996 (حرب نيسان)، فظهر التنسيق السياسي والعسكري أوسع أفقاً وأصلب عوداً.

مع اكتمال التحرير، بدا جمهورا أمل وحزب الله مقيّدين بالتمام بعجلة المنطق الذي فرضته القيادتان، محمولاً بالحرص الشديد على أطر التضامن والوعي بضرورة الحفاظ على السلم الأهلي على المستوى الشيعي وكذلك الوطني، وإكسابه بعداً أخلاقياً وكيانياً واستراتيجياً. وعندما نشبت حرب عام 2006 بكل أوارها وقساوتها، تعامل الطرفان مع قضية المواجهة باعتبارها قضية أولى، واعتبار المقاومة الضمانة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية وليس ما تقدمه القوى الكبرى من وعود ومبادرات بنحو مباشر أو عبر الأمم المتحدة ومؤسساتها.

حينها، أتقن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والرئيس نبيه بري لعبة توزيع الأدوار وصياغة توازن مدهش في إدارة التجاذبات المحلية والخارجية. في الحرب وأثناءها وبعدها، انعقد نصر وثقّ عرى الروابط والعلاقات بين مناصري الطرفين ومحازبيهما بصورة صرفت من جهة ما كان يتسرّب من أسى تاريخي، وبدّلت ملابسات القسمة إلى مناشئ جديدة للتعاون والتفاعل الإيجابيين من جهة أخرى.

بعد عام 2006 انصبّ عمل الدول والجهات المعادية لجعل البيئة الشيعية غنية بأسباب التشاحن، ومشبعة بالمشاكل الخلافية، كي تفرض نفسها عنوة على اهتمامات القيادتين رغماً عنهما. سيل التحديات والتوترات التي أعقبت الحرب والأزمة السورية التي نشبت لاحقاً، منح العلاقة بين الحزبين بعداً مؤسّسياً راسخاً، فحيث تكون أمل يكون حزب الله، وحيث يكون حزب الله تكون أمل. هذه الصيغة كرّست حضوراً استثنائياً للشيعة في الجهود المبذولة لاستقرار لبنان ورسم معالم مستقبله.

مع إعلان موعد الانتخابات النيابية في السادس من أيار عام 2018 شرعت استراتيجية التحريض والدعاية لتُبرز إلى السطح فشل تحالف أمل حزب الله في تأمين متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين الشيعة وضرورة انتخاب قوى جديدة. من الواضح أنّ الدعاية كانت تهدف إلى إبعاد القوتين الرئيسيتين إحداهما عن الأخرى، وتشويه صورة إحداهما عند الأخرى، وبث الشكوك المتبادلة لتيئيس الناس وبث الشائعات المتصلة بقيادات في أمل وحزب الله، وتسليط الضوء على فسادهم أو قلة كفاءتهم في إدارة مسؤوليات عامة، وسوء اختيارهم (الاستنسابية)، فقدان المعايير، المحسوبية و... إلخ)، وإبراز حالة النفور العامة عند الجمهور الشيعي بسبب سياسات التحالف وإخفاقه في تحقيق مطالب الشيعة بدولة عادلة وإنماء متوازن. جاء ذلك بالتزامن مع التهويل بالعقوبات الأميركية والغربية والعربية بحق أشخاص ومؤسسات «شيعية». هذه الحملة دفعت بالأمين العام لحزب الله إلى تكثيف خطاباته على نحو غير مسبوق، ووصل الأمر إلى حدّ عزمه على زيارة القرى والمدن في البقاع «مهما كانت الأثمان، ولو تعرضتُ للخطر»، حسب قوله. صحيح أنّ الطريقة التقليدية التي كان ينتهجها كلّ من حزب الله وحركة أمل في القضايا المطلبية ومتابعة قضايا الناس لم تعد موائمة للمرحلة، لكن ما كان بالإمكان أن تُترك ظاهرة النقمة التي سرت في أوساط الجمهور على اختلاف مستوياته من دون تعليق أو تفسير. انبرى الأمين العام لحزب الله في مهمة صعبة لمواجهة الظرف المعادي الذي كان يستدعي من قبل الجمهور «استيعاباً ثقافياً». وفهماً لخريطة التحديات، وتحديداً ووعياً دقيقاً للأولويات، وشرحاً وافياً لكل المراحل التاريخية التي مرّ بها الشيعة، وأهمية هذا التحالف في حالة النهوض العام، وضرورة استمراره وتأمينه وسلامته من المخاطر.

الاستهداف لم يتوقف، من لحظة هذا الاقتران قبل عام 2000 وبعد انتصار عام 2006، حتى هذه اللحظة التي يُراد منها عودة الشيعة إلى حالة التمزّق النفسي والاجتماعي والسياسي. لا شكّ في أنّ الثنائي نجح في بناء شبكة أمان مؤسسيّة للبنان والشيعة في لحظة تمر فيها المنطقة بالأزمات والمخاوف واللايقين، وفي ظل بحث مسعور للجماعات العرقية والطائفية عن الأمن. لم يعد لبنان كما كان في السابق، ولم يعد الشيعة حالة هامشية ومهمشة. لقد تغيرت موازين القوى الداخلية بما سمح للثنائي بلعب دور مؤثر في كثير من الاستحقاقات التي وفرت كل هذا السياق التاريخي الحافل بالإنجازات والانتصارات. أعداء الثنائي لم يتوقفوا عن نشر مطاعنهم، ولكن التحدي الأبرز هو في نجاح الثنائي نفسه في بثّ سياسات تبعث على الأمل والثقة والجدة، وتحجز الأعداء عن اختراق الجدران وتهشيم كل أشكال الالتزام والتكافل والتضامن الاجتماعي الذي دفع ويدفع المخلصون ثمنه دماً وولاءً وصبراً جميلاً.

يقول المثل: «عندما تكونان في قارب مشترك اعبرا النهر معاً في سلام».

* أستاذ جامعي

> المهمة الأساسية تكمن في تجاوز معضلة التنافر التاريخي العميق

فلسطين التفاؤل الحذر يلفّ المشهد سياسياً وميدانياً في غزة. الفلسطينيون لم يلغوا «مسيرات العودة»، والإسرائيليون سيعتمدون التحسينات تدريجياً وتصاعدياً وفقَ الهدوء. المصريون متفائلون ويحاولون الضغط على السلطة لتخفيف رفضها الاتفاق المقبل في حال إتمامه

عباس: أريد غزة كاملة «فوق الأرض وتحتها»

ترقّب لتطبيق التفاهمات: القاهرة «متفائلة» وإسرائيل متمهّلة

غزة ــ **هاني إبراهيم**

بعد يومين من المتابعة الميدانية وحالة الهدوء على طول حدود قطاع غزة، نقل المصريون الأجواء الإيجابية إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن الأوضاع جاهزة للبدء في تنفيذ تفاهمات تثبيت التهدئة والشروع في التحسينات الاقتصادية والإنسانية، في وقت لا يزال رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مصرّاً على موقفه الرافض للذهاب إلى المصالحة إلا بتسليم القطاع كاملاً «فوق الأرض وتحتها» للسلطة، بالإضافة إلى إصراره أن تمر المشاريع الدولية بإشراف رام الله عليها.

تشرح مصادر، في حديث إلى «الأخبار»، أن اتصالات عدة أجرتها حركة «حماس» بالمصريين صباح أمس ومساءه لتقييم حالة الهدوء منذ الجمعة الماضي، وجميعها كانت تشير إلى «تقييمات إيجابية» لدى كل من وزير «المخابرات العامة» المصرية عباس كامل، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. تقول المصادر إن الإسرائيليين أبلغوا المصريين بأن تقييماتهم إيجابية، وأنها تمهد لاتخاذ «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت) قرارات لتحسين الواقع في غزة مقابل ضمان استمرار الهدوء «وفق الشروط الإسرائيلية المتمثلة بوقف إطلاق البالونات الحارقة والاقتراب من السلك الفاصل أو تخريبه».

تحسينات «غير إعلامية»

على خط موازٍ، أبلغت القاهرة «حماس» أن السلطات الإسرائيلية لن يكون لها أي موقف معلن من التحسينات، بل ستعتمد استراتيجية التنفيذ الميداني الصامت لقراراتها وذلك على مراحل تبدأ هذا الأسبوع، وتتصاعد منتصف الشهر الجاري، في حال استمر الهدوء. وبخلاف ما نُقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن معارضة المصريين والسلطة إدخال الأموال القطرية لصرف الرواتب في غزة، قالت المصادر نفسها إن المفترض السماح بدخول الأموال قبل نهاية الأسبوع الجاري، وفق تطمينات نقلها الوفد المصري من جهة، والسفير القطري محمد العمادي من جهة أخرى، إلى قيادة «حماس» في القطاع.

وكانت مواقع إسرائيلية قد تحدثت عن رفض مصري متعلق برفض من السلطة وبموقف سابق من الدوحة، لكن عملياً يتضح أن قرار إدخال المنحة القطرية هو في يد إسرائيل التي ستعطي الموافقة على ذلك في غضون يومين، وفق الإعلام العبري أيضاً نقلت القناة الـ12 في التلفزيون الإسرائيلي أن اجتماع «الكابينت» أمس ناقش آلية إدخال هذه الأموال بصورة نهائية، وأنه «إذا استمر هذا الاتجاه من الهدوء مع غزة، فإن الطريق ممهدة إلى وقف إطلاق النار والدخول إلى التسوية وتنفيذ مشاريع إنسانية».

مع ذلك، قالت القناة «العاشرة» إنه في الاجتماع نفسه «نشأ خلاف مرة أخرى بين وزير الأمن أفيغدور ليبرمان والوزراء الآخرين بعدما كرر موقفه بأن حماس يجب أن تتعرض لضربة في غزة لكنه لم يقدم أي خطة، فيما انتقد الحاضرون رأيه وقدموا وجهة نظر معاكسة، كما وصفوا موقف ليبرمان بغير المفهوم»، كما طالب وزير التعليم نفتالي بينت بالسماح بدخول عمال من القطاع إلى فلسطين المحتلة. وفي وقت متأخر، قال موقع «والا» إن نتنياهو عقد اجتماعاً في الليل مع المبعوث الأميركي جيسون غرينبلات لبحث قضايا من بينها الخطة الأميركية للتسوية ووضع التفاهمات في شأن القطاع.

وعلى رغم الأجواء الإيجابية التي نقلتها القاهرة، وإصدار «القوى الوطنية والإسلامية» في غزة بياناً أمس تثمن فيه «الجهود المصرية الرامية لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني»، وكذلك إيقاف النشاطات المرافقة للمسيرات، أعلنت «هيئة الحراك الوطني لكسر الحصار» انطلاق المسير البحري الـ15 غداً بعنوان «مسيرتنا مستمرة حتى رفع الحصار»، في أقصى شمال غربي قطاع غزة.

> **أبلغت القاهرة «حماس» أنه لن يكون لتل أبيب موقف معلن من التحسينات**

من المتوقع أن تظهر النتيجة الفعلية للتفاهمات هذا الأسبوع (أ ف ب)

عباس يواصل عناده

أما عن اللقاء الأخير بين عباس والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فقالت مصادر سياسية لـ«الأخبار» إن الأول لا يزال مصراً على شروطه اتجاه غزة، سواء في ملف المصالحة أو اتفاق التهدئة، إذ أكد معارضته الذهاب إلى المصالحة ما لم تلبّ «حماس» الشروط المتمثلة في تسليم القطاع كلياً لحكومة «الوفاق الوطني». المصادر ذكرت أن «أبو مازن»، الذي غادر مصر مساء أمس متجهاً إلى العاصمة الأردنية عمان، أبدى تفهماً أمام السيسي للخطوات المصرية لاحتواء الموقف ومنع حالة الانفجار في غزة، لكنه أبدى رفضاً شديداً لتجاوزه في أي مشاريع كبرى، خصوصاً مشاريع الأمم المتحدة التي جاء بها المبعوث الأممي نيكولاي ملادينوف، والمتوقع البدء فيها خلال الأشهر المقبلة من دون إشراف السلطة عليها مباشرة.

في المقابل، حاول الرئيس المصري إقناع عباس بضرورة تمرير المشاريع التي تقر لغزة بسبب وجود إرادة دولية وموافقة أميركية وإسرائيلية عليها، ناصحاً إياه بالعودة إلى المصالحة وفق الرؤية المصرية، فيما ردّ عباس بأنه إذا استلم غزة، فإنه يريدها كاملة «فوق الأرض وتحتها». وواصل السيسي نصائحه لرئيس السلطة بألا يضع اشتراطات على المشاريع الدولية كي تمر عبر السلطة، وكذلك رجا منه وقف خطواته ضد الموظفين التابعين لسلطة غزة وإعادة رواتبهم كما كانت في السابق، «لأن ذلك لا يشكل ضغطاً على حماس» كما يظن أبو «مازن».

في غضون ذلك، قالت إذاعة «كان» الإسرائيلية إن رام الله تطالب «حماس» بتسليمها صلاحيات الشرطة في غزة ضمن المرحلة الأولى من أي اتفاق مصالحة بين الجانبين. ونقلت الإذاعة عن مصدر فلسطيني أن هذه الجزئية طُرحت خلال الاجتماع بين عباس والسيسي، كما شدد الأول على أن السلطة تريد تولي المسؤولية عن جباية الضرائب والجهاز القضائي والمعابر والوزارات، فيما وعد رئيس السلطة بأنه لا ينوي في الوقت الراهن تشديد الإجراءات العقابية على القطاع، وأنه سيمنح القاهرة الوقت الكافي لاستكمال مساعي المصالحة.

في المقابل، تتمترس «حماس» حول موقفها الداعي إلى تنفيذ المصالحة وفق اتفاقي عام 2011 و2017، علماً أن الاتفاق الثاني يقضي باستلام الحكومة الوزارات في غزة بالتزامن مع اعتراف رام الله بالموظفين الذين عيّنتهم الحركة ودفع رواتبهم الشهرية.

إلى ذلك، نقلت مصادر إسرائيلية خبر استشهاد الشاب عماد شاهين من غزة في مستشفى «سوروكا» في مدينة بئر السبع المحتلة، إثر إصابته برصاص الاحتلال مساء أول أمس بعد اجتيازه حدود غزة واعتقاله.

سوريا

هدوء نسبي بين تركيا و«الوحدات»

نقاشات «الدستورية» و«رباعية إسطنبول» في دمشق

حضرت ملفات «اللجنة الدستورية» وأجواء القمة الرباعية في إسطنبول، على رأس الملفات التي حملها وفد روسي رفيع المستوى إلى دمشق. وبالتوازي هدأت المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا شرق الفرات، وسط جهود أميركية حثيثة لطمأنة «شركائها» على الأرض

حيّدت التطورات على الحدود السورية ـ التركية شرق الفرات، خلال الأيام القليلة الماضية، الأضواء عن إدلب ومحيطها، وتحديداً عن تنفيذ «اتفاق سوتشي» وإنشاء «المنطقة منزوعة السلاح». وعلى رغم الجهد الكبير المبذول من قبل روسيا وتركيا لمنع انهيار الاتفاق، لم تخل خطوط التماس من خروقات متعددة امتدت بين ريفي إدلب وحماة، كان آخرها أمس، مع استهداف بلدتي جورين ومعان في ريف حماة الشمالي بقذائف صاروخية. الاتفاق الذي دخل مرحلة «جمود» كان يفترض أن يفسح المجال أمام جولة جديدة من المحادثات السياسية، بما يتيح تشكيل «اللجنة الدستورية» وتنشيط مسار محادثات جنيف. وجاءت القمة الرباعية في إسطنبول ضمن سياق تدعيم التوافقات الدولية على طرح «اللجنة الدستورية» ومحاولة تجييرها إلى تفاهمات أوسع حول الملاجئين وإعادة الإعمار. وعلى رغم النشاط الواسع الذي قادته روسيا على طريق إنشاء تلك «اللجنة»، فإن من غير المرجح أن يشهد الشهر الجاري، الذي سيكون الأخير لستيفان دي ميستورا في منصبه مبعوثاً أممياً، أي خروقات لافتة في هذا الإطار.

الأجواء «غير الواعدة» ظهرت منذ زيارة دي ميستورا الأخيرة إلى دمشق، حيث لم يقدر على تحصيل وعود بدعم تصوّره عن تشكيلة «الثلث الثالث» الخاص بالمستقلين والمجتمع المدني. ولكنه خرج بمقترح قد يكون واعداً، يتيح للدول الضامنة الثلاث لمسار «أستانا» اقتراح تلك التشكيلة وتحصيل التوافق حولها. التصريحات التي خرجت عن الجانب الحكومي السوري أخيراً، تقلل من فرص إنجاز أي تقدم فعلي في «عهد دي ميستورا»؛ فمع تعهّد دمشق، على لسان نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، قبل أيام بالتعاون مع المبعوث الجديد، جُمّل انتقاد لاذع إلى دي ميستورا، عبر التمني على غير ببدرسن، أن «يبتعد عن أساليب من سبقه، وأن يعلن ولاءه لوحدة أرض وشعب سوريا، وألا يقف إلى جانب الإرهابيين كما وقف سلفه». اللهجة العالية ضد المسؤول الأممي الراحل قريباً، تعزز احتمال تأجيل التوافق على تشكيل «اللجنة» إلى أيام ببدرسن، خصوصاً أن دي ميستورا سيقدم إفادته الأخيرة إلى مجلس الأمن في 19 تشرين الثاني الجاري، وفق ما توضح أوساط أممية. وكان لافتاً حديث المبعوث الأممي خلال ندوة في شرم الشيخ المصرية، أمس، عن أن «عدداً كبيراً من الدول الأوروبية تنوي أن تدخل بثقلها في إعادة الإعمار بدلاً من أن يصبح السوريون لاجئين على أراضيها» على حد ما نقلت وكالة «الأناضول».

> **تعد زيارة الوفد الروسي الثانية من نوعها خلال أقل من 15 يوماً**

وأتت مواقف دمشق الأخيرة، قبيل استقبال الرئيس بشار الأسد المبعوث الرئاسي الروسي ألكسندر لافرنتييف، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين. ووفق ما أعلنته الرئاسة السورية، نقل لافرنتييف أجواء محادثات القمة الرباعية في إسطنبول، وجهود موسكو في سبيل تشكيل «لجنة مناقشة الدستور الحالي» على حد وصف بيان الرئاسة. وتعد هذه الزيارة الثانية من نوعها خلال أقل من 15 يوماً، للوفد الروسي الذي ضم مسؤولين دبلوماسيين وأمنيين، والذي كان قد ختم جولة شملت معظم دول الخليج العربي الشهر الماضي، في دمشق؛ كما حضر كلاً من الاجتماعين مدير مكتب الأمن الوطني علي مملوك.

وفي موازاة تلك التطورات، خفّت وتيرة التصعيد التركي على الحدود في شرق الفرات، بعد وساطة من «التحالف الدولي» والجانب الأميركي. ومع انحسار الاستهداف المدفعي التركي الذي طاول مواقع عدة الأسبوع الماضي، نفذت القوات الأميركية دوريات عدة مشتركة مع «قوات سوريا الديموقراطية» قرب الحدود خلال اليومين الماضيين، في موازاة دورياتها المشتركة مع الجانب التركي شمال منبج. ويأتي هذا الهدوء النسبي بعد سلسلة اتصالات رسمية أميركية ـ تركية، سياسية وعسكرية، وسط نشاط لافت لممثلي وزارة الخارجية الأميركية و«التحالف» في بلدات منبج وريف الرقة الشمالي، والتي ترجمت على أنها رسائل طمأنة إلى «وحدات حماية الشعب» الكردية، المكون الأبرز في «قسد».

(الأخبار)

مصر

آخر حلول «التربية والتعليم»: تحويل المدارس إلى «مراكز خصوصي»!

لم يفلح وزير التربية والتعليم في حل مشكلة الدروس الخصوصية. ما دفعه إلى التواضع في أهدافه والسعي حالياً إلى تقنينها فقط. و«الخصوصي» يمثّل مشكلة لكونه أشبه بنظام تعليمي موازٍ وكبير في مصر

القاهرة ــ **جلال خيرت**

عندما عرض وزير التربية والتعليم في مصر، طارق شوقي، النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بداية العام الدراسي الجاري على الصفوف الأولى الابتدائية والصف الأول الثانوي، أعلن آنذاك انتهاء «عصر الدروس الخصوصية» التي تشكل في البلاد نظاماً تعليمياً هو الأكثر انضباطاً والتزاماً من المدارس؛ فالطلاب الذين يذهبون إلى الأخيرة لإثبات حضورهم فقط، يتوجهون بعد انتهاء الدوام، وأحياناً خلاله، لتلقي دروس خصوصية لدى المدرسين.

يجتمع ما لا يقل عن 40 طالباً ويبدأ المدرس الشرح، في منزل خاص استأجره أو «مركز» مزوّد بتجهيزات تشبه صفوف المدارس. بعض هذه المراكز يتسع الصف الواحد فيها ربما لـ100 طالب، الأمر المرتبط بشهرة المدرس وثقة الطلاب به. بعض هؤلاء المعلمين قد يتقاضون عن الحصة الواحدة، التي تتراوح بين ساعة وساعتين وفق المادة وطبيعتها، ما يفوق الراتب الذي يحصلون عليه من الوزارة عن شهر كامل.

شوقي، خريج الجامعة الأميركية الساعي إلى التوسع في استخدام أجهزة «التابلت» في المدارس الحكومية، لم ينجح في حل «معضلة» الدروس الخصوصية. ويشكل الأساتذة في هذا المجال «إمبراطورية» لم يستطع أي وزير التصدي لها بعد، فضلاً عن أنه لا إطار قانونياً ينظم الدروس الخصوصية. حتى عندما حاولت الدولة تحصيل ضرائب عن هذه الدروس، لم تنجح جراء غياب وصول مالية تثبت ما تقاضاه المدرسون من الطلاب، أو نسبة أرباحهم منها مقارنة بأرباح المراكز. لكن تقديرات شبه رسمية تشير إلى تحصيل المراكز والمعلمين نحو 7 مليارات جنيه سنوياً من الدروس التي تشتد قبل امتحانات الثانوية العامة بأشهر.

وحاول الوزير مستعيناً بالشرطة تنفيذ قوانين لم تُفعل بنودها منذ سنوات وتقضي بملاحقة المدرسين وإجبارهم على الاستعانة بالمدارس لتكون منصات لـ«الخصوصي» بأسعار أقل من التي يحصلون صرف مستحقات المدرسين وأحياناً حرمانهم أموالهم، إضافة إلى اقتطاع نسب كبيرة للإداريين. وفي تصور شوقي أنه يمكن لـ«التابلت» القضاء على الدروس الخصوصية، بجانب إتاحة برامج على تلك الأجهزة لشرح المدرسين بعضها مدفوع والآخرى مجانية، على أن تكون هناك فرصة متساوية لجميع الطلاب في مختلف المدن المصرية للاستماع لشرح المدرس نفسه أينما كان. لكن هذه التجربة واجهت مشكلات من بينها آلية الدفع وضمان منع الاختراق وغيرها من التفاصيل التقنية.

> **ما يحصل عليه بعض المعلمين في حصة واحدة يفوق راتبهم الشهري**

ومنذ بداية العام الدراسي الجاري، أي قبل 6 أسابيع، ووزير التعليم يتحدث عن مشكلات عدة تعترضه، جزء كبير منها مرتبط بالإخفاق في انطلاق المنظومة الجديدة، لكن الجديد هي الآلية التي بدأت دراستها أخيراً للتعامل مع «الخصوصي»، المرتبطة بالتعامل مع هذه الدروس بوصفها أمراً واقعاً وتقنين وضعها خارج المدارس، في وقت تحولت المدارس الثانوية، لا سيما في الصف الثالث (التيرمنال) إلى صفوف خالية جراء نزوح الطلاب إلى المعلمين خارج المدارس! وفي الأيام الماضية، لجأت الوزارة إلى إعلان عقوبة الفصل كعقاب للمعلم الذي يعطي دروساً خاصة، لكن غالبية هؤلاء حاصلون على إجازات من دون راتب من وظائفهم، أو أصلاً صدرت بحقهم عقوبات بالفعل حرمتهم غالبية الامتيازات المالية، بل قدم بعضهم استقالتهم لقلة ما يتلقونه مقابل أجورهم في «الخصوصي».

والآن يدرس شوقي حالاً أخيراً هو تحويل المدارس إلى «مراكز خصوصية مرخصة» بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية، مع تزويدها بإنارة كافية، على أن يتم تحصيل 50% من قيمة الدروس لخزينة الوزارة، فيما يحصل المدرسون على الباقي فوراً. وتدور مناقشات حول التسعيرة التي ستعرض على الطلاب، ويقترح البعض تركها تخضع للعرض والطلب، إذ يكون المدرس هو صاحب القرار فيها بمفرده. وفي حال تطبيق هذا الحل، يكون الوزير الذي جاء بخطط طموحة لتحقيق «نهضة» في التعليم المصري القابع في المركز قبل الأخير (وفق المؤشرات العالمية) قد استكمل مسلسل الإخفاقات، خصوصاً أن التعليم في البلاد تحول خلال العقود الأخيرة من مجاني، كما جعله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إلى تعليم لمن يدفع أكثر، مع الإبقاء على المجانية كديكور لا يمكن التخلي عنه تجنباً للغضب الشعبي.

(أي بي أي)

العراق

عبد المهدي إلى البرلمان مجدداً: نحو جولة ثالثة؟

مع اقتراب موعد طرح الحقائب الوزارية المتبقية على البرلمان لنيل ثقة غدا الثلاثاء، لا تزال تعترض طريق رئيس الحكومة، عادل عبد المهدي، جملة تعقيدات تتطلّب تحركاً سريعاً لحلحلتها، تحت طائلة فشل تمرير الشواغر في الجلسة المقبلة، أو الاقتصار على تمرير بعضها من دون الآخر. في هذا الوقت، تبرز مشكلات جديدة أمامه لتشكّل تحدياً إضافياً إلى جانب التحدّيات الموروثة من عهود الحكومات السابقة.

وليوم السادس على التوالي، استمرّت أزمة نفوق ملايين الأسماك في محافظة بابل، والتي أدت إلى تلوّث مياه الشرب بعدما طفت بقع زيتية مع الأسماك النافقة، من دون حلول. واعلنت الحكومة، أمس، تشكيلها «لجنة تحقيق للوقوف على أسباب نفوق ملايين الأسماك».

وإلى جانب اشتداد أزمة ارتفاع ملوحة مياه الشرب في المحافظات الجنوبية، وتواصل أزمة نفوق الأسماك، خرجت في وجه عبد المهدي مطالب من نوع آخر، يظهر أنها ستشكّل استحقاقاً بالنسبة إليه. إذ اعتبر الناطق باسم «تحالف الفتح»، أحمد الأسدي، أمس، أن «أول اختبار حقيقي للحكومة الجديدة إنصاف منتسبي الحشد الشعبي»، مشيراً إلى أن «الحكومة السابقة لم تُنفّذ قانون الحشد في موازنة 2018، إذ ألغى العبادي زيادة رواتب الحشد قبل تشكيل الحكومة الجديدة بيوم واحد، علماً أنه أقرّها في وقت سابق» (وتحديداً بعدما اتخذ الحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية مساراً تصاعدياً، حيث حاول العبادي كسب ودّ «الحشد» بزيادة رواتب منتسبيه).

على خط موازٍ، لم يستطع عبد المهدي ـ إلى الآن ـ حسم «كابينته» الوزارية، في ظل تمسك بعض الكتل والأحزاب بـ«قيتوات» على بعض المرشّحين أولاً، أو اعتراضها على منهج توزيع الحقائب الوزارية الذي اعتمده عبد المهدي ثانياً. وفي هذا الإطار، قال القيادي في «ائتلاف سائرون»، رائد فهمي، إن «المؤشرات تذهب باتجاه عدم إمكانية تمرير الوزراء الثمانية، إنما تمرير قسم منهم مع بقاء حقائب أخرى شاغرة، وهي وزارتا الدفاع والداخلية لعدم التوافق على الأسماء المقترحة». أما صباح الكعيلي، النائب الآخر في «سائرون»، فاكد أن «تحالفه لن يمنح الثقة لنفس الوزراء المرشّحين الذين سبق أن قدمهم عبد المهدي». وفيما توضح مصادر من داخل تحالف «الفتح» لـ«الأخبار» أن الحقائب الست التي ستُمنح الثقة هي: التعليم العالي، الثقافة، العدل، الهجرة والمهجرين، التخطيط، والتربية، مستبعدة تمرير حقيبتَي الدفاع والداخلية، يؤكد مقرّبون من مرشح «الداخلية» فالح الفياض أن «العقدة ستُحلّ مع سائرون قريباً، وأن الفياض قاب قوسين من تسنّم منصبه الجديد». وتضيف مصادر «الفتح» أن «الدفاع لم تُحسم بعد»، في وقت تفيد معلومات

(أ ف ب)

حصلت عليها «الأخبار» من مصادر متعددة أن عبد المهدي سيرشّح هشام الدراجي لهذا المنصب. أما حقيبة العدل فستذهب لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني»، في حين ستُسند حقيبة الهجرة والمهجرين إلى مرشّح مسيحي يقدّمه «الفتح». أما قصي سهيل، المرشّح لوزارة التعليم العالي، فقد بات «محسوماً منحه الثقة» وفق مقرّبين منه، بينما لا يبدو أن حسن الربيعي، المرشّح ليكون وزيراً للثقافة، سـ«يُوفّق» لذلك، إذ يدور الحديث حول «منح مديرية السياحة والآثار لمرشّح من حركة عصائب أهل الحق، على أن تُطلق يد عبد المهدي في انتقاء وزير للثقافة، مع ترجيح أن يكون محسوباً على الحزب الديموقراطي الكردستاني». وتتابع مصادر «الفتح» أن «ثمة احتمالاً بتغيير المرشّحَين إياد السامرائي لوزارة التخطيط، وصبا الطائي لوزارة التربية، إذ يسعى عبد المهدي إلى منح التربية لشخصية يقترحها زعيم «تحالف القرار» أسامة النجيفي، لـ«حيازة أكبر دعم نيابي ممكن» على حدّ تعبير المصادر.

(الأخبار)

البحرين

«المؤبّد» لعلي سلمان: بصمات السعودية على حكم آل خليفة

بعد ساعات من لقاء سعودي ـ بحريني عالي المستوى في الدرعية، أصدرت المحاكم حكماً بالسجن المؤبّد على زعيم المعارضة علي سلمان، الذي جرت تبرئته في حزيران الماضي. تعاقب تعتقد المعارضة أنه يحمل دلالات غير معزولة عما تشهده المنطقة من تداعيات، وخصوصاً في ظلّ حاجة السعودية إلى أوراق قوة تحارب بها

كلما أرادت السعودية إيصال رسالة إلى أصدقائها وخصومها في لحظة سياسية ما، كانت البحرين بريدها الأفضل. المملكة التي تعيش على وقع تداعيات اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، تريد إفهام الحلفاء والأعداء بأن أوراق القوة لا تزال في يدها، وبأن طاعة الرأس لعاصفة خاشقجي لا تعني أن النظام السعودي لم يعد قادراً

> «الوفاق»: الحكم يعكس حجم الفوضى والتبعية لدى النظام البحريني

على التحرك. أول من أمس، استقبل الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، في قصره في الدرعية، ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة. زيارة تصفها مصادر المعارضة البحرينية بـ«الفاجئة والسريعة». هذا التوجّس سرعان ما سيجد طريقه إلى الترجمة مع إعلان القضاء البحريني الحكم على الأمين العام لجمعية «الوفاق» المعارضة بالسجن المؤبّد في القضية المعروفة بـ«التخابر مع قطر». هو «ضوء أخضر للحكم على الشيخ علي سلمان أخذ إذاً من السعودية» وفق ما تؤكد المصادر نفسها.

يوماً بعد يوم، يتضح أن الرياض تتخذ من المنامة أداة في مواجهتها الحملة المضادة لها على خلفية أزمة خاشقجي. صحيح أن معظم عدّة المواجهة السعودية قائمة على تليين الموقف والتودّد إلى الخصوم وإرخاء القبضة الحديدية، إلا أن ذلك لا يمنع المملكة من الاستنجاد بالإسرائيليين والمحاربة بالنظام البحريني. حتى إن ذلك الاستنجاد جاء، في صورته الأوضح، على لسان وزير خارجية نظام آل خليفة، خالد بن أحمد، عندما أثنى على إشادة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بدور السعودية في حفظ «استقرار المنطقة والعالم». تطوّع يوازيه رضوخ لإرادة السعودية إعادة تفعيل الضغط على المعارضة البحرينية وترهيبها، بهدف إثبات «علوّ كعب» في المنطقة أنف» ولي العهد محمد بن سلمان.

وحكمت محكمة الاستئناف العليا في البحرين، أمس، على سلمان وأثنين من مساعديه (حسن سلطان وعلي الأسود) بالسجن المؤبّد، بتهمة «التخابر مع قطر وتسليم أسرار دفاعية لدولة أجنبية». وترجع تلك التهمة إلى مبادرة أميركية ـ خليجية لحلّ الأزمة في البحرين، أعلن عنها عام 2011 وكان ملك البلاد حمد بن عيسى طرفاً فيها، إلا أن النظام «حوّلها إلى قضية تخابر بعد الخلاف بين الدول الخليجية الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) ودولة قطر»، وفق ما ذكرت «الوفاق» أمس في بيانها. وترى مصادر من داخل الجمعية الإسلامية المعارضة، التي تمّ حلّها في تموز/ يوليو 2016، أن الحكم الجديد يأتي «ضمن التداعيات التي تمرّ بها المنطقة» لافتة في الوقت نفسه في حديث إلى «الأخبار» إلى قرار مقاطعة الانتخابات (المقررة في الـ 24 من الشهر الحالي) الذي أعلنته «الوفاق» في مؤتمرها الأخير في لندن، مع ما «تسبّب به من إزعاج للسلطات».

يقضي سلمان حالياً حكماً بالسجن 4 سنوات بتهمة «إهانة وزارة الداخلية» (أرشيف)

وتشير المصادر إلى أن «إنهاء حالة المعارضة في البحرين هو مطلب سعودي ـ إماراتي ملحّ، ودائماً ما يُطرح على طاولة اجتماعاتهم كنوع من الابتزاز لقاء الدعم المالي».

وفي بيانها الذي أصدرته تعليقاً على الحكم، رأت «الوفاق» أن «المؤبد بحق زعيم المعارضة في هذا التوقيت، بعد حكم البراءة السابق (الصادر في حزيران/ يونيو الماضي)، يعكس حجم الفوضى والتبعية، وهو أمر ليس خافياً على أحد»، محذرة من أن «النظام البحريني ذاهب إلى الأسوأ في سرقة المال العام، وجلب مزيد من الأجانب لاستبدال شعب البحرين بهم، والارتماء في أحضان الصهاينة، مقابل الحصول على الدعم والرعاية»، مؤكدة في الوقت نفسه أن «الأعيب الحكم لم تعد تجدي نفعاً، وأن التغيير والإصلاح هو الطريق الوحيد». وفيما أجمعت قوى المعارضة وشخصياتها على إدانة الحكم «المخزي» المستند إلى تهم «مفبركة»، صدرت ردود فعل مماثلة لـ«حزب الله» عدّ القرار «تعبيراً جلياً عن الهوية القمعية والديكتاتورية لحكام البحرين»، معتبراً أن «صدوره في هذا التوقيت يهدف إلى تهيئة الأجواء لزيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني للمنامة». وفيما دعا «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» إلى تجميد عضوية البحرين في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وصفت منظمة «العفو الدولية» الحكم الأخير على سلمان بأنه «مهزلة قضائية تظهر الجهود المستمرة وغير القانونية التي تقوم بها السلطات البحرينية لإسكات أي شكل من أشكال المعارضة».

(الأخبار)

مقالة تحليلية

ما بعد الدعوة لوقف حرب اليمن: مسار سياسي شاقّ وطويل

لقمان عبد الله

لا يمكن وصف الهجوم الحالي على مدينة الحديدة سوى بأنه عبثي، ولا يرتكز على أي مبررات سياسية أو ميدانية. ليس الأمر مرتبطاً فقط بالموقف الأميركي الأخير الداعي إلى وقف الحرب على اليمن، بل أيضاً بالسدّ المنيع المتمثل في خطّ الدفاع الذي أقامه الجيش اليمني واللجان الشعبية على تخوم المدينة. تأتي الهجمات الأخيرة بعد أكثر من أربعة أشهر من الإخفاق المتكرّر، الذي أثبت أن العمليات العسكرية استنفدت نفسها، ولم يعد بالإمكان تحقيق إنجازات بواسطتها. أما الدافع للعمليات الراهنة، فهو محاولة استغلال الوقت الضائع قبل بدء المفاوضات السياسية. تشعر كلّ من الرياض وأبو ظبي بالحاجة إلى التعويض عن فشلهما على الصعد كافة، عبر السعي للاستيلاء على مواقع متقدمة على الساحل الغربي، لا سيما ميناء الحديدة، والتحكّم بالمنفذ الرئيس لإيصال الإمدادات لأكثر من ثلاثة أرباع الشعب اليمني في الشمال والوسط، وحرمان «أنصار الله» من موقع بحري مطلّ على البحر الأحمر. مسعى تبدو في خلفيته الخشية من أن تتحوّل دعوة وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، إلى الحكم الذاتي، إلى «مرجعية» للتسوية السياسية، مع ما يعنيه الأمر من اعتراف بحضور «أنصار الله» وقوتها وحيازتها موقعاً جيو ـ سياسياً في الإقليم. على أن دوافع الهجمات الأخيرة على الحديدة ليست مقتصرة على مصالح «التحالف»، بل هي خليط من تخوّف الرياض وأبو ظبي الحقيقي من الهزيمة أمام «أنصار الله» وأثرها المدوي عليهما، واعتبارات محلية متّصلة بالقوى اليمنية الموالية لـ«التحالف»، والتي تخشى أن تأتي التسوية على وجودها ودورها، بعدما انعشتها تجارة الحرب طيلة السنوات الماضية.

لا شكّ في أن الدعوة الأميركية إلى وقف الحرب على اليمن ـ على فرض جدّيتها ـ هي إقرار بالمعادلة التي فرضها الصمود الأسطوري للشعب اليمني. إقرار سيتبعه طريق سياسي تفاوضي طويل وصعب، بهدف تثبيت تلك المعادلة. وهذا يتطلّب نَفَساً طويلاً وحنكة سياسية، لأن الجولة التفاوضية المقبلة ستتخلّلها مناورات ومحاولات خداع، وإغراءات بإعادة الإعمار وتحسين الوضع الإنساني، ورهن الأمرين بالتنازلات السياسية على أمل إفراغ معادلة الصمود من مضمونها، وتحقيق إنجازات بالسياسة عجز العدوان عن تحقيقها بالحرب. بمعنى آخر، لن تكون المعركة السياسية أقلّ ضراوة وشراسة من المعارك العسكرية. الأيام والأسابيع المقبلة ستكشف جدية الموقف الأميركي، وما إذا كان استجابة مؤقتة لضغوط الرأي العام، لا سيما بعدما دخلت الحرب على اليمن في حسابات الانتخابات

> تثبيت معادلة الصمود يتطلّب نَفَساً طويلاً وحنكة سياسية

الأميركية، وأضحى على إدارة دونالد ترامب مقاربتها بطريقة مختلفة عن السابق، أم أنها تعبير عن إدراك واشنطن حجم المأزق التي أوقعت حليفتها (السعودية) نفسها فيها، من دون أن تنجح في وضع استراتيجية للخروج.

حذّرت منظمة الـ«يونيسف»، أمس من أن اليمن «بات جحيماً حياً لكل طفل» (أ ف ب)

في حال ثَبُت الاحتمال الأخير، فهو يأتي مدفوعاً بواقعة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، والتي كشفت هشاشة النظام السعودي، وأظهرت أن مركب ولي العهد محمد بن سلمان مثقل بحمولة زائدة تكاد تغرق نظامه، وتدخل المصالح الأميركية والإسرائيلية في المجهول. ومن هنا، تجد واشنطن نفسها مضطرة إلى تخفيف تلك الحمولة، من خلال مساعدة المملكة على وضع استراتيجية للانفكاك من الأزمات الإقليمية، وتوجيه الجهود نحو تعزيز الاستقرار الداخلي السعودي، وتوظيف ما بقي من قدرة خارجية في مصلحة المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، لا سيما على مستويَي «صفقة القرن» والعقوبات ضد إيران. على أي حال، يبقى الثابت أن واشنطن استفاقت على أزمة إنسانية كانت صورها تملأ الفضاء على مرّ الأعوام الثلاثة الماضية. ولم تكن صورة الطفلة أمل وهي تتضوّر جوعاً، ثم إعلان وفاتها بعد يومين هي الوحيدة أو اليتيمة. لقد أسمعت الأمم المتحدة العالم أن اليمن يعيش أسوأ أزمة إنسانية على الإطلاق، كما حمّلت لجنة الخبراء التابعة لها أواخر شهر أيلول/ سبتمبر الماضي «التحالف» المسؤولية عن سقوط معظم الضحايا المدنيين. ومع ذلك، لم يرفّ للإدارة الأميركية جفن. وفي كل مرة، كان يخرج الناطقون والمدراء والوزراء الأميركيون، بعد أن يتحلّلوا من مسؤولية الانتهاكات، ليجدّدوا الدعم الكامل للنظامين السعودي والإماراتي، ويؤكدوا الالتزام بالاستمرار في المشاركة الاستخباراتية واللوجستية والفنية، وتزويد الطائرات جواً بالوقود، إضافة إلى توفير الحماية السياسية اللامحدودة.

الحديدة: هجمات متواصلة لا تخترف الدفاع

تواصلت، أمس، محاولات القوات الموالية لـ«التحالف» تحقيق تقدم باتجاه مدينة الحديدة، لكن الجيش اليمني أعلن أنه تمكن من إفشال تلك المحاولات. وأكد الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة، يحيى سريع، أنه تم «كسر هجمات العدو ومرتزقته، والتي تواصلت من ليلة أمس (السبت) حتى مغرب يومنا هذا (الأحد)، باتجاه كيلو 16، وباتجاه شرق وغرب مطار الحديدة، مسنودة بغطاء جوي كثيف». وأشار سريع إلى أنه «تمت مفاجأة العدو بعمليات عسكرية نوعية ناجحة». أسفرت خلال الساعات الـ24 الماضية عن «سقوط 215 من مقاتليه بين قتيل ومصاب، وتدمير وإعطاب 20 مدرعة وآلية عسكرية متنوعة». وشدد على أن «ما يروّج له العدو في وسائل إعلامه من انتصارات وهمية ما هو إلا تضليل إعلامي سبق أن استخدمه وثبُت فشله». بالتوازي مع ذلك، أعلنت القوة الصاروخية في الجيش واللجان الشعبية إطلاق صاروخ باليستي من طراز «بدر1-P» على تجمع للقوات الموالية لـ«التحالف» في الساحل الغربي. وأفاد مصدر عسكري في صنعاء بأن الصاروخ «أصاب هدفه بدقة، مُخلِفاً أعداداً من القتلى والجرحى في صفوف العدو». وجاء هذا التطور بعد ساعات من إطلاق صاروخ مماثل على تجمع آخر للميليشيات المدعومة إماراتياً في الساحل الغربي أيضاً.

(الأخبار)

تقرير

واشنطن لا تصغي لأنقرة: «الكلمة الأخيرة» إلى ما بعد الانتخابات

في ظلّ انشغالها بالانتخابات النصفية المُقرّرة غداً تلتزم واشنطن الموقف نفسه الذي كانت قد أعلنته بخصوص قضية جمال خاشقجي، مُشجّعة في الوقت نفسه عملية «تقليم أظافر» داخل البيت السعودي لا يُعلَم إلى أين ستفضي. وخصوصاً في ظلّ ما يبدو أنه إصرار تركي على ضرب شخص محمد بن سلمان

في مثل هذه الأيام من العام الماضي، كان ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، يحتجز في فندق «ريتز كارلتون» في الرياض عشرات الأمراء ورجال الأعمال والمسؤولين، في ما قيل إنها «حملة ضد الفساد». حملة سرعان ما انكشف طابعها «التطهيري» ضدّ كل مَن يمكن أن يشكل خطراً على سلطة ابن سلمان، الطامح إلى وراثة العرش من أبيه. المفارقة أن الأمير الشاب سيضطر، بعد سنة من ذلك، إلى إعادة استرضاء مَن همّشهم وأقصاهم وسلب أموالهم، في محاولة لعبور المخاض الذي تعيشه السعودية على خلفية مقتل الصحافي جمال خاشقجي، وهو مخاض لا يبدو ماله النهائي واضحاً إلى الآن، في ظلّ تضارب المؤشرات الصادرة من الأجنحة المتنافسة للجناح «السلماني».

وبرزت، مساء أمس، تصريحات لافتة للمليارديرَين، الأمير الوليد بن طلال، الذي كان من بين «معتقلي الريتز»، دعا فيها حكومة بلاده إلى أن «تعلن نتائج التحقيق بأسرع ما يمكن»، معرباً عن اعتقاده بأن «النتائج ستظهر بنسبة مئة في المئة براءة ساحة ولي العهد السعودي»، ومُتوجّهاً إلى الأميركيين عبر محطة «فوكس نيوز» بالقول: «رجاء دعونا نتيح بعض الوقت للانتهاء من التحقيق». وتأتي تصريحات الوليد بعد ساعات على إفراج السلطات عن شقيقه، الأمير خالد بن طلال، الذي دام اعتقاله قرابة عام. وهي خطوة يُتوقّع أن يُتّخذ ما يماثلها تجاه أمراء ومسؤولين آخرين كامير الرياض السابق تركي بن عبد الله، والمليارديرَين محمد العمودي بحسب صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية. ويوحي حديث الوليد، الذي قال أيضاً «(إننا) على علاقة ممتازة بولي العهد والملك»، بأن ثمن استرضاء الساخطين سيكون الوقوف إلى جانب ولي العهد في محنته، لكن الصمت المخيّم على بقية الأجنحة، توازياً مع المعلومات المتواترة عن مشاورات لتقييد صلاحيات ابن سلمان ومنح وجوه الجيلين الثاني والثالث فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات، يوحي بأن المطلوب من الرجل أكثر من مجرد إعادة اعتبار للمُهانة كرامتهم.

> بومبيو: واشنطن ستحاسب جميع المسؤولين عن مقتل خاشقجي

وفي انتظار ما سيؤول إليه ذلك الشدّ والجذب، يظلّ موقف واشنطن في ما يتّصل بمسألة العقوبات على حاله. موقف جدّده أمس وزير الخارجية، مايك بومبيو، الذي أشار إلى «أننا» بدأنا في محاسبة بعض المسؤولين عن مقتل خاشقجي، وألغينا تأشيرات 16 شخصاً بعد تحديد هوياتهم وثبوت علاقة لهم بالقضية». وكرّر أن الولايات المتحدة «ستحاسب جميع المسؤولين» عن الحادثة، مستدركاً بأن «إدارة ترامب ترى أن الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية مع السعودية، لمواجهة تأثير إيران في المنطقة، أولوية».

إلا أن تركيا تبدو ماضية في تصعيد ضغوطها على كل من واشنطن والرياض، وخصوصاً بعدما انتقلت إلى مربع جديد في طريق التصويب على السعودية. إذ حذّر نائب زعيم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، نعمان قورتولموش، من عواقب عدم كشف ملابسات جريمة خاشقجي على سلامة شعائر الحجّ، معتبراً أنه «إذا شكّ المسلمون في أمر الحجّ، فلن تبقى صفة خادم الحرمين الشريفين، ولن يتمّ أداء الشعائر بطمأنينة». تصريح ينبئ بأن المطلوب تركياً بات يتعدّى ثمناً سياسياً أو اقتصادياً يمكن أن يدفعه ابن سلمان لأنقرة وحلفائها، وأن ما يتطلّع إليه الإتراك هو اقتلاع المشكلة من جذورها، عبر إطاحة «الرأس» الذي أراد تسيّد المنطقة، ضارباً عرض الحائط بالعلاقات التقليدية في الإقليم. لكن هل تقبل إدارة ترامب بالتخلّي عن «الأمير الطائش»؟ حتى الآن، تبدي واشنطن استعداداً لضبط ابن سلمان وغلّ يديه فقط، أما «الكلمة الأخيرة» وفق ما سمّاها بومبيو فتبدو مرهونة بنتائج الانتخابات النصفية، التي يظهر أن الإدارة تعلّق خطواتها حتى تستبين نتائجها وما ستسفر عنه من خريطة جديدة في الكونغرس.

(الأخبار)

اعلان
من بنك مبكو ش.م.ل. (قيد التصفية)
إن المؤسسة الوطنية لضمان الودائع الآيلة إليها مهمة متابعة أعمال تصفية بنك مبكو ش.م.ل. تعلن عن طرحها للبيع عن طريق المزايدة العلنية القسمين ٧ و٨ من العقار ٣١٥٤ من منطقة المصيطبة العقارية.
على الراغبين بالاشتراك التقدم إلى مركز المؤسسة الوطنية لضمان الودائع في الحمراء – سنتر بيكاديللي الطابق الثالث للإطلاع وإستلام دفتر الشروط أثناء دوام العمل الرسمي، وحتى نهار الأربعاء الواقع في ٢٠١٨/١٢/٥ قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً.
هاتف: ٠١/٣٥١١١١

كيوسك الصحافة

شركات الاستشارات الأميركية وتحالفها المربح مع ولي العهد

بينما كان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، يتقرّب من المسؤولين في «غولدمان ساكس» و«سيليكون فالي» خلال جولته الأميركية الربيع الماضي، كان مستشاروه الأكثر ثقة يعقدون بعض اللقاءات المهمة بالنيابة عنه في واشنطن. في حفل صغير، على مقربة من البيت الأبيض، وقّع المسؤولون السعوديون اتفاقاً مع الشركة العالمية للاستشارات والتكنولوجيا «بوز آلن هاملتون» لتدريب أعداد متزايدة من قراصنة الإنترنت العاملين في المملكة.

حينها، قال المستشار في الديوان الملكي والمشرف العام على مركز الدراسات والشؤون الإعلامية، سعود القحطاني، إن الاتفاقية من شأنها أن «تفتح آفاقاً جديدة» من خلال تحسين مهارات العاملين في «الهيئة الوطنية للأمن السيبراني» في السعودية. لم يذكر القحطاني حملته المستمرة لإسكات المعارضين والمنتقدين داخل المملكة وخارجها، لا سيما من مستخدمي الإنترنت.

الشهر الماضي، أصدر الملك السعودي سلمان أمراً بإعفاء القحطاني من منصبه على خلفية الكشف عن مقتل الصحافي جمال خاشقجي، في حين اعتبرت أوساط رسمية سعودية أن المستشار ساهم في خلق «بيئة عدوانية» أوجدت الأرضية المناسبة لارتكاب الجريمة. ولكن في حين أن مقتل خاشقجي دفع المستثمرين من جميع أنحاء العالم إلى الابتعاد عن النظام السعودي، اختار «بوز آلن هاملتون» والشركات الاستشارية المنافسة لها، «ماكينزي آند كومباني» و«مجموعة بوسطن الاستشارية»، الحافظة على علاقاتها مع الرياض، لا سيما أنها لعبت دوراً محورياً في رسم خريطة الطريق لتولي الأمير محمد مقاليد الحكم في المملكة.

فبالإضافة إلى العمل الاستشاري الاعتيادي، مثّل تقديم المشورة الاقتصادية والمساعدة في تحسين صورة الأمير محمد، قامت هذه الشركات بمهمات أخرى غير تقليدية. درّبت «بوز آلن هاملتون» القوات البحرية الملكية السعودية التي تفرض حصاراً على اليمن، البلد الذي يواجه الملايين فيه المجاعة الأكبر في العالم. أما «ماكينزي» فقد أعّدت تقريراً ساعد القحطاني على ملاحقة المنشقين والمعارضين، في حين قامت «بوسطن» بأعمال استشارية لمصلحة مؤسسة الأمير محمد بن سلمان الخيرية. العمل مع الرياض مربح، إذ كسبت الشركات الثلاث مئات الملايين من الدولارات من مشاريعها داخل المملكة. على سبيل المثال، وسّعت «ماكينزي» مشاريعها في السعودية، من مشروعين اثنين فقط في 2010 إلى 50 مشروعاً في 2011، واستمر الرقم في التصاعد ليصل إلى 600 مشروع بين عامي 2011 و2016. انتشر المستشارون العاملون في «ماكينزي» في جميع أنحاء المملكة في السنوات الأخيرة، وقدّموا الاستشارات لعدد من المؤسسات والهيئات الحكومية، من ضمنها وزارة الاقتصاد والتخطيط والديوان الملكي، فضلاً عن مجموعة من الشركات في القطاع المصرفي والإعلام والاتصالات والعقارات والطاقة وغيرها. كما اشترت «ماكينزي»، العام الماضي، شركات استشارات سعودية مقربة من العائلة الحاكمة، ليرتفع عدد موظفي الشركة العالمية في المنطقة من 140 إلى 300 شخص.

الشهر الماضي، تعرضت «ماكينزي» لهجوم عقب نشر وسائل الإعلام لتقرير أعدته الشركة حول قياس إدراك الجمهور لسياسات المملكة، من المرجح أن تكون الرياض قد استخدمته لاستهداف المعارضين على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن ضمن الحسابات التي وردت في تقرير شركة الاستشارات، باعتبار أصحابها «مؤثرين رئيسيين في مناقشة تدابير المملكة وقرارات التقشف»، خالد العلكمي، وهو كاتب ينتقد السياسات السعودية، والناشط السعودي المعارض المقيم في كندا عمر عبد العزيز، وحساب ثالث مجهول الهوية. في أعقاب التقرير، اعتقلت السلطات السعودية العلكمي في أيلول/ سبتمبر الماضي، في حين قال عبد العزيز إنه تمّ احتجاز اثنين من أشقائه. أما الحساب الثالث، فقد تمّ إغلاقه وغير معروف ما هو مصير مشغّله. من جهتها، عبّرت «ماكينزي» عن «رعبها» إزاء احتمال استغلال التقرير الذي أعدته في كانون الثاني/ يناير 2017 وكان يهدف فقط إلى «عرض التقنيات لقياس استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وردود فعلها»، من قبل السلطات لقمع المنتقدين والمعارضين.

(...)

في شباط/ فبراير 2016، رافق عدد من المستشارين في «ماكينزي» و«مجموعة بوسطن الاستشارية»، خمسة مبعوثين من البلاط الملكي في جولة إلى مراكز الأبحاث في واشنطن، حيث طرحوا فكرة «رؤية 2030» وسجّلوا الملاحظات. الشهر الماضي، وفي حين قررت شخصيات هامة في مجال الأعمال والاستثمار مقاطعة مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار»، قررت هذه الشركات الاستشارية المشاركة في المؤتمر ومواصلة عملها مع المملكة.

على مدى سنوات طويلة، شاركت «بوز آلن هاملتون» في تدريب البحرية السعودية، وذلك في إطار برنامج حكومي أميركي لمساعدة الجيوش الحليفة لها. وقالت الشركة في 2012، إنها عملت مع البحرية في مجالات عدّة مثل العمليات العسكرية والاستخباراتية، والحرب الإلكترونية، فضلاً عن تقديم الخدمات اللوجستية والإدارة المالية.

(...)

لا يدرك العديد من الاستشاريين الأجانب العاملين في السعودية خطورة مهامهم ويغفلون في فهم الثقافة المحلية أو كيف يمكن لحكومة استبدادية أن تستغل عملهم. وغالباً ما ترغب الشركات الاستشارية بالحفاظ على أرباحها وبالتالي فهي تساعد الحكومات الاستبدادية، يقول الأستاذ في جامعة ميريلاند كالفيرت جونز، وهو متخصص في دراسة دور الشركات الاستشارية في الشرق الأوسط.

(عن «نيويورك تايمز» الأميركية)

على الغلاف

عقوبات ترامب توحّد إيران: أميركا ليست قدَراً

بلغة تتّسم بالتحدي، تستقبل إيران الحزمة الثانية من العقوبات «الأقسى» عليها، وفي وقت لا ينكر فيه الإيرانيون تأثير الحظر على صناعة النفط، يؤكدون أن الحملة الجديدة زادت من توحّد البلاد، وستُواجه هذه المرة بأوراق قوة أكبر وأمضى، وسط تغيّر ملامح الخريطة السياسية في العالم

طهران ـ **حسين شعيتو**

تنطلق اليوم الحزمة الثانية من العقوبات على إيران، والتي تعد الأقسى من نوعها في الظاهر، نظراً إلى ما تشمله من استهداف لقطاعات الاقتصاد الحيوية، وفي مقدمها الطاقة والنفط، بالإضافة إلى شركات تمويل الموانئ وقطاعات الشحن وبناء السفن وشراء المنتجات البيتروكيماوية. عقوبات وضع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أول هدف لها إرغام الإيرانيين على الذهاب إلى تفاوض جديد. لكن، اليوم، ثمة إجماع لدى مختلف التيارات الإيرانية، هو الأول من نوعه، على فشل التفاوض مع أميركا مهما كان مستواه، وخصوصاً أنه لم يكن لإيران المبادرة إلى نقض الاتفاق النووي الذي دخلت من خلاله أول مرحلة حوارية مباشرة مع واشنطن. عن ذلك يقول رئيس «اللجنة الاقتصادية» في «التيار المعتدل» (تيار الوسط بزعامة الرئيس حسن روحاني)، حسين روي وران، لـ«الأخبار»: إن «أميركا ليست قدراً لا يمكن تجاوزه. نعم، أميركا ترسم المخططات، لكن إيران أيضاً ترسم مخططات حول كيفية الصمود». ويتابع «في إيران اليوم تضامن اجتماعي كبير على أن قدر إيران هو تقبل العقوبات ومواجهتها».

ويعود وران للتذكير بأنه «كنا قبل ثلاث سنوات نطالب بالحوار مع أميركا، وفعلاً دخلت إيران حينها الحوار ووقعت الاتفاق النووي ولم تخلّ به، أما أميركا فانقلبت عليه. ومع هذا الانقلاب، لم يعد هناك من يطالب بالحوار باعتبار أن هذا الخيار استنفد، وهذا التضامن الاجتماعي والرسمي حول هذه النقطة يعتبر نقطة قوة للحكومة». وفي إيران التي خبرت العقوبات منذ خروجها من بيت الطاعة الأميركي قبل 40 عاماً، تخاض المعركة على أنها معركة القضاء على النظام وسياساته، من زاوية إجراءات تستهدف الوصول إلى الانهيار الاقتصادي الذي يؤدي بنظر واشنطن إلى انهيار اجتماعي وسياسي يقضي على النظام. ولتحقيق الهدف، فإن الحملة الأميركية الجديدة لا تقتصر على المعاقبة الاقتصادية، بل تشمل برنامجاً أوسع، يوصل فيه الحصار الاقتصادي إلى «تضييق الخناق أكثر وإيجاد ناتو عربي وحالة من التضامن في المنطقة ضد إيران»، وفق وران. وتتقاطع التصريحات الإيرانية الرسمية، ومعها آراء النخب في طهران، على أن الهدف من العقوبات ضرب النظام الإيراني ودوره كـ«دولة سائدة» في الإقليم، وفق ما يقول خبير العلاقات الدولية هاني حسن زادة. وفي حديث إلى «الأخبار»، يرى زادة أن طهران تعاقب على «أدائها دوراً إيجابياً في تسوية المشاكل الإقليمية وخصوصاً في ما يتعلق بمواجهة الجماعات التكفيرية في المنطقة»، وبالتالي «إفشال الولايات المتحدة في إمرار أجندتها». في مقابل الجهود الأميركية، يشعر الإيرانيون بأنهم اليوم أقدر من أي وقت مضى على مواجهة العقوبات وإيجاد بدائل، وخصوصاً مع تراجع دونالد ترامب عن قراراته وإعطاء الاستثناء لثماني دول من قرار منع شراء النفط، ما ألغى مشروع «تصفير النفط» الذي لوّحت به الإدارة الأميركية بشكل دائم. وفي طهران، ينظر بعين الارتياح إلى الافتراق بين الأميركيين والأوروبيين، فضلاً عن ثبات كل من موسكو وبكين إلى جانبها. ويلفت زادة إلى أن «هناك اتصالات عديدة جرت من دول مؤثرة في الأيام القليلة الماضية مع وزير الخارجية جواد ظريف، من بريطانيا وفرنسا وروسيا وغيرها، أعلنت خلالها الاستعداد للذهاب أكثر في عمليات التبادل الاقتصادي مع إيران»، معتبراً أن ذلك «يؤكد على أن موقف إيران اليوم أقوى على الساحة الدولية، وإن كانت تعاني من أزمات اقتصادية خانقة» وإمكانية تراجع المبيعات النفطية بشكل كبير، فضلاً عن وجود الإمكانيات الداخلية الذاتية. ويذهب زادة أبعد من ذلك، متوقعاً أن يكون لمعركة العقوبات ارتدادات عكسية على واشنطن، جراء المفاوضات الإيرانية مع بعض الدول على استبدال عملات التكفيرية في المنطقة»، وبالتالي «إفشال الولايات المتحدة في إمرار أجندتها». في مقابل الجهود الأميركية، يشعر الإيرانيون بأنهم اليوم أقدر من أي وقت مضى على مواجهة العقوبات وإيجاد بدائل، وخصوصاً مع تراجع دونالد ترامب عن قراراته وإعطاء الاستثناء لثماني دول من قرار منع شراء النفط، ما ألغى مشروع «تصفير النفط» الذي لوّحت به الإدارة الأميركية بشكل دائم. وفي طهران، ينظر بعين الارتياح إلى الافتراق بين الأميركيين والأوروبيين، فضلاً عن ثبات كل من موسكو وبكين إلى جانبها. ويلفت زادة إلى أن «هناك اتصالات عديدة جرت من دول مؤثرة في الأيام القليلة الماضية مع وزير الخارجية جواد ظريف، من بريطانيا وفرنسا وروسيا وغيرها، أعلنت خلالها الاستعداد للذهاب أكثر في عمليات التبادل الاقتصادي مع إيران»، معتبراً أن ذلك «يؤكد على أن موقف إيران اليوم أقوى على الساحة الدولية، وإن كانت تعاني من أزمات اقتصادية خانقة» وإمكانية تراجع المبيعات النفطية بشكل كبير، فضلاً عن وجود الإمكانيات الداخلية الذاتية. ويذهب زادة أبعد من ذلك، متوقعاً أن يكون لمعركة العقوبات ارتدادات عكسية على واشنطن، جراء المفاوضات الإيرانية مع بعض الدول على استبدال عملات مكان الدولار في التعاملات، كجزء من استراتيجية إيران لمواجهة العقوبات، ما يجعل «الخسائر مشتركة» في الحد الأدنى.

> **يبدأ الجيش الإيراني اليوم مناورات لقوات الدفاع الجوي**

اللغة الإيرانية الواثقة في القدرة على «الصمود» ترجمتها المشاركة الشعبية أمس في «يوم مقارعة الاستكبار العالمي»، الذي يصادف ذكرى اقتحام السفارة الأميركية. حيث شهدت البلاد خروج مسيرات رفعت شعارات التنديد بالسياسات الأميركية، واستغلت المناسبة لإعلان استعدادها لمواجهة العقوبات الجديدة. مواقف التحدي هذه، من المتوقع أن تترجمها القوات الإيرانية، ابتداء من اليوم، في مناورات للدفاع الجوي تستمر يومين. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن مساعد شؤون التنسيق في الجيش، حبيب الله سياري، قوله «نظمئن شعبنا الى أن العدو لن يتمكن من تنفيذ تهديداته ضد بلادنا». في المقابل، جدد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، التهديد بأن العقوبات التي تبدأ اليوم «هي الأشد قسوة على الإطلاق» على إيران، موضحاً أن الإعفاءات التي قدمتها واشنطن مؤقتة وتشمل «دولاً قامت بالفعل بخفض وارداتها بشكل كبير من النفط (الإيراني)، وتحتاج إلى قليل من الوقت للوصول بذلك إلى الصفر». وتوعّد بومبيو، في مقابلة مع «فوكس نيوز»، بأن العقوبات ستتزامن مع عقوبات مالية تدرج على «أكثر من 600 فرد وشركة في إيران». لكن كل ذلك، وفق صاحب الكلمة الأولى في إيران المرشد علي خامنئي، لا يأتي سوى بمفعول عكسي لن يحقق هدف أميركا وهو «إعادة الهيمنة التي كانت تفرضها (قبل الثورة)». ووفق خامنئي، تواجه سياسات ترامب اليوم معارضة في أنحاء العالم، أما أميركا «فقد هزمت من قبل الجمهورية الإسلامية طوال أربعين عاماً»، فيما قوتها تتراجع.

تصميم: **سناء عيسى**

التهديد الأميركي بمفاعيل ضعيفة:

مزيد من الفرص الإيرانية

طهران ـ **مجيد مرادي**

بعد يوم على إحياء ذكرى اقتحام السفارة الأميركية في طهران في العام 1981، تدخل الدفعة الثانية من العقوبات الأميركية على إيران حيّز التنفيذ. خلافاً لتوقعات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لم تحقق الدفعة الأولى مكاسب مهمة، بل على العكس أدت إلى المزيد من التضامن بين الشعب والنظام وتوحيد الصفوف في الداخل، خصوصاً بين التيارين الرئيسيين، الإصلاحي والمحافظ. وما يؤكد صحة هذا الادعاء، هو عدم اندلاع أي تظاهرة شعبية ضد النظام ولا ضد الحكومة طيلة تلك الشهور الثلاثة التي مضت على إعادة الحزمة الأولى، وبالتأكيد لن تندلع بعد اليوم. ما يعني أن الرئيس ترامب يخدم النظام الإيراني أكثر مما يضره، في حين إنه كان يتمنى بأن تلك العقوبات تهز أركان النظام وتثير الشعب ضده لتؤدي في النهاية إلى إسقاطه.

وبعد أن غرّد ترامب، الجمعة الماضي، على حسابه في «تويتر»: «العقوبات مقبلة»، لم تتأثر السوق الإيرانية ولم ترتفع أسعار العملة الصعبة أمام العملة المحلية، وحتى بورصة طهران شهدت انتعاشاً يوم السبت الماضي، ما يعني أن الحديث عن تأثير العقوبات الأميركية هو حديث عن الماضي وليس المستقبل، وأن ثمار تلك العقوبات قد أُكلت مسبقاً. ووفق المقولة الشهيرة، فإن الضربة إذا لم تكن قاضية فإنها تزيد المناعة. وعلى رغم أن حكومة الرئيس حسن روحاني كانت قلقة جداً عند إعلان ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي على تأثير هذا القرار على الاقتصاد ـ وفعلاً كان لهذا القرار تأثيرات سلبية ـ فإن هناك فوائد كبيرة أيضاً تترتب على هذا القرار، اقتصادياً وسياسياً. وأهمها الاتجاه إلى الذات وانتعاش الصناعات الداخلية بمختلف قطاعاتها، نتيجة خفض الواردات وتوفير فرص ذهبية لتصدير المنتوجات إلى الخارج نتيجة هبوط العملة خلال الأشهر الماضية، على غرار الاقتصاد الصيني، وتضامن الشعب مع النظام، وتغلب النظام على أزمة الشرعية، ووراء ذلك إثبات مصداقية موقفه من الولايات المتحدة طيلة أربعة عقود.

وأما المكاسب الدولية التي حققها النظام بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق فحدث ولا حرج. أولاً، الهزيمة الأخلاقية التي تلقتها إدارة ترامب لا يستهان بها، إذ حاول إقناع المجتمع الدولي بأن إيران خرقت الاتفاق، وبناء، على ذلك لم يعد الاتفاق ساري المفعول، ليحمّل تكاليف إلغائه على إيران نفسها. ولما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التزام إيران بتعهداتها، قال ترامب إن هذا الاتفاق سيء التزمت به إيران أم لم تلتزم، وطالب بانسحاب حلفائه الأوروبيين، لكن لم يرافقه أحد. كما أن الهزيمة القانونية القضائية الدولية التي تلقتها أميركا في محكمة لاهاي، عبر الحكم على الولايات المتحدة برفع كل العراقيل التي تفرضها الإجراءات التي أعلنت في 8 أيار/ مايو الماضي على حرية تصدير الأدوية والمواد الطبية ومواد غذائية ومنتجات زراعية وسلع مطلوبة لاحتياجات إنسانية ومنها قطع غيار الطائرات، كانت هزيمة قاسية. ثم تحوّل الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر الماضي إلى مسرح لإخفاق ترامب في حرف الأنظار إلى قضية إيران النووية. وما كان يزعج الأميركيين خلال الاجتماع هو أن إيران ظهرت بمظهر دولة منضبطة وملتزمة، وهي التي كانت تتحدث عن الالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية واحترام القرارات الدولية، بينما الولايات المتحدة تخرق تعهداتها وقراراتها وتعاقب الآخرين على التزامهم.

وأما لناحية تنفيذ العقوبات النفطية، فإن الفشل الذريع الذي سيلحق بالولايات المتحدة يكمن في العلاقة الوثيقة بين خفض صادرات إيران من النفط الخام وبين ارتفاع أسعارها، ما يدفع بالولايات المتحدة إلى الانسحاب من قرارها السابق بمنع جميع دول العالم من شراء النفط الإيراني، وإعفاء ثماني دول. فضلاً عن أن من المستحيل وقف صادرات إيران النفطية بشكل كامل، حيث ليس هناك من يملأ هذا الفراغ، لا السعودية ولا روسيا، المشكلة لا تقتصر على حجم الخام الإيراني، بل على مواصفاته أيضاً. فالمصافي التي اعتادت على نفط إيران، لا يمكنها استبداله بغيره بين عشية وضحاها. وأما على المدى المتوسط والبعيد، فإن العلاقات الاستراتيجية بين إيران وكل من الهند والصين وتركيا تجعل من الصعب قطع علاقاتها الاقتصادية بشكل كامل. الهند تحتاج إلى إيران كمصدر للنفط، وأيضاً كطريق استراتيجي للوصول إلى أفغانستان. ومن أجل ذلك استثمرت في ميناء شابهار عشرات الملايين من الدولارات، وتعرف واشنطن جيداً أن قطع العلاقة بين الهند وأفغانستان تصب في مصلحة باكستان، وهذا ما يعجب الولايات المتحدة.

والأهم، دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً فرنسا وألمانيا وبريطانيا، التي تحرص على إبقاء الاتفاق النووي، ووفّرت قناة للتواصل المالي بدلاً من شبكة «سويفت»

> **أدت العقوبات إلى المزيد من التضامن بين الشعب والنظام**

التي هددها وزير الخزانة الأميركي بالعقوبة. وتشغيل شبكة «أس. بي. واي.» التي صممها الاتحاد الأوروبي للتعويض عن «سويفت»، سيفتح لإيران قناة للتبادل المالي بحال إغلاق الثانية في وجهها. ومن المرجح أنه سوف لن تقتصر مفاعيلها على التبادل المالي مع إيران، وحتى الهند والصين وروسيا سيتمكنون من استخدامها في التعامل مع إيران وفي ما بينهم، وأكثر من ذلك، فإن تلك القناة تفتح مجالاً لأوروبا لتقوية اليورو أمام الدولار. استعادت إيران ثقتها في الفترة ما بين الدفعتين من العقوبات، وربما ستشجع تلك الخبرة أوروبا على الصمود أمام الفطرسة الأميركية. فهل تستعيد أوروبا ثقتها بالنفس وتصمم على تحرير نفسها من ثقل الولايات المتحدة، كما أشار وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، الذي يرى في إعادة العقوبات فرصة لبناء مؤسسات مالية سيادية يتمكن بموجبها الاتحاد الأوروبي من ممارسة التجارة التي يريدها من دون إملاءات خارجية.

مقالة

تل أبيب ـ العقوبات: البديل انتصار مدوٍّ لإيران

علي حيدر

لم يكن وصف بنيامين نتنياهو لقرار فرض العقوبات الأميركية على إيران بـ«الخطوة التاريخية» إلا تعبيراً عن أهمية هذا الخيار وأولويته القصوى من منظور الأمن القومي الاسرائيلي، في محتواه وتوقيته وسياقه، والرهانات المعقودة على مفاعيله المفترضة. وفي الخلفية، بدت القيادة الإسرائيلية مرتاحة لتصدي الولايات المتحدة لهذه المهمة، بالنيابة عن إسرائيل التي يقر قادتها بمحدودية خياراتها، في مواجهة الجمهورية الاسلامية، بفعل المزايا الاستراتيجية التي تتمتع بها، وظروف موضوعية وتحالفاتها الاقليمية.

يأتي فرض العقوبات في السياق الإسرائيلي بعد فشل الرهانات على الجماعات الارهابية والتكفيرية، والانتصارات التي حققها محور المقاومة في سوريا والعراق ولبنان، الأمر الذي ترى فيه تل أبيب فرصة لتحقيق ما عجزت عنه كل المخططات والمحاولات السياسية والأمنية والاقتصادية، خلال السنوات والعقود السابقة!

الطموح الإسرائيلي يتجاوز إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وإنما يذهب إلى حد الأمل، وإن استطاعت السعي، إلى حد توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية قاصمة للنظام الاسلامي في طهران تؤدي إلى إسقاطه أو على الأقل إضعافه على المستويات الاقتصادية والعسكرية بما يؤدي الى إسقاط العمق الاستراتيجي لمحور المقاومة، وينتج فرصة تاريخية لإطباق الهيمنة الأميركية والإسرائيلية على المنطقة. لكنّ معادلات الردع المتبادلة وحسابات المؤسسة العسكرية الأميركية، حالت طوال السنوات الماضية دون هذا التورط في هذا المسار، ولو كان ذلك ممكناً لكانت استغنت عن كل المخططات البديلة التي لم تنجح في كبح تقدم إيران وتطورها العلمي والعسكري وتطور قدرات محور المقاومة وتمدده الإقليمي.

في ضوء ذلك، لم يعد أمام أعداء محور المقاومة وإيران من سبيل سوى البحث عن خيارات بديلة، وأهمها الخيار الاقتصادي، بالتكامل مع حروب إعلامية ونفسية وأمنية، ليست أقل خطورة. لكن الملفت أن تل أبيب تُظهر بشكل متعمد تفاؤلاً مفرطاً إزاء مفاعيل العقوبات، وهو ما برز في مواقف نتنياهو وتقديرات الاستخبارات العسكرية «أمان».

عبَّر نتنياهو عن اقتناعه بمفاعيل العقوبات مع دخولها حيز التنفيذ، بالاشارة إلى أن أثرها «أصبح ملموساً؛ الريال في الحضيض واقتصاد إيران في الحضيض، ونحن نرى النتائج على الأرض». وتزامن ذلك مع تقدير للاستخبارات العسكرية، قدّمه رئيس قسم الأبحاث العميد درور شالوم، في مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» (2018/11/2). يفيد بأن «العقوبات ستنتج دراما كبيرة في الساحة الإيرانية، وستؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي. وإيران موجودة في الحضيض». وفي السياق نفسه، تندرج أيضاً تقديرات الأجهزة الاستخبارية، كما أكدت تقارير إعلامية، بأن «المحاولات الأوروبية لآليات تعويض إيران عن العقوبات الأميركية مصيرها الفشل»، وأن نشاطات روسيا والاتحاد الأوروبي ودول أوروبية متورطة في ذلك، لن تغيّر من زخم خطوات واشنطن.

في موازاة ذلك، ينبغي التذكير بحقيقة أن نتنياهو كان من المعارضين بشدة للاتفاق النووي مع إيران، انطلاقاً من أنها استطاعت أن تنتزع اعترافاً دولياً بحقها في التخصيب على أراضيها، وتحديد مدة زمنية للاتفاق، والتشدد في عدم تقديم أي تنازلات تتصل بقدراتها الصاروخية والعسكرية، وبخياراتها الاستراتيجية والموقف من إسرائيل ودعم المقاومة. وعارض في حينه أيضاً رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران من قبل مجلس الأمن، بفعل الاتفاق، انطلاقاً من أن ذلك سيؤدي إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والعسكرية والاقتصادية.

في المقابل، الصورة من إيران تبدو معاكسة للتفاؤل السائد في المؤسستين السياسية والأمنية في تل أبيب، وإن كانت آثار العقوبات تظهر بشكل جلي، وتحديداً في تقلبات العملة الإيرانية. لكن لا يوجد أي مؤشرات على أي ليونة سياسية في توجهات النظام، بل المزيد من التمسك بالمواقف والخيارات، والتأكيد أن إيران قادرة على احتواء مفاعيل العقوبات وتعزيز اقتصادها. مشكلة التقدير الإسرائيلي أنه يخلط بين الصعوبات الاقتصادية التي تتعرض وستتعرض لها إيران، والمفاعيل السياسية المفترضة. فالمسافة بين الحدين طويلة جداً، ومرهونة بالكثير من العوامل الأخرى. وتستند هذه التقديرات الاسرائيلية الى فرضية أنه في حال وجد النظام الاسلامي نفسه بين خيارين، إما البقاء عبر التنازل عن خياراته الاستراتيجية أو الانهيار بفعل تصلّبه، فمن الطبيعي أن يختار الأول.

ويستأنسون في هذا التقدير الى محطات مشابهة عندما وافقت على وقف الحرب مع العراق في عام 1988. لكن مشكلة هذه المقارنة أنها تتجاهل حقيقة أن إيران اليوم تختلف عن إيران في تلك المرحلة وما بعدها أيضاً، «بعد السماء، عن الأرض»، كما أكد المرشد السيد علي الخامنئي، وبكافة المعايير الاقتصادية والعسكرية والعلمية والسياسية والإقليمية.

في كل الأحوال، ليس أمام تل أبيب، بعد فشل كل الرهانات والمخططات السابقة، سوى الرهان على العقوبات الاقتصادية الأميركية، وليس أمامها أيضاً سوى الترويج لجدوى هذا الخيار، أياً كان حجمها، سواء كانت تل أبيب مقتنعة بأنها ستؤدي إلى إسقاط النظام أو تنازله، كما تأمل الاستخبارات العسكرية، أو على الأقل أن تؤدي إلى إبطاء تقدمها الاقتصادي والعسكري والعلمي. لأن البديل منها (الجدوى المؤَمَّلة) إما انتصار إيراني جديد، ستكون له تداعياته الاستراتيجية على المنطقة وعلى الأمن القومي الإسرائيلي، أو تورط عسكري أميركي واسع ومباشر ضد إيران، وهو سيناريو مكلف جداً لجميع الأطراف، وسعت واشنطن من قبل وما زالت إلى تجنّبه، لما ينطوي عليه من مخاطر وقيود، ولإدراكها أنه ستكون له عواقب خطيرة جداً على المصالح الأميركية وعلى الاقتصاد العالمي.

ليبيا

إيطاليا تحشد لمؤتمر المصالحة في باليرمو
«العمو» يستعرض في صبراتة

تعرّضت مدينة صبراتة غرب ليبيا، أمس، إلى هجوم مباغت من قوات مسلحة طُردت منها قبل نحو عام، ما أدى إلى استقدام تعزيزات وإغلاق المدارس والإدارات الحكومية، وانتشار أسلحة ثقيلة في أرجاء المدينة

منذ سقوط نظام معمر القذافي، غرقت مدينة صبراتة الساحلية (80 كيلومتراً غرب طرابلس و100 كيلومتر شرق الحدود التونسية)، باعتبارها منفذاً لتهريب البشر والنفط نحو أوروبا. كما سيطر تنظيم «داعش» على أجزاء منها حتى عام 2016، حين تلقى اجتماع لقياداته، ضربة جوية أميركية قتلت حوالى 50 منهم. وحتى العام الماضي، كانت أجزاء واسعة من المدينة تقع تحت سيطرة «المجلس العسكري في صبراتة»، إلى أن طُردت تشكيلاته على يد تحالف من الميليشيات المناوئة.

كان من أبرز المطرودين، أحمد الدباشي (يُعرف بلقب «العمو»)، وهو آمر «كتيبة أنس الدباشي»، ومصنف في قائمة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي، بصفته أحد أبرز المهربين في المدينة. لكن إلى جانبه، كان يوجد أيضاً «جهاديون»، ليسوا بالضرورة من أتباع «داعش»، ما أدى إلى قيام تحالف بينهم. خرج «العمو» عن المشهد قليلاً واستقر، وفق ما أكدت مصادر لـ«الأخبار»، في مدينة الزاوية القريبة، لكنه لم يقبل بأن تُسحب منه امتيازاته، ومن بينها «رشاوى» تلقاها من إيطاليا لوقف سيل المهاجرين، واعترافاً رسمياً به من قبل حكومة «الوفاق الوطني» المتمركزة في طرابلس (في مسعى لاحتواء نشاطه). لكن «العمو» عاد إلى المشهد، أمس، محاولاً دخول المدينة من جنوبها، بهدف استعادته موطئ قدم فيها، تمهيداً لمعركة أكبر.

دخل تحالف المُهاجمين، من جنوب صبراتة في ساعات الصباح الأولى، مبررين الهجوم بتحرير المدينة من «المداخلة» وإعادة «المُهجرين قسراً». في واقع الأمر، تُحال هذه التبريرات إلى المشهد المرتبط الذي تعيشه المدينة منذ عام، حيث تسيطر عليها «غرفة أمنية» يقودها اللواء عمر عبد الجليل، ويقول كل من المشير خليفة حفتر وحكومة «الوفاق الوطني» إنها تابعة لها، كما تلعب «كتيبة الوادي» السلفية المدخلية، دوراً أمنياً مهماً (تُسمى «قوة مساندة»)، وهي موالية بلا ريب لحفتر. وبحسب بيان صادر عن «المجلس البلدي وحكماء وأعيان صبراتة»، سيطر المهاجمون على مدرسة في جنوب المدينة، وتحصنوا داخلها، لكن تقدمهم لم يستمر، إذ وصلت سريعاً قوات من «كتيبة الوادي»، لتسيطر على الوضع، تغنم أسلحة مهمة، بحسب ما نشرت على صفحتها في «فيسبوك». لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل بدأت «خلايا نائمة» في التحرك داخل صبراتة، وسُمع صوت اشتباكات أدت إلى نشر دبابات ومضادات طائرات (كثيراً ما تُستخدم في مواجهات أرضية)، نتيجة لذلك، شُنت حملة أمنية واسعة، شملت اقتحامات صبراتة»، سيطر المهاجمون على مدرسة في جنوب المدينة، وتحصنوا داخلها، لكن تقدمهم لم يستمر، إذ وصلت سريعاً قوات من «كتيبة الوادي»، لتسيطر على الوضع، تغنم أسلحة مهمة، بحسب ما نشرت على صفحتها في «فيسبوك». لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل بدأت «خلايا نائمة» في التحرك داخل صبراتة، وسُمع صوت اشتباكات أدت إلى نشر دبابات ومضادات طائرات (كثيراً ما تُستخدم في مواجهات أرضية)، نتيجة لذلك، شُنت حملة أمنية واسعة، شملت اقتحامات وتوقيف أشخاص، بهدف «تطهير المدينة». لم يصل مستشفى المدينة الذي أعلن حالة الطوارئ، غير ثلاثة جرحى، من دون أن تُحدد انتماءهم، كما أشارت البلدية، ومن المفترض أن تعود المدارس إلى النشاط يوم الثلاثاء. وبحسب «الغرفة الأمنية»، بات الوضع «تحت السيطرة»، بعدما «سُحق الهجوم سريعاً»، كما عبر المختص في الشؤون الليبية، جلال حرشاوي، الذي استبعد أيضاً أن «يتطور الأمر إلى هجوم أكبر»، ذلك أن الدباشي «في وضع ضعف، وزمن العملية لم يكن في مصلحته».

> لم يقبل «العمو» أن تُسحب امتيازاته ومن بينها «رشاوى» إيطالية

ضمن هذه الأجواء المتوترة، يستمر العمل دولياً على الوصول إلى صفقة تضع أسس مصالحة في ليبيا. تواصل إيطاليا من جهتها، حشد الدعم لمؤتمر «باليرمو»، الذي سيعقد يومي 12 و13 من هذا الشهر، وكانت آخر الأنشطة في هذا الاتجاه، زيارة أداها وزير الداخلية، نائب رئيس الحكومة، ماتيو سالفيني إلى قطر، وزيارة رئيس الوزراء جوزيبي كونتي إلى تونس. أما فرنسا، التي تزاحم إيطاليا في محاولة للعب دور مؤثر في ليبيا، فقد دعت ممثلين عن مدينة مصراتة القوية (غرب البلاد)، لزيارتها الخميس المقبل، في محاولة لاستدراك إقصائها في مؤتمر «باريس 2»، الذي عُقد نهاية أيار/ مايو الماضي.

(الأخبار)

برر تحالف المُهاجمين دخول المدينة بتحريرها من «المداخلة» وإعادة «المُهجرين قسراً» (عن الويب)

تقرير

اتفاق بين لندن وبروكسيل بشأن الحدود الإيرلندية؟

وصفت لندن الأنباء عن التوصل لاتفاق مع بروكسيل حول المسألة الإيرلندية التي سرّبتها صحيفة «صنداي تايمز» بـ«التكهنات». هذا الاتفاق الذي ينص على إبقاء بريطانيا موقتاً في الاتحاد الجمركي ضمن الكتلة الأوروبية بعد «بريكست» لتجنّب إعادة الحدود بين «الإيرلنديتان»

توصلت بروكسيل ولندن إلى اتفاق حول إبقاء بريطانيا موقتاً في الاتحاد الجمركي ضمن الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» لتجنّب إعادة الحدود بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة وإيرلندا العضو في الاتحاد، وذلك وفق ما أفادت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية، الأمر الذي وصفته لندن بأنه «تكهنات».

ونقلت الصحيفة عن مصادر رفيعة المستوى، أن رئيسة الوزراء تيريزا ماي، حصلت على تنازلات من بروكسيل تسمح لها بـ«إبقاء مجمل لندن» في الاتحاد الجمركي حتى التوصل إلى علاقة تجارية جديدة مع الاتحاد بعد «بريكست» المقرر في أواخر آذار/ مارس 2019. ويتيح هذا الوضع تجنّب إعادة الحدود الفعلية بين إيرلندا الشمالية وإيرلندا التي قد تُضعف اتفاق السلام الذي وقع عام 1998 وأنهى ثلاثة عقود من العنف في إيرلندا الشمالية. كما يسمح أيضاً بتفادي إنشاء «شبكة الأمان» (باكستوب) التي اقترحها «الاتحاد»، وتقوم على إبقاء إيرلندا الشمالية فقط في الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة، إذا لم يتمّ التوصل إلى حلّ آخر. وتعتبر لندن هذا الاقتراح غير مقبول لأنها لا تريد أن تتعامل مع مقاطعة إيرلندا الشمالية بطريقة مختلفة عن سائر مقاطعات البلاد.

> ستناقش الحكومة البريطانية الاتفاق الجديد الثلاثاء

ولم تؤكد دوائر مالي المعلومة التي أوردتها الصحيفة، معتبرة أنها «تكهّن»، لكنها أشارت إلى أن المفاوضات تجري في شكل «جيّد». ووفق الاتفاق الجديد، سيوافق الاتحاد الأوروبي على إجراء عمليات التحقق من البضائع في المصانع والمحلات بدلاً من إجرائها على الحدود، وفق ما قالت «صنداي تايمز». وينصّ أيضاً على «بند للخروج» بريطانيا من الاتحاد الجمركي بهدف طمأنة مؤيدي «بريكست» الذين يريدون قطعاً واضحاً للعلاقات مع الاتحاد، حول مسألة أن هذا الوضع موقت ومن أجل حشد دعمهم لاتفاق انفصال محتمل عندما سيتمّ طرحه للتصويت أمام البرلمان البريطاني في كانون الأول/ ديسمبر المقبل.

وكان وزير الخارجية الإيرلندي سايمون كوفيني ووزير مكتب رئاسة الحكومة البريطانية ديفيد لیدينغتون قد أكدا في وقتٍ سابقٍ أن دبلن ولندن «قريبتان جداً» من التوصل إلى اتفاق حول مسألة الحدود. ووفق «صنداي تايمز»، ستناقش الحكومة البريطانية هذا الاتفاق الجديد الثلاثاء على أمل الدعوة إلى عقد قمة أوروبية استثنائية خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بهدف إنهاء المفاوضات وإبرام اتفاق الانسحاب. وذكرت الصحيفة أنه في الوقت نفسه، وقّع اكثر من 70 صاحب مؤسسة بريطانية رسالة مفتوحة للمطالبة بإجراء استفتاء ثان حول «بريكست». ويعتبر هؤلاء أن اقتراحات الحكومة البريطانية في شأن «بريكست» ستعوّق التبادلات التجارية مع بروكسيل.

(الأخبار، أ ف ب)

لم تؤكد لندن المعلومة التي أوردتها الصحيفة، معتبرة أنها «تكهّن» (أ ف ب)

◄ وفيات ►

تتشرّف جمعية المبرّات الخيريّة بدعوتكم للمشاركة في تأبين رجل الخير والعطاء والعمل الصالح رفيق درب العلّامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله

الفاضل الحاج كاظم عبد الحسين محمد
(من الكويت)

الزمان: الثالثة والنصف من عصر الإثنين 5 تشرين الثاني 2018 م الموافق 27 صفر 1440 هـ.
المكان: قاعة السيدة الزهراء - مسجد الإمامين الحسنين - حارة حريك

رقد على رجاء القيامة
يوسف أسعد عون
زوجته ناديا يوسف السروع
أولاده نبيهة عون وزوجها نديم طربين وعائلتهما
أنطوان عون وزوجته بريجيت العقيقي وعائلتهما
نديم عون وزوجته أونيدا فيتزجيرالد
زياد عون وزوجته جويل صليبي وعائلتهما
شقيقه الياس عون وزوجته حكمت خليفة وعائلتهما
عائلة شقيقه المرحوم ملحم (وديع) عون
عائلة شقيقته المرحومة وديعة أرملة المرحوم حنّا عون
وأنسباؤهم ينعونه إليكم
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر اليوم الاثنين 5 تشرين الثاني في كنيسة القلب الأقدس - بدارو ويتبعها موكب الجثمان إلى بلدته المكنونية (جزين) لترفع صلاة البخور الساعة الرابعة في كنيسة مار الياس.
تقبل التعازي قبل الصلاة ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر في صالون كنيسة القلب الأقدس - بدارو وبعد الدفن في صالون كنيسة مار الياس - المكنونية (جزين) ويوم الثلاثاء 6 الجاري ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً لغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة القلب الأقدس - بدارو.

◄ شكر على تعزية ►

الحاج عبد الحسن جابر
والسادة: أحمد جابر،
ناصر جابر والحاج محمد جابر
وعائلة المأسوف على صباها:
نعمت عبد الحسن جابر
يتقدمون بالشكر الجزيل من كل من واساهم بوفاة فقيدتهم الغالية، ويخصون بالذكر دولة الرئيس نبيه بري ودولة الرئيس سعد الحريري وكافة الشخصيات والفعاليات الرسمية والسياسية والنيابية والحزبية والاجتماعية والثقافية والتربوية والجامعية والبلدية والسلك القضائي والقيادات الأمنية والعسكرية والروحية.
راجين من الله عزّ وجل أن يحفظهم من كل مكروه.

◄ ذكرى أسبوع ►

بمناسبة مرور أسبوع على وفاة المرحوم
علي محمد جعفر
(أبو أحمد)
ستتلى آيات من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة في منزل ياسين علي حمد جعفر في الجناح مقابل أوتيل الكورال البيئش - بناية الكورال الطابق الأول يومي الخميس والجمعة الموافق في 8 و 9 تشرين الثاني 2018 من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية السادسة مساءً للرجال والنساء.

◄ إعلانات رسمية ►

خلاصة حكم
صادر عن محكمة التمييز الجزائية غ (7) بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 11/10/2018 على المتهمة رمزية مصطفى اسعد سجل /14/ عرمتى قضاء جزين جنسيته لبنانيه محل اقامتها سكان شملان - شارع نزلة شملان بناية الدكتور فالح سعال ط (4) والدتها كفا سلمان محسن مواليد 1973 اوقف غ بتاريخ 14/10/2006 وادخلت السجن في 24/4/2013 واخلي سبيلها في 6/6/2013 ثم اوقفت في 1/12/2014 واخلي سبيلها في 23/10/2015 ولا تزال فارة بالعقوبة التالية الاشغال الشاقة مدة خمس سنوات واحتساب مدة التوقيف وتضمينها الرسوم – رسم محكمة 10.000 ل.ل. - تعاضد قضاة 2.000 ل.ل. المجموع: 12.000 إثنا عشر الف ل.ل.
وفقاً للمواد 569 و639 /640 من قانون العقوبات لارتكابه جناية الخطف والسرقة. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 11/10/2018
الرئيس
جمال حجار
التكليف 2251

خلاصة حكم
صادر عن محكمة التمييز الجزائية غ (7) بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 11/10/2018 على المتهم حسن قيصر رمضان سجل /75/ عرمتى قضاء جزين جنسيته لبناني محل اقامته الضاحية الجنوبية – المعمورة – مقابل صيدلية المعمورة والدته فاطمة اسعد مواليد 1986 اوقف بتاريخ 30/9/2006 واخلي 28/12/2006 ثم اوقف في 26/4/2010 واخلي 24/6/2010 ثم اوقف في 1/12/2014 واخلي 11/7/2015 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية الاشغال الشاقة مدة خمس سنوات واحتساب مدة التوقيف وتضمينه الرسوم – رسم محكمة 10.000 ل.ل. - تعاضد قضاة 2.000 ل.ل. المجموع : 12.000 إثنا عشر الف ل.ل.
وفقاً للمواد 569 و639 /640 من قانون العقوبات لارتكابه جناية الخطف والسرقة. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 11/10/2018
الرئيس
جمال حجار
التكليف 2251

خلاصة حكم
صادر عن محكمة التمييز الجزائية غ (7) بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 11/10/2018 على المتهم محمد جواد ملحم اسعد سجل /12/ عرمتى قضاء جزين جنسيته لبناني محل اقامته كيفون – محلة الحكيم بملك الحكيم والدته سعاد الحكيم مواليد 1987 اوقف بتاريخ 24/9/2006 واخلي في 28/12/2006 ثم اوقف 26/4/2010 واخلي 24/6/2010 ثم اوقف 1/12/2014 واخلي 11/7/2015 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية الاشغال الشاقة مدة خمس سنوات واحتساب مدة التوقيف وتضمينه الرسوم – رسم محكمة 10.000 ل.ل. - تعاضد قضاة 2.000 ل.ل. المجموع : 12.000 إثنا عشر الف ل.ل.
وفقاً للمواد 569 و639 /640 من قانون العقوبات لارتكابه جناية الخطف والسرقة. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 11/10/2018
الرئيس
جمال حجار
التكليف 2251

خلاصة حكم
صادر عن محكمة التمييز الجزائية غ (7) بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 11/10/2018 على المتهم محمد جواد ملحم اسعد سجل /12/ عرمتى قضاء جزين جنسيته لبناني محل اقامته كيفون – محلة الحكيم بملك الحكيم والدته سعاد الحكيم مواليد 1987 اوقف بتاريخ 24/9/2006 واخلي في 28/12/2006 ثم اوقف 26/4/2010 واخلي 24/6/2010 ثم اوقف 1/12/2014 واخلي 11/7/2015 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية الاشغال الشاقة مدة خمس سنوات واحتساب مدة التوقيف وتضمينه الرسوم – رسم محكمة 10.000 ل.ل. - تعاضد قضاة 2.000 ل.ل. المجموع : 12.000 إثنا عشر الف ل.ل.
وفقاً للمواد 569 و639 /640 من قانون العقوبات لارتكابه جناية الخطف والسرقة. وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 11/10/2018
الرئيس
جمال حجار
التكليف 2251

◄ مطلوب ►

Needed business graduate for a company based in Beirut.
Send CV:
jafco.nadia@gmail.com
khalil.saghbini@gmail.com

◄ مطلوب ►

◄ خرج ولم يعد ►

غادر العمال البنغلادشيون
NAZMUL BHUIYAN
MOHAMMAD BILLAL MOLLA
MOHAMMAD ROBEL MIAH
MOHAMMAD MOMIN MOLLA
SOHED
PIPOL
MOHAMMAD SHAHIN SIKDER
MOSTAFA KAMAL
MOHAMMOD MUKTADUL
MOHAMMAD IQBAL HOSSAIN
KAZI MD ABU BAKKAR
KAMAL
FARUQUE
MOHAMMAD KAMAL
KALAM MIAH
MAMUN MIAH
ANSER ALI
MOHIDUL ISLAM
KAMAL UDDIN
ALAMGIR MIAH
من شركة Palmers
الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 03/527447

غادر العمال من الجنسية الهندية
SAHAB SINGH
SUKHJINDER SINGH
PARMAJEET SINGH
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال على الرقم 03/292482

غادرت العاملة البنغلادشية
LILOFA KHOKON MIA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/608869

غادر العامل البنغلادشي
MOHAMMAD FAIZUL KARIM
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 71/551553

غادرت العاملة الإثيوبية
FANTAYE DEJENE EDOSA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 71/269612

غادرت العاملة البنغلادشية
ROHIMA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 70/234343

غادر العاملان البنغلادشيان
ARIF
MOHAMMAD SALAH UDDIN
من عند مخدومهما، الرجاء ممن يعرف عنهما شيئا الإتصال على الرقم 70/866320

◄ مطلوب ►

إعلان
دفتر شروط خاص لزوم انشاء المركز الثقافي البلدي على العقار رقم (105) منطقة النبطية التحتا العقارية
بناءً لقرار المجلس البلدي رقم (204/2018) تاريخ 7/9/2018 القاضي بالموافقة على دفتر الشروط الخاص لزوم انشاء المركز الثقافي البلدي على العقار رقم (105) منطقة النبطية التحتا العقارية.
تجري بلدية مدينة النبطية عند الساعة الحادية عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق في 26/11/2018 في مركز اتحاد بلديات الشقيف النبطية وفق لدفتر الشروط الخاص لزوم انشاء المركز الثقافي البلدي على العقار رقم (105) منطقة النبطية التحتا العقارية.
تقبل طلبات الاشتراك وتسلم بالبد الى قلم بلدية مدينة النبطية ضمن الدوام الرسمي او لغاية الساعة الواحدة ظهراً اذا صادف اخر يوم عمل نهار الجمعة يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ ويحتفظ العارض برقم تسجيل العرض.
ويمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال اوقات الدوام الرسمي في مركز اتحاد بلديات الشقيف النبطية.
النبطية في 30/10/2018
رئيس بلدية مدينة النبطية
د. أحمد كحيل
التكليف 2248

اعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب شجيع جميل القدوقي وكيل سمير عبد السلام سعد سندي ملكية بدل ضائع للعقارين 1077 و1078 برجا.
للمعترض مراجعة الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت ليلى ميشال مراد لمورثها جودت خطار الكلاس سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2863 الفاكهة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب وسام عبد المولى نون لمورث موكله علي بن محمد علي الجباوي سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2160 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد حسين شريف (رقم الضريبي (408505) لموكله محمد احمد حميه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 165 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب احمد علي حيدر بصفته المشتري (رقم الضريبي 348048) سند تمليك بدل ضائع بحصة البائعة سيلفا مارون ابي كرم بالعقار 398 الطيبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي قاسم الجمال لمورث مورثه احمد الحاج حمد الجمال سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 1836، 1847، 1834، 1851، 1950 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت روز عبدالله حاج احمد لمورثة موكلتها وطفه علي موسى الحاج دياب زوجة محسن شديد سند تمليك بدل ضائع بالعقار 3504 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
إعلان عن تلزيم تغطية حاجات وزارة البيئة / المديرية العامة للبيئة من خدمات الإنترنت عن العام 2019
بطريقة استدراج عروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 27 من شهر تشرين 2 من العام 2018، تجري وزارة البيئة في مقرها الكائن في وسط بيروت - مباني اللعازارية - الطابق السابع دائرة الشؤون الادارية والتوثيق، استدراج عروض لتلزيم تغطية حاجات وزارة البيئة / المديرية العامة للبيئة من خدمات الإنترنت عن العام 2019 التأمين المؤقت: /2.000.000/ ل.ل. (فقط مليوني ليرة لبنانية).
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع عليه والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان - دائرة الشؤون الادارية والتوثيق - القلم العام غرفة (7 - 35) في وزارة البيئة المديرية العامة للبيئة.
يجب ان تصل العروض الى القلم العام في مصلحة الديوان قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الواقع فيه 26 من شهر تشرين 2 2018.
ملاحظة: اذا صادف نهار التلزيم المذكور اعلاه يوم عطلة رسمية يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
طارق الخطيب
وزير البيئة
التكليف 2249

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 15% خمسة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال انارة مغارة مار مارون على الطاقة الشمسية.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 4/12/2018.
فعلى المتعهدين المسجلين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 25/1/1966 والمصنفين لتنفيذ صفقات الاشغال الكهربائية الجدول رقم 4/1، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 31 تشرين الأول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 2246

إعلان تلزيم
شراء مطبوعات لزوم إدارة الجمارك
بطريقة استدراج العروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع فيه الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من العام الفين وثمانية عشر، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في ساحة رياض الصلح - بناية البنك العربي - الطابق السابع - مكتب المراقب اول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتلزيم شراء مطبوعات لزوم ادارة الجمارك.
قمة التأمين المؤقت: /1.500.000/ ل.ل (فقط مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية).
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للجمارك - دائرة الشؤون المالية .
يجب أن تصل العروض الى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشر من اخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
بيروت في 31 تشرين الاول 2018
مدير عام الجمارك
بدري ضاهر
التكليف 2244

وقفة

سنة على حراك #MeToo: ثلاث وجهات نظر

جوي سليم

في تشرين الأول (أكتوبر) 2017، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريراً حمل توقيع ممثلة وصحافية أميركيتين (ميغان توهي وجودي كانتور) تتهمان فيه المنتج في هوليوود هارفي وينستين بالتحرش جنسياً بعدد كبير من النساء اللواتي دفع لهنّ مقابل صمتهن. بعدها بأيام، نشرت مجلة «نيويوركر» سلسلة من المقالات التي تضمّنت اتهامات من نساء لوينستين بالاغتصاب، الاعتداء والتحرش الجنسيين. في ظلّ العاصفة التي أحدثتها فضائح وينستين، غرّدت الممثلة الأميركية اليسا ميلانو عبر «تويتر»: «إذا كنّ قد تعرضتِ لتحرش جنسي أو اعتداء، اكتبي me too (أنا أيضاً) إجابةً على هذه التغريدة». هذه الدعوة كانت كافية لاستجابة آلاف النساء (والرجال) ولإعادة إحياء شعار ابتكرته الناشطة الأميركية تارانا بورك عام 2006 لمكافحة التحرش. على الفور، تحوّلت الردود على تغريدة ميلانو إلى حملة ضد الانتهاكات الجنسية لم تتوقف عند منصات السوشل ميديا، بل أصبحت عنواناً لحراك حُمّل في كثير من الأحيان قضايا أكبر من مكافحة التحرش فقط، حتى أنه أصبح رمزاً للتيارات المعارضة لسياسات اليمين المتطرف في الولايات المتحدة والغرب عموماً.

بعد وينستين، توالت أسماء مئات المشاهير المتهمين بالتحرش الجنسي في إطار الحملة التي شجعت آلاف النساء والرجال حول العالم على مشاركة تجاربهم على الملأ. ولم تشذّ المؤسسات الكبرى والأكاديميا عن هذه القاعدة، فبدأنا نسمع بتشديد سياسات داخل هذه المؤسسات ضد التحرش. على سبيل المثال، أعلنت «تنقليكس» في حزيران (يونيو) الماضي عن اعتماد سياسات جديدة في هذا الشأن داخل أروقتها، من بينها مثلاً «منع التحديق في الآخرين لأكثر من خمس دقائق». في موازاة ذلك، برزت أصوات داعية إلى اعتماد أطر واضحة لـ«التراضي» (Consent) بين الشخصين الراغبين في ممارسة الجنس، بهدف تبديد أي التباس في هذا المجال. حكومة السويد أقرت في أيار (مايو) الماضي قانوناً يشدّد معايير التراضي بين الشخصين، حيث أصبح ضرورياً الإعلان اللفظي الواضح بالقبول بالمشاركة في العملية الجنسية، وعدم اعتبار مجرّد السكون (passivity) علامةً على قبول المشاركة. وفي حال عدم التصريح اللفظي بالموافقة على ممارسة الجنس، بحسب القانون الجديد، سيتم اعتبار الفعل الجنسي جريمة، بغض النظر عما إذا تضمن تهديداً أو عنفاً.

نقاش «التراضي» مستعرّ في الغرب منذ مدة وازدادت سخونته بعد صعود حراك «me too». «إرشادات» كثيرة صدرت في هذا المجال كما ظهرت مقالات وفيديوهات ساخرة توضح أن التراضي ليس معقداً إلى هذا الحدّ وأن الفرق واضح بين شخص راضٍ بممارسة الجنس معك وآخر لا يريد ذلك. غير أن الاستنكار لم يخفت، حيث انتقد رجالٌ كثيرون «المعايير الجديدة» في تقييم فعل على أساس أنه تحرش، معتبرين أن ذلك يزيل الخط الفاصل بين المغازلة والتحرش، ويخلط النيات الجيدة بالسيئة. في هذا السياق، جاءت قبل عام العريضة الشهيرة التي وقّعتها 99 سيدة فرنسية، من بينهنّ الممثلة كاثرين دونوف، والتي اتهمت حراك «me too» بإحياء الطهرانية («Puritanism»)، رافضةً انتزاع «حق الرجال في مغازلة النساء». هذه المواقف التي صُنفت كردّة فعل سلبية (Backlash) على الحملة التي أسمعت صوت الضحايا والمقموعات، قوبلت بحملات مضادة وضعت ما اعتبرته ادعاءات الرجال بـ«الحيرة» حيال هذا الموضوع، في إطار رفضهم التوقف عن التحرش والانتهاك والتعدّي على النساء.

> ومن مِنّا لم يشهد نقاشات محتدمة لا سيما بعد إثارة قضايا متعلقة بالتحرش، إن كانت تتعلق بمشاهير هوليوود أو بحوادث اجتماعية تحصل في الشارع أو عبر الإنترنت. الجدل في غالب الوقت تمحور حول «غموض» تعريف التحرش، والمشكلة في تأويل كلام أو تصرف معيّن بكونه ذا دلالة جنسية.
>
> في الواقع إن هذا النقاش مليءٌ بالأفخاخ. وكأي قضية مُدرجة في خانة الصوابية السياسية (Political correctness)، تفرض مقاربتها حساسية عالية، خصوصاً أن أي نظرة نقدية تعرّض المنتقد لأحكام أخلاقية مبرمة. سنكتفي في هذا السياق بطرح ثلاث زوايا لحراك «Me too» وبعض آثاره، مع العلم أنه لا يمكن لمقال (ولا حتى لكتاب) في المرحلة الحالية أن يحيط بجميع جوانب قضيةٍ تغلي حول العالم.

كلمة السر: القوة

قبل أشهر قليلة، ضجّت الأكاديميا في الولايات المتحدة بقضية أستاذة الفلسفة والدراسات الأدبية في جامعة نيويورك أفيتال رونل بعدما وجّه لها تلميذٌ سابق اتهامات بالتحرش الجنسي، أثناء فترة إشرافها على عمله في مرحلة دراساته العليا. القضية أخذت صدى كبيراً لسببين أساسيين: أولاً لكونها تطال عالم الأكاديميا الأميركي ونخبه، وثانياً والأهم لأنّ المتهم بالتحرش هو هذه المرة، امرأة.

بعد رفع الطالب نمرود ريتمان قضية على أستاذته السابقة وخروج وقائع التحرش إلى العلن، دافع مفكرون وأكاديميون عن رونل، بينهم سلافوي جيجك والمفكرة الأميركية جوديث باتلر، وهما من أصدقاء المتهمة، ما مثّل «صدمة» لكثيرين، ممن لم يتوقعوا خصوصاً من باتلر النسوية والمنظرة الشهيرة في الدراسات الجندرية أن تقف مع متهم في قضية من هذا النوع، وأن تنضم إلى صفوف هؤلاء الذين «لا يصدقون الضحية». في مقال له في «ذي كرونيكل»، يذكّر أستاذ العلوم السياسية في «بروكلين كوليدج» كوري روبن، بمقال آخر أخلاقية مبرمة. سنكتفي في هذا السياق بطرح ثلاث زوايا لحراك «Me too» وبعض آثاره، مع العلم أنه لا يمكن لمقال (ولا حتى لكتاب) في المرحلة الحالية أن يحيط بجميع جوانب قضيةٍ تغلي حول العالم.

كلمة السر: القوة

قبل أشهر قليلة، ضجّت الأكاديميا في الولايات المتحدة بقضية أستاذة الفلسفة والدراسات الأدبية في جامعة نيويورك أفيتال رونل بعدما وجّه لها تلميذٌ سابق اتهامات بالتحرش الجنسي، أثناء فترة إشرافها على عمله في مرحلة دراساته العليا. القضية أخذت صدى كبيراً لسببين أساسيين: أولاً لكونها تطال عالم الأكاديميا الأميركي ونخبه، وثانياً والأهم لأنّ المتهم بالتحرش هو هذه المرة، امرأة.

بعد رفع الطالب نمرود ريتمان قضية على أستاذته السابقة وخروج وقائع التحرش إلى العلن، دافع مفكرون وأكاديميون عن رونل، بينهم سلافوي جيجك والمفكرة الأميركية جوديث باتلر، وهما من أصدقاء المتهمة، ما مثّل «صدمة» لكثيرين، ممن لم يتوقعوا خصوصاً من باتلر النسوية والمنظرة الشهيرة في الدراسات الجندرية أن تقف مع متهم في قضية من هذا النوع، وأن تنضم إلى صفوف هؤلاء الذين «لا يصدقون الضحية». في مقال له في «ذي كرونيكل»، يذكّر أستاذ العلوم السياسية في «بروكلين كوليدج» كوري روبن، بمقال آخر كتبته أفيتال رونل، بمقال آخر كتبته أفيتال رونل، بسبب الكلام عن «ملابس الضحية أو «تجاوبها» أو غيرهما من الحجج التي تُستخدم للوم الضحية، مستفزّاً بسبب أساسيّ وهو أن اللائم أغفل أن التحرّش في الأساس ليس سوى إحدى نتائج علاقات القوة، وإن كان التعدّي من قبل عابر في الشارع ضد امرأة. فالأول يعتبر أن الغلبة لا تزال له في المساحات العامة: الشوارع، المرافق وصولاً إلى الجامعات وأماكن العمل.

ان تكون «رجلاً» في زمن «Me too»

إذا كان التحرش الجنسي لغةً من لغات فرض الهيمنة، هل أثّر حراك «Me too» على هذه الهيمنة؟ للإجابة على هذا السؤال، يجدر بنا المرور سريعاً على «دراسات الذكورة» (Masculinity studies) التي لا تزال مجالاً نامياً في العالم. فقيما أصبحت الدراسات النسوية اختصاصاً متشعباً، لا تزال الدراسات التي تقارب مفاهيم الذكورة، وتعدد أنماطها، خجولة، وتعود إلى ثمانينيات القرن الماضي فقط.

تبيّن دراسات الذكورة، بحسب إحدى مؤسسيها، راوين كونل، عالمة الاجتماع الأسترالية، أنه برغم تعدد أنماط الذكورة بالاستناد إلى التعدد الاجتماعي والثقافي، هناك فكرة غربية حداثية عن الهيمنة الذكورية، أو الذكورة المهيمنة، التي تطغى على المرأة وعلى أنماط الذكورة التابعة الأخرى. هذا النمط من الذكورة هو ما يُعرف بـ«الماتشية» التي تنتج عن توقعات اجتماعية تقليدية عن صورة «الرجل». هذه الذكورة تتضمّن قدراً من العنجهية المعزّز بالميزوجينية (كره النساء)، الهوموفوبيا والميل إلى العنف، بالتزامن مع تشجيع الفتيان من سن مبكرة على قمع عواطفهم. المساهمة التي قام بها حراك «Me too» على المستوى اليومي، تصبّ بشكل أساسي في التأثير على هذه الصورة من الذكورة.

قبل أشهر، كتب الباحث اللبناني والأستاذ في جامعة القديس يوسف، وسام سعادة، أن الوظيفة المجتمعية الأساسية للعدد الهائل من التحرشات الجنسية التي تحدث كل يوم هي وظيفة «حيوية» لا عبثية، وهي «الحط على عين المرأة» بأن لا شيء كفيلاً بإحقاق أي نوع من أنواع العدالة بينها وبين الرجل، في المدرسة، في الجامعة، في الوظيفة، في المستشفى، في أي نطاق.

يوضح سعادة أن التحرش فعل «بيوسياسي» بامتياز، وهو تراكم يومي لإعادة إنتاج عملية إخضاع النساء للرجال، معتبراً أنه فعل متصل بالحفاظ على «أمن العنف الذكوري» بعد تصدع البنى البطريركية وانهيار المواءمة بين الفيريل (المذكر) والماتشية (التشبيح الذكوري) التي كان جاري العمل على توطيدها والترويج لها لعقود طويلة. أهمية هذا الحراك إذاً، تأتي من كونه يمثّل علامة على مقارعة «الماتشية»، مقابل تعزيز أنماط أخرى من الذكورة، غير تلك التي لا تعيش إلا بالهيمنة على المؤنث وعلى الأنماط الأخرى.

ردّة الفعل المقابلة على حراك «Me too» وعلى إثارة قضايا التحرش عموماً، تأتي بشكل أساسي من خوف متنام من التغيّر الذي يطرأ على صورة «الرجولة» التقليدية. يوضح عالم الاجتماع السويسري والتر هولستين هذه النقطة بالقول: «اعتاد الرجال أن يكونوا حاكمي العالم لقرون، يتصيدون في البرية، يحمون المرأة والأولاد، يجعلون الحقول صالحة للزراعة. الرجال كانوا يعتبرون صانعي الثقافة. اليوم كل شيء تغير. الرجال أصبحوا منتَظرين كقامعين، ومتهمين بأنهم يستغلون النساء والأطفال».

يمثّل هذا الحراك، تماماً مثلما يمثّل ارتفاع صوت النسويات والمثليين، تهديداً للصورة التقليدية المتوقعة لـ«الرجولة»، والتي علينا ألا نغفل أن الرجال هم ضحيتها أيضاً. يقلق الرجل من ألا يصل إلى نموذج الرجولة المتوقع منه: الحامي، المعيل، القائد، القوي جنسياً، إلخ. وحين ينجح في اعتماد هذه الصورة اجتماعياً، يقلق من خسارة امتيازاتها.

يشير عالم الاجتماع الأميركي مايكل كيمل إلى ملاحظة مثيرة للاهتمام في هذا السياق، وهي أنه في السنوات التي سبقت هذا الحراك، لم يكن الانزعاج تجاه ما يُعتقد أنه زوال امتيازات الرجل فقط رداً على تحرير المرأة، بل جاء أيضاً تجاه نموذج جديد للذكورة الخارجة من العولمة. يوضح كيمل ملامح هذا النموذج بكونه «رجل الأعمال الغني، ذا المذاق الليبرالي في الاستهلاك والجنس، وبأفكار سياسية محافظة: الذين لا يستطيعون التماهي مع هذا النموذج من النجاح، أو هؤلاء المتروكون والمخيّبون من التغييرات العالمية، يحاولون إعادة تعريف ذكوريتهم المجروحة عبر رفض المثال النخبوي الغربي». أفضل مثال على ردّ فعل «الذكورة المجروحة» هذه، إذا جاز التعبير، هو انتخاب دونالد ترامب وتأييد حملة «بركسيت». المؤيدون في الحالتين كانوا من الذكور البيض، عاملي الطبقات الدنيا، الذين يشعرون أنهم على هامش النخب المدينية. يرى كيمل أن المطالبات بـ«جعل أميركا عظيمة مجدداً»، ولإعادة الإمبراطورية البريطانية خلال حملة «بركسيت»، هي في الواقع تعبر عن شوق لإعادة إرساء نظام بطريركي قديم، وإحياء نموذج تقليدي للذكورة أخذ في التآكل. معروفٌ أن ترامب يجسّد نموذج «الماتشو» بامتياز، وهناك مواقف وتصريحات عدة أكدت ذلك، لا سيما حديثه الشهير المسرّب

> الجنس مجال معقد يضم مساحات رمادية كبرى، يصعب على حدّ بعيد ترجمتها إلى قوانين وقواعد

«Grab them by the pussy». سلوك ترامب، عوضاً من أن يعيق وصوله إلى الرئاسة آنذاك، لاقى صدىً في المخاوف من انحدار «الرجولة» الأميركية لصالح صعود النسويات والمثليين والنموذج الليبرالي المذكور سابقاً للذكورة، فجاء صعود ترامب في جانب منه بمثابة «عودة إلى الذكورة الحقيقية».

التحرش و«لعبة الجذب»

يصعب الحديث عن حراك «Me too» من دون الوقوف عند وجهة نظر الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجك الذي اهتمّ بالحملة منذ بداياتها وكتب سلسلة مقالات عنها، كانت كفيلة بزيادة خصومته مع دعاة الصوابية السياسية. كتب جيجك مطلع السنة الماضية مقالاً مثيراً للجدل في موقع «روسيا اليوم» (إحدى المنصات القليلة التي لا تزال تنشر له، بعدما أخذت «نيويورك تايمز» و«ذي غارديان» موقفاً منه بناءً على رأيه في قضايا من هذا النوع). المقال انتقد ما يراه جيجك مبالغة في ربط الجنس بالصوابية السياسية. يقول جيجك إن ملايين الناس، بشكل يومي، يغازلون ويلعبون لعبة الجذب، مع هدف واضح هو العثور على شريك لممارسة الجنس. فعملية قائمة في الأساس على لعبة الجذب والقوة، كيف يمكنها أن تتحوّل إلى مسألة «تعاقد»؟ وماذا يبقى من الانجذاب الجنسي بين شخصين إذا صرّح كلاهما بموافقته على ممارسة الجنس علانية، حتى لا يتهم أحدهما باستغلال الآخر. أسئلة معقدة طرحها جيجك، وكررها في مناسبات عدة، وضعها البعض في خانة الدفاعات المحافظة التي تؤدي إلى التعمية عن الانتهاكات.

المقال الإشكالي أشار إلى أن الضغط التي تضعه الصوابية السياسية علينا اليوم هو لإلزام هذه «الألعاب» بجانب شبه قانوني ورسمي. يعطي مثالاً عن المبالغة، وهو ما أشيع في مرحلة معينة في أعقاب انطلاق «Me too»، عن اعتماد ما سُمّي بـ«سلة التراضي الواعي» (Consent Conscious Kit)، وهي عبارة عن كيس صغير يحتوي واقياً ذكرياً، قلماً، علكة منعشة، وعقداً بسيطاً ينصّ على أن كلا المشتركين موافقان بشكل حر على تقاسم الفعل الجنسي (ما يشبه عقود الزواج المؤقت في المذاهب الإسلامية). يرى جيجك أن هذه الطريقة التي تضمن التراضي بين الطرفين، وتقطع الطريق على أي انتهاك أو اتهامات مستقبلية، هي طرق غبية و«مضادة للفعالية».

مثال آخر عن إقرار ولاية كاليفورنيا قانوناً يطالب كل الجامعات التي تتلقى تمويلاً من الدولة باعتماد سياسات تحث التلاميذ على الحصول على اتفاق يُعرّف بكونه «تأكيدياً، واعياً، وإرادياً، للدخول في الفعل الجنسي»، وهو لا يُعطى في حالة السُكر، قبل الدخول في الفعل الجنسي، وبغير ذلك يعاقب الفعل كاعتداء جنسي.

يقارب جيجك ذلك من وجهة نظر فرويدية ويتساءل ماذا إذا كان الليبيدو (الرغبة الجنسية) يدفع بالإنسان نحو الفعل الجنسي، لكن الأنا الأعلى (السلطة الأخلاقية) تمنعه، ماذا إذا كان أحد الطرفين يرغب بشغف بالعلاقة ولكن يخجل من أن يعلن هذه الرغبة؟ ماذا إذا كانت لعبة الإكراه جزءاً من اللعبة الإيروتيكية؟ يرى جيجك أن «التفاوض البيروقراطي» على القيام بالفعل، سيقتل الرغبة بالفعل الجنسي أو على الأقل ينزع الإيروتيكية عنه. تدخل في الجنس العاب القوة والبذاءات، بحسب جيجك، والشيء الذي يصعب الاعتراف به، هو أن هذا «بنيوي» بداخله.

ما أراد الفيلسوف الإشكالي قوله هو أن الجنس مجال معقد يضم مساحات رمادية كبرى، يصعب إلى حدّ بعيد ترجمتها إلى قوانين وقواعد. وفي مسعى إلى تعقيد النظرة إلى هذا الموضوع عوضاً من توقع إجابات تبسيطية، يقول جيجك إن تحرير المرأة جنسياً، لا يتم بواسطة الرفض الطهراني لأن تكون مشيّأة (كأداة جنسية)، ولكن حقها في أن تلعب بشكل فاعل لعبة الجذب هذه، حقّها في أن تشيّء نفسها إذا أرادت، مقدمةً نفسها ومنسحبة كيفما تشاء. يقف جيجك في خطٍّ ثالث (وليس بهدف «التسوية»)، ينتقد «Me too»، ولكن ليس من زاوية الجناح المحافظ، وإنما من زاوية أكثر تقدّمية. يقول جيجك إن مقاربته لهذا الحراك، ليست بكونهم «مجانين جداً أو أخلاقيين جداً»، ولكن أن طهرانيتهم وتعصبهم ينقصهما، للمفارقة، «الراديكالية الكافية».

لحسن الحظ، جاء سجال قبل أشهر بين جيجك وبين المعالج النفسي الكندي اليميني جوردن بيترسون، ليزيل الالتباس في مواقف الأول والتي دفعت بالبعض إلى اتهامه بالوقوف إلى جانب اليمينيين والمحافظين. ففيما كان المؤيدون لسياسات الهويات (Identity politics) والصوابية السياسية، وحركة «Me too» يتهمون جيجك بأنه ضد حراكهم ومبادئهم، حتى أن البعض اتهمه بكونه مؤيداً لدونالد ترامب، اتهم بيترسون ومناصروه (معظمهم يمينيون ورجال)، بأنه أحد رموز ما سمّوه بـ«الماركسية الثقافية». بالنسبة لجيجك، إن نقاشاً كهذا خاطئ في أساسه: «فهناك من يخيّرنا اليوم بين انتقاد أخلاقي محافظ للصوابية السياسية (مثل بيترسون ومؤيديه)، وبين تأييد تام لهذا الحراك».

بيترسون يميل في هجومه على حراك «Me too» والصوابية السياسية عموماً إلى التنمّر والاستناد إلى نظريات المؤامرة (على القيم الغربية) لنفي القمع التاريخي للمرأة، أو لرفض النظرية القائلة بأن الهوية الجنسية هي بناء اجتماعي (Social construct). اعتبر بيترسون حراك «Me too» والسياسات المتصلة به، من النسوية إلى حراك العابرين جنسياً، كنتائج أخيرة لـ«الماركسية الثقافية» وعزمها على «تدمير الغرب».

التهمة التي يصفها جيجك بالهراء التام، يرد عليها بالقول إن ما يسميه أناس مثل بيترسون بـ«الماركسية الثقافية» هو تحديداً، ما يراه الفيلسوف السلوفيني بشكل أكثر حدة، كواحد «من آخر الدفاعات البرجوازية ضد الماركسية».

يرى جيجك أن ما يسمّى بـ«اليسار الثقافي» هو أحد مسببي الهزيمة الديموقراطية. فقد دفع اليسار الليبرالي ثمن هوسه بالقضايا الثقافية: «قبل عام ونصف العام، إذا فتحت نيويورك تايمز كنت تظنّ أن المشكلة الأساسية هي أي نوع من الحمامات علينا أن نعتمد (حمامات للعابرين جنسياً، غير محددة الهوية، إلخ...)... ثم فجأة يأتيك ترامب!».

في مقابل كلام بيترسون المؤامراتي، يتحدث جيجك في كتبه عما اعتاد تسميته «شمولية الإفراط» في الصوابية السياسية، وبعض التوجهات العابرة للجنس. هذا التوجه ينظره لا علاقة له باليسار الراديكالي، لكنه بالأحرى نسخة من الليبرالية التي انحرفت عن هدفها في «حماية الحرية وضمانها». أما إذا أردنا الحديث من منطلق «مؤامراتي»، فيرى جيجك أن الحريّ القول إن تنظيمات الصوابية السياسية هي على الأرجح «مؤامرة يسارية ليبرالية» لتدمير أي حركة يسارية راديكالية. التركيز الثقافي للصوابية السياسية و«Me too»، هو برأيه، محاولة يائسة لتجنب المواجهة مع المشاكل الاقتصادية والسياسية الحقيقية، أي، لوضع قمع المرأة والعنصرية في سياقهما الاجتماعي. الاقتصادي.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 5 تشرين الثاني 2018 العدد 3607

«بيروت ترنّم» للناس... كل الناس

عودة الفائز بـ«مسابقة شوبان» (2015)، سيونغ جين-شو، الذي استضافه المهرجان قبل سنتين

عقد القائمون على «بيروت ترنّم» مؤتمراً صحافياً، أول من أمس، لإطلاق برنامج الدورة الـ11، ألقيَت خلاله كلمات عدة، من بينها كلمة رئيسة المهرجان، ميشلين أبي سمرا التي شرحت أهداف المهرجان وأهميته، بالإضافة إلى عرض للمواعيد المرتقبة تولاّه الأب توفيق معتوق (المدير الفني للمهرجان). التظاهرة السنوية التي انطلقت قبل نحو عقد، تقام في وسط بيروت وضواحيها من الأول حتى الثالث والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) المقبل، وتهدي الجمهور اللبناني عدداً من الأمسيات الموسيقية والإنشادية المتاحة للجميع بدون مقابل مادي. التطوّر التدريجي الذي حققه «بيروت ترنّم» وضعه على خارطة الأحداث البارزة المتعلقة، بشكل أساسي، بالموسيقى الكلاسيكية الغربية في لبنان. وهذه السنة، البرنامج حافل بأسماء كبيرة، بعضها سبق أن حل ضيفاً على المهرجان. الأمسية الافتتاحية حُجِزَت لأحد الأعمال الدينية الأساسية في الريبرتوار الفرنسي، إذ نسمع خلالها القداس الاحتفالي الخاص بالقديسة سيسيل (بقيادة الأب توفيق معتوق) وهو من توقيع المؤلف الفرنسي من القرن التاسع عشر شارل غونو الذي تصادف هذه السنة المئوية الثانية لولادته. أما الختام فيشكّل مفاجأة سارة لمحبّي البيانو، إذ يشهد عودة الفائز بالمرتبة الأولى بـ«مسابقة شوبان» (دورة 2015)، سيونغ جين-شو، الذي استضافه المهرجان قبل سنتَين. بين هاتَين الأمسيتَين، تزيّن الدورة باقة من الموسيقيين المرموقين، أبرزهم عازف البيانو الفرنسي برتران شامايو (يقدّم ريسيتال عزفاً منفرداً ويشارك في أمسية ثانية مع الأوركسترا) وعازف التشيلّو هنري دوماركيت (برفقة ألكسي فولودين على البيانو) ورباعي الوتريات الشهير Ebène وغيرهم من الفنانين الأجانب واللبنانيين.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

مسيحُ الظلمات

بعدَ كلّ ما أُهدِيتُهُ مِنَ الهلعِ والدموع،
لا يقولُ لي: «أكرهُكْ».
لا يقولُ: «أنتَ أَسِيْري أو ضيفي».
لا يقولُ سوى الصمتْ.
فقط، كما لو أنهُ الربّ:
يُسَلِّطُ عينيهِ الحنونتين على قلبي... ويبقى ساكتاً.
لا يفتحُ ليَ البابَ ويَدَعُني أمضي،
ولا يَكُفُّ عن مَحبّتي...؛ ويَبتسم.
فقط،كما لو أنهُ الربّ،
يُسَلّطُ عينيه على قلبي.. ويبتسم.
صديقي / صديقي الذي لا يَكفُّ عن محبّتي...
صديقي الذي، مِن كثرةِ ما أَحَبَّني
وكثرةِ ما سلَّطَ ابتساماتِهِ على قلبي،
أَوقَعَني في الخوف
وعَلَّمَني أعظمَ الدروسِ في «الكراهية».
صديقي القدّيس/ صديقي الكريمُ الطيّب/
صديقي الذي كان صديقي، وكانَ... أَحبَبْتُه
صديقي الذي، في أوقاتِ فراغهِ مِن وظيفةِ الموت،
لا يَروقُ له أنْ يشتغِلَ إلاّ «مسيحاً»
مسيحاً يبتسم.

2017/12/8

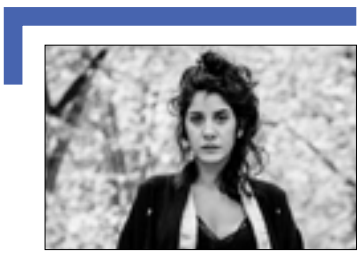

«أوقة المجنونة» ساندي تغنّي الشيخ إمام

مرّة جديدة، تضرب المغنية اللبنانية ساندي شمعون (1987 ـ الصورة) موعداً مع جمهور «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت)، حيث تحيي حفلتَين خاصتَين في 7 و14 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي. في هذَين الموعدَين، تؤدّي شمعون مختارات من ريبيرتوار الشيخ إمام (1918 ـ 1995)، بعدما كانت قد فعلت ذلك في السابق في أمسيتَيْ «أفراح وأحزان القرد» و«الشربة العجيبة» وغيرهما. هذا الشهر، تعود المغنية في فرقة «الراحل الكبير» تحت عنوان «أوقة المجنونة»، وترافقها فرقة مؤلفة من الموسيقيين: خالد علّاف (عود)، فرح قدّور (بزق) وأحمد الخطيب (إيقاع).

«أوقة المجنونة»: 7 و14 تشرين الثاني ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

أحمد قعبور: دردشة وأغان

بعدما جال على فضاءات عدة من بينها مسرح وسينما إشبيلية في صيدا (جنوب)، يوقّع الفنان اللبناني أحمد قعبور (1955 ـ الصورة) ألبومه الجديد «لمّا تغيبي» في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) في «دار النمر للفن والثقافة». اللقاء الذي يجري بالشراكة مع «نادي لكل الناس»، يبدأ بدردشة مع قعبور. يتضمّن الألبوم 16 أغنية ومقطوعتَيْن موسيقيتَيْن، معظمها من ألحان وتأليف قعبور نفسه. يلجأ صاحب «يا رايح صوب بلادي» إلى أنماط موسيقية جديدة في العمل، متناولاً مواضيع اجتماعية مختلفة.

«لمّا تغيبي ـ أحمد قعبور»: الأربعاء 14 تشرين الثاني ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (قاعة المسرح ـ الطابق الثاني ـ كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

علي نصّار بيروت في... حانةً

بعد غدٍ الأربعاء، تحتضن مكتبة «أنطوان» في أسواق بيروت جلسة حوار حول رواية «سيرة مسلم في حانة أرتين» (دار النهضة العربية)، بحضور كاتبها علي نصّار (الصورة). في الموعد المرتقب التي تنظّمه «الجمعية اللبنانية للقرّاء»، سيناقش نصّار «خيارات شخصيات الرواية، والعنوان، والرسالة المطروحة». في هذا العمل الروائي، تبدو بيروت كلها مختصرة في حانة أرتين: هناك الحرب، والزعران، والكليشيهات التي تملكها كل طائفة عن الأخرى وغيرها من العورات التي التصقت بالكيان اللبناني منذ ولادته.

جلسة حوارية حول «سيرة مسلم في حانة أرتين»: الأربعاء 7 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ مكتبة «أنطوان» أسواق بيروت (وسط العاصمة اللبنانية). للاستعلام: 01/999650

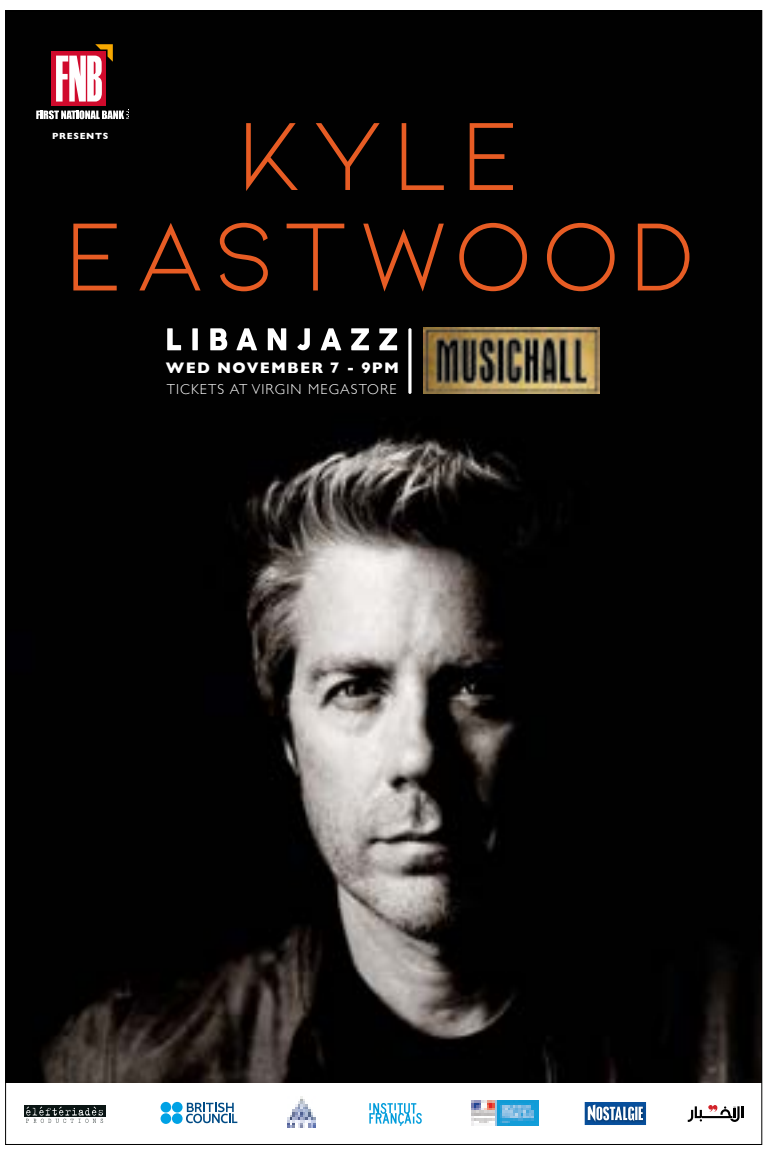

الإثنين 5 تشرين الثاني 2018 العدد 33
lundi 5 novembre 2018 no33

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
جورج قرم
إصلاح النظام النقدي في لبنان

04
فيفيان عقيقي
أجندة اقتصادية لإعادة الإعمار بعد الصراع

06
مايكل روبرتس
اللوائح التنظيمية المالية لا تنجح دائماً

07
علي هاشم
كم خسرنا من قدرتنا الشرائية في سنة؟

08
غسان ديبة
غوغل والرأسمالية والاشتراكية [4]

مجمل الدين العام والخاص في عام 2017	متوسط حصة الاسرة الواحدة المقيمة في لبنان من مجمل الدين العام والخاص	متوسط حصة الفرد المقيم في لبنان من مجمل الدين العام والخاص
200.4 مليار دولار	164.7 ألف دولار	41.2 ألف دولار

تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام الحكومي/ 1993-2023

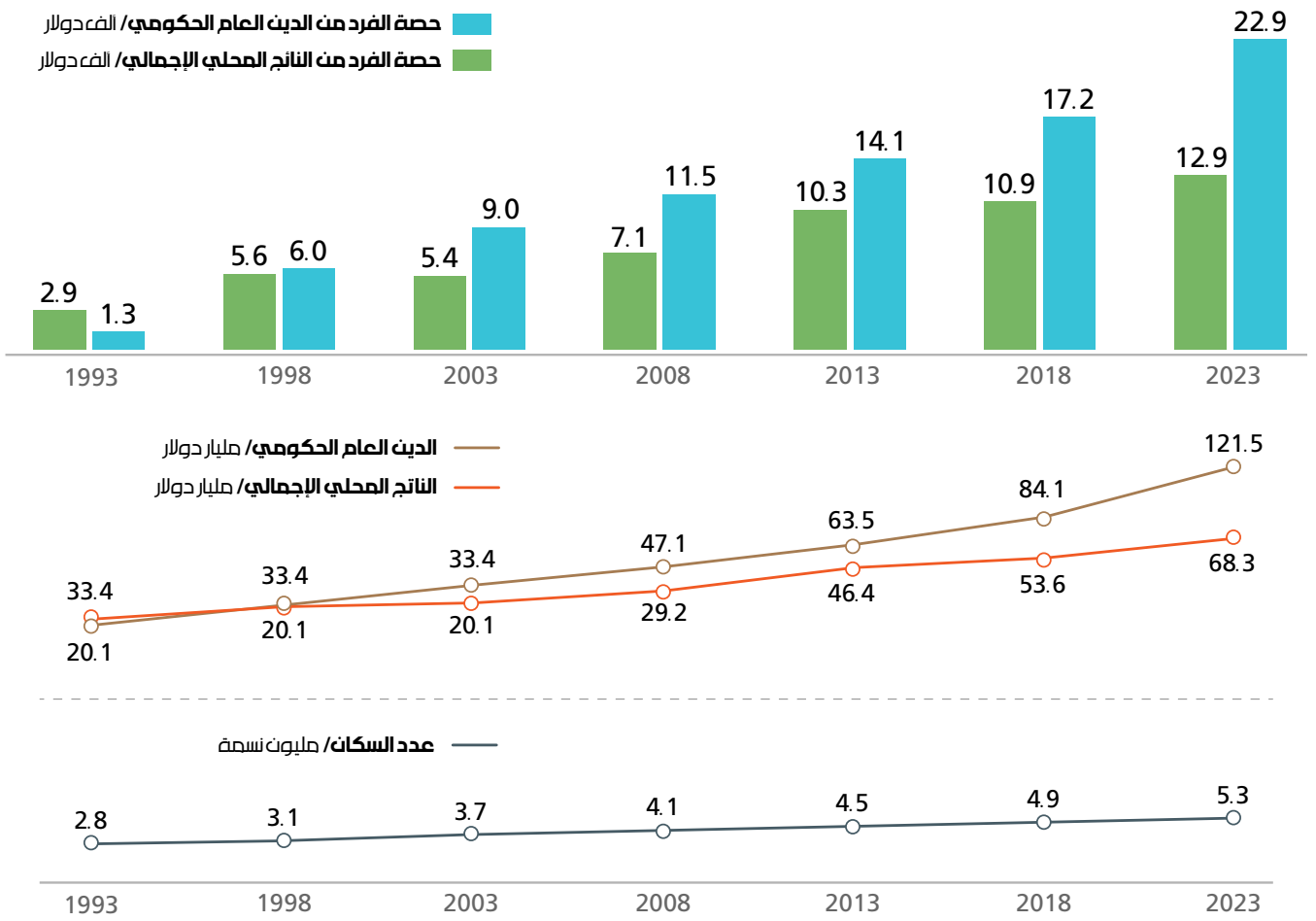

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتّحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المال — تصميم: سنان عيسى

كلّ شخص في لبنان مديون بـ41 ألف دولار

تُقدّر حصّة الفرد في لبنان من مجموع الدين العامّ والخاصّ بأكثر من 41 ألف دولار، منها 17 ألف دولار نتجت من الدين العامّ الحكومي، و12 ألف دولار من الدين على مصرف لبنان، و5 آلاف دولار تقريباً من القروض السكنية والاستهلاكية للأسر والأفراد، و7 آلاف دولار من دين القطاع الخاصّ. ولا سيّما ديون التجّار والقروض العقارية. وقد كلّفت خدمة هذا الدين في العام الماضي وحده نحو 12 مليار دولار، بمعدّل 2500 دولار من كلّ فرد. تمّ اقتطاعها عبر الضرائب أو عبر الأسعار أو عبر طبع العملة وتخفيض القيمة الشرائية للأجور

محمد زبيب

هل أنت من مواليد عام 1993؟ عندما وُلدت قبل 25 عاماً، كان مجمل الدين العامّ والخاصّ (أي كلّ الديون القائمة على الدولة والأسر والشركات في نهاية عام 1992) يبلغ 5,6 مليار دولار، وكان عدد السكّان المقيمين في لبنان حينها يبلغ نحو مليونين و822 ألف نسمة. وكانت حصّتك كفرد في هذا الدين تبلغ ألفي دولار، أمّا حصّة أسرتك (4 أفراد) فكانت تبلغ نحو 8 آلاف دولار. وكان هذا العبء يساوي، في حينه، نحو 70% من متوسّط نصيبك أو نصيب أسرتك من الدخل الوطني.

يوماً بعد يوم، وعلى مدى ربع قرن من عمرك، تكدّست الديون بوتيرة أسرع بكثير من نموّ الدخل ونموّ السكّان، لتبلغ في نهاية عام 2017 أكثر من 200 مليار دولار، فارتفعت حصّة أسرتك من هذا الدين إلى نحو 165 ألف دولار، وباتت حصّتك أنت لوحدك تزيد عن 41 ألف دولار، أي أصبحت تساوي أكثر بـ4 مرّات تقريباً من متوسّط نصيبك من الناتج المحلّي الإجمالي، وتوازي عملك لأكثر من 7 سنوات ونصف السنة بالحدّ الأدنى الرسمي للأجور.

في هذه الفترة (1993- 2017) نما عدد سكّان لبنان مرّة ونصف المرّة (باستثناء النازحين السوريين بعد عام 2010)، ونما الاقتصاد أقلّ من 10 مرّات، ولكن المديونية العامّة والخاصّة نمت 36 مرّة، واستحوذت خدمتها (مدفوعات الفائدة) على أكثر من 20% من الدخل المُحقّق في الاقتصاد سنوياً، وساهمت في تركيز الثروة والدخل لدى كبار المودعين (الدائنين) والتجّار وملّاك الأراضي. لقد تمّ بناء نموذج اقتصادي استهلاكي وريعي مموّل بالدين، لا يولّد فرص عمل ولا مداخيل كافية لتمويل الاستهلاك والاستثمار والادّخار. نموذج يقوم على تصدير العمّال المهرة واستيراد الديون وتحويلات المهاجرين. هذا النموذج ما كان ليقوم ويستمرّ لو لم يرتضِ جيل والديك بتحميلك أنت وجيلك والأجيال المُقبلة كلفة الإفراط في استهلاكهم من دون أن يواكب ذلك زيادة موازية في الإنتاج. فقد تجاوز الاستهلاك الخاصّ والعامّ 100% الناتج المحلّي الإجمالي، وبقي الدخل المُنتج محلّياً غير كافٍ لتغطية الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي لم يتبقَ منه شيء للاستثمار والادّخار.

تعبّر مقولة «إننا نعيش بمستوى أعلى من إمكانياتنا» عن هذا الواقع، وكذلك مقولة «النموّ الاقتصادي المدفوع بالاستهلاك وليس بالإنتاج». ففيما كنت تنمو وتترعرع وتنهي تعليمك كانت أسرتك تضطر إلى الاستدانة لتعويض نقص الدخل، سواء بالاقتراض المباشر من المصارف أو مؤسّسات التسليف الأخرى (كالقرض الحسن مثلاً)، أو بالاقتراض غير المباشر بواسطة القطاعين العامّ والخاصّ، وعبر أسعار فائدة سخيّة لجذب التدفّقات المالية وإعادة توظيفها في زيادة الاستهلاك.

عادة، لا يجري احتساب حصّة الفرد أو الأسرة من مجمل الدين القائم على الاقتصاد، والشائع أن يقتصر الحساب على حصّة الفرد من الدين العامّ المُترتّب على الحكومة فقط، أي الدين الذي تجري خدمته عبر الموازنة العامّة، باعتبار أن مدفوعات الفائدة على هذا الدين تموّل من الضرائب المُقتطعة من دخل جميع الأسر المقيمة واستهلاكها، أمّا الديون الأخرى فهي تقع على كاهل من يحملها مباشرة سواء كان حاملها مصرف لبنان أو المؤسّسات العامّة أو الشركات الخاصّة أو الأسر أو الأفراد. حتى لو اقتصر الحساب على دين الحكومة، ستبقى النتيجة مُذهلة.

كلّ طفل يولد الآن في لبنان سيبدأ حياته بدين يبلغ أكثر من 17 ألف دولار، وسيصل دينه إلى 23 ألف دولار قبل أن يبلغ سن الخامسة في عام 2023.

هذا الدين راكمته الحكومة منذ عام 1993، فوفق إحصاءات وزارة المال، ارتفع من 3,7 مليار دولار إلى أكثر من 84 مليار دولار اليوم، ويُتوقّع أن يبلغ أكثر من 121 مليار دولار في عام 2023، وفق توقّعات صندوق النقد الدولي.

في المقابل، ارتفع عدد سكّان لبنان، وفق تقديرات الأمم المتحدة، من 2,8 مليون نسمة في عام 1993 إلى 4,9 مليون نسمة في العام الجاري، ويتوقّع أن يبلغ 5,3 مليون نسمة بعد 5 سنوات (تمّ اعتماد متوسّط معدّل نموّ السكّان للفترة 2005- 2010 البالغ 1,68% لتوقّع تطوّر عدد السكّان للفترة 2011-2023، واستبعاد النازحين السوريين بعد عام 2010).

أمّا الناتج المحلّي الإجمالي، الذي يقيس الدخل المُحقّق في الاقتصاد المحلّي، فقد ارتفع من 8 مليارات دولار في عام 1993 إلى 53,6 مليار دولار في هذا العام، ويتوقّع أن يبلغ أكثر من 68 مليار دولار في عام 2023، وفق تقديرات البنك الدولي للفترة قبل 2018 وصندوق النقد الدولي للفترة بعدها.

بالاستناد إلى هذه التقديرات، ارتفعت حصّة الفرد من الدين العامّ الحكومي من ألف و300 دولار تقريباً إلى أكثر من 17 ألف دولار حالياً، وكانت حصّة الفرد من الناتج المحلّي أعلى من حصّته من الدين بألف و500 دولار، باتت حصّته من الدين الآن أعلى من حصّته من الناتج بأكثر من 6 آلاف و200 دولار، وسيبلغ الفارق أكثر من 10 آلاف دولار في عام 2023. ففي حين ارتفعت حصّة الفرد من دين الحكومة بنسبة 1300%، لم ترتفع حصّته من الناتج إلا بنسبة 378%.

يُنسب إلى عمر بن الخطاب القول الشهير: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحراراً». ولكن، في حالتك، حالة جيل ما بعد الحرب، جيل المديونية، لم تولد حرّاً أبداً، وإنّما مديون. فقد استعبدتك حكومتك بمراكمة الدين عليك منذ أن فتحت عينيك على هذه الدنيا. وفي حال استمرّ منحى تراكم الدين على حاله، فأنت بدورك ستورث ابنك هذه العبودية، كما ورثتَها عن والديك... وهكذا دواليك.

إصلاح النظام النقدي في لبنان
الشرط الأساسي للإفلات من فخّ المديونية

جورج قرم
كاتب واستاذ جامعي، وزير المال اللبناني الأسبق

تكمن المشكلة الحقيقية في بلدنا، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العامّ، المُدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة. ينطلق الكاتب من هذه النقطة، التي ناقشها مطوّلاً مع المصرف المركزي وجمعية المصارف، عندما تولّى حقيبة وزارة المال بين عامي 1998 و2000، ولكن الآذان الصاغية كانت قليلة، وتفاقمت المشكلة

ركّز عدد قليل من محلّلي النظام النقدي والمالي اللبناني على سماته الغريبة والمتناقضة. فهذا النظام هو المسؤول بشكل واسع عن المديونية الضخمة، التي أغرق لبنان فيها منذ عام 1994 – 1995. صحيح أنّنا نسمع من وقت إلى آخر دعوات لتخفيض قيمة الليرة اللبنانية كحلّ سحري لكلّ العلل الاقتصادية، لكن الكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت المُدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جدّاً، لدرجة سيكون من المشكوك فيه أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملء إرادتها، إلى اتّخاذ مثل هذا الإجراء. ومن ثمّ إلى أي حدّ سيقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في حال امتنع مصرف لبنان عن إدارته كما فعل منذ عام 1992؟ إن مثل هذه التوقّعات والتساؤلات قد تؤدّي إلى الانهيار الكامل للنظام النقدي ونظام المدفوعات.

نعتقد أن مشكلة سعر صرف الليرة اللبنانية لم يتمّ التطرّق إليها بعد بالشكل الصحيح. والمسألة ليست في القيمة المُفرطة والافتراضية لليرة اللبنانية، لأنّ مثل هذا الارتفاع في القيمة لا يمكن احتسابه بصورة ملائمة عندما يكون الاقتصاد مدولراً بهذا الشكل الواسع، كما هو الوضع في لبنان. أضف إلى ذلك أنّه ليس هناك أيّة ضمانات بأن التخفيض الحادّ لقيمة الليرة سيمنح الدفع لصادراتنا. ففي عام 1992، وعلى الرغم من تراجع سعر صرف العملة المحلّية من 850 ليرة لبنانية إلى 2800 مقابل الدولار، فإن صادراتنا لم تشهد أي تقدّم. وهذا يؤكّد أن تخفيض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحلّ الحقيقي، فهو يحدّ فقط من القوّة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكّان، كما يرفع من تكاليف المعيشة ويزيد النقص العامّ في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النموّ صعب المنال.

تكمن المشكلة الحقيقية في بلدنا، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العامّ المُدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة، وقد ناقشت هذه النقطة مطوّلاً، عندما تولّيت حقيبة المالية مع كلّ من المصرف المركزي وجمعيّة المصارف، لكن الآذان الصاغية كانت قليلة.

ما يكمن في صلب مشاكلنا هو الاستخدام المتوازي وغير المتوازن لعملتين مختلفتين في اقتصادنا، مع تبنّي سعر ثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، في وقت يتمّ فيه خلق فارق هائل في معدّلات الفوائد بين الودائع بالعملة الوطنية وتلك التي بالدولار، كما هو الحال أيضاً بالنسبة إلى سندات الخزينة وشهادات الإيداع الصادرة بالليرة والدولار أو البورو.

هذا الفارق الضخم غير مقبول أخلاقياً (أرباح خارقة متواصلة وغير مبرّرة من جرّاء الإيداع بالليرة اللبنانية أو الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية). هذا بالإضافة إلى قلّة فاعلية هذا الفارق من الناحية المالية. فإذا كان سعر الصرف مضموناً من قبل مصرف لبنان، لماذا يكسب المدّخر بالليرة مثل هذه الفوائد الأعلى بكثير من المودع بالدولار، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الآجال القصيرة الأمد للودائع بالليرة أو لاستحقاقات سندات الخزينة الصادرة بهذه العملة. إنّ منح مثل هذه الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة الصادرة يعني أنّ وزارة المالية والمصرف المركزي هما بصدد الإشارة إلى المدّخرين أو المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية أن هناك خطراً عظيماً في الإبقاء على المدّخرات بالعملة الوطنية، فيما هما في الوقت نفسه يضمنان هذا الخطر بإبقاء سعر الليرة ثابتاً، مهما كانت الكلفة على الخزينة. لقد كان بالإمكان تبرير الفارق في معدّلات الفوائد لو تمّ ترك سعر صرف الليرة عائماً بحرّية ولو لم يكن المصرف المركزي يتدخّل في تأمين سعر صرف ثابت بشكل يومي متواصل.

وبينما كان معدّل خدمة الدين من مجمل النفقات يقف عند مستوى 23 إلى 25% في عامي 1992 و1993، ارتفع هذا المعدّل إلى 42,6% في العام 2002. أمّا العجز الناجم عن خدمة الدين والذي كان في حدود 50 – 60% من مجمل العجز، فبلغ 70 إلى 86% خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وهذا يعني بكلّ بساطة أنّه مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامّة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية طالما أن خدمة الدين مرتفعة بهذا الشكل الحادّ في لبنان. إنّ الحلّ هو كلّياً في يد المصرف المركزي والقطاع المصرفي بفعل الواقع القائم وهو أن كلاً من سعر الصرف ومعدّلات الفوائد يتمّ إدارتهما وضبطهما بقوّة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصارف الكبرى في البلد.

ولكي نخرج من فخّ الدين، نحن بأمسّ الحاجة إلى خطّة لإعادة تشكيل النظام المالي والنقدي. ولا نعتقد أنه بالإمكان تغيير عاداتنا النقدية في غضون 24 ساعة. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلّص من إدماننا على بنية معدّلات الفائدة المرتفعة جدّاً (سواء في الدولار أو في الليرة)، ومن إدماننا على لعبة المقامرة «الكازينو» من خلال التحوّل من الدولار إلى الليرة، ثمّ العودة إليه بحسب ما تمليه علينا الشائعات ومزاج اللاعبين الأساسيين في السوق السياسية والمصرفية.

أنجال بولبغان ـ المكسيك

أمّا خطّة إعادة تشكيل النظام المالي والنقدي، فهي تشتمل على سلسلة من الإجراءات التدريجية للعودة إلى الوضع الطبيعي، ونذكر هنا أهمّها:

1ـ وجوب توقّف النظام عن تشجيع دولرة الاقتصاد

يجب التوقّف عن تحرير الشيكات المُحرّرة محلّياً بالدولار الأميركي، وامتناع مؤسّسات القطاع العامّ عن قبول تسديد فواتير الموردين المحرّرة بالدولار الأميركي، بالإضافة إلى عدم الموافقة على قيام شركات (مثل سوليدير) بتحرير رأس مالها بالعملة الأجنبية.

إن النظام النقدي المزدوج القائم على استخدام الدولار في معظم عمليّات التداول والإبقاء على العملة الوطنية فقط لدفع أجور القطاع العامّ أو لتمويل المبالغ الضخمة من الفوائد على الودائع المؤقّتة باللّيرة اللبنانية، هو نظام يجب التخلّي عنه تدريجياً. من ناحية أخرى، يفترض بنا تشجيع استخدام الليرة اللبنانية عوضاً عن إحباط المبادرة لهذا الاستخدام بذريعة الحفاظ على الاستقرار النقدي. فلنتذكّر أنّه وحتى عام 2001 كان المصرف المركزي «يعاقب» استخدام الليرة اللبنانية بفرض احتياطيات إلزامية مقابل ودائع المصارف باللّيرة اللبنانية، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. إذا ما أردنا العودة إلى العمل بالليرة كعملة المداولات الرئيسية فإنّ العديد من المودعين سيرتدّون إليها، ويتوقّفون عن الحفاظ على حسابات بالعملتين، وهو واقع يشكّل كلفة إضافية للمواطنين الذين عليهم أن يقوّموا مدفوعاتهم بالعملتين.

2ـ جعل إدارة الدين العامّ مستقلاً عن مصرف لبنان

منذ عام 1993 والمصرف المركزي يصدر من حين إلى آخر سندات خزينة تفوق حاجات الخزينة الفعلية، وذلك حتى عندما لم يكن وضع السيولة للقطاع العامّ يحتاج إلى التمويل الفوري. والذريعة كانت دائماً الحاجة لتعقيم السيولة بالعملة الوطنية من أجل الاستقرار النقدي. إن حسابات القطاع العامّ والخزينة لدى مصرف لبنان تُظهر بوضوح أن مستوى السيولة للدولة والقطاع العامّ كان مرتفعاً بصورة مستمرّة، في الوقت الذي كانت فيه الخزينة مُجبرة على الاقتراض من المصارف بمعدّلات فوائد مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ سندات الخزينة لأجل عامين والمكلفة في مجملها أصبحت مهيمنة في إدارة الدين العامّ على حساب الخزينة لأجل ثلاثة وستة وإثني عشر شهراً الأقل كلفة. ومهما لا شكّ فيه أن هذا النوع من الإدارة السيّئة للدين العامّ أفسح المجال أمام القطاع المصرفي لتحقيق أرباح ضخمة.

لذلك، لا بدّ من إنشاء جهاز مستقلّ عن البنك المركزي لإدارة الدين العامّ ومنحه استقلالاً إدارياً عن وزارة المال، كما هو الحال في دول عديدة، كما لا بدّ من تغيير أسلوب المناقصات لسندات الخزينة باللّيرة وتخفيض إضافي لبنية الفوائد، على أن تقبل المصارف بالتضحية بمستوى أرباحها العالية جدّاً في ظروف حالة انكماشية كبيرة.

3ـ فصل الرقابة المصرفية عن مصرف لبنان وإعطائها استقلالاً مالياً وإدارياً

فالحقيقية، إن المصرف المركزي بممارسة سياسة دمج المصارف المُتعثّرة بمصارف أخرى وباستعمال سندات خزينة لمنح قروض كبيرة لتسهيل عمليات الدمج، حال دون تطبيق أي عقاب على سوء الأمانة من قبل إدارات المصارف المتعثّرة، ممّا أدّى إلى مزيد من تبخّر أموال المودعين كما حصل مؤخراً مع فضيحة بنك المدينة.

4ـ وجوب إعادة النظر بهيكلية معدّلات الفائدة بعناية

لا شكّ في أن دولار بيروت يجب أن يحظى بهامش في الفوائد المدفوعة على الودائع فوق ما يدفع في الأسواق الغربية. لكن المسألة هي في تحديد مدى توسّع هذا الهامش. وعندما نعلم أنّ معظم الودائع في لبنان هي لآجال قصيرة وأنه يسمح لمعظم المودعين في غالبية الأحيان بسحب ودائعهم قبل الاستحقاق من دون كلفة أو وفق الحدّ الأدنى منها، يطرح السؤال، هل يجب أن يكون الهامش الذي تدفعه المصارف لكبار المودعين بالدولار أكثر من 2 إلى 2,5% فوق ما يمكن الحصول عليه في الأسواق الغربية الكبرى؟

كما هو معلوم، ظلّت المصارف حتّى وقت قريب تدفع ما يفوق الـ5 إلى 6% لجذب الودائع بالدولار. والأغرب من ذلك أن مصرف لبنان كان يقدّم هوامش ضخمة للغاية لجذب الودائع المصرفية بالدولار لتعزيز احتياطه بالعملات الأجنبية. بذلك يكون مصرف لبنان يساهم في رفع معدّلات الفوائد في البلد، أمّا بالنسبة إلى معدّلات الفوائد على الودائع باللّيرة اللبنانية، فقد كانت تحدّد عادة، وبحسب الظروف، بزيادة هامش تراوح بين 6 و20% فوق معدّلات الفوائد على دولار بيروت. إن مثل هذه الإدارة النقدية تكون نوعاً من الانتحار لاقتصاد البلاد، فإلى جانب تضخيم كلفة خدمة دين الدولة، سبّبت معاناة حادّة للقطاع الخاصّ من حيث كلفة التسليفات المصرفية التي يحتاج لها، ما أدّى إلى الحديث عن إعادة جدولة بعض ديون هذا القطاع للمصارف.

لا شكّ في أن تحقيق الأرباح المصرفية هي جيّدة لسمعة السوق المالية اللبنانية، لكن في حالة لبنان، فإن هذه الأرباح بأكملها تقريباً جُمعت بواسطة سياسة قضت على إمكانية النموّ في هذا البلد وسبّبت الفوضى في ماليّته العامّة.

● نشر جورج قرم هذا النصّ في كتابه «نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية»، الصادر عن دار الفارابي - 2013

من أجل تجنّب الانهيار في المستقبل

إن الإفلات من فخّ الدين واستعادة النموّ سوف يتطلّبان تغيّرات جذرية في الإدارة المصرفية والنقدية في بلدنا، كذلك في إدارة الدين العامّ، والخروج من النظام الحالي، باتباع مقاربة تدريجية ومصمّمة تصميماً جيّداً. وهي الخطوة الأولى لتجنّب الانهيار في المستقبل. فعندما نعتمد أسلوباً جديداً في إدارة ماليتنا، حينها سوف نتمكّن بأمان من توسيع هامش تأرجح سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى وإدخال المرونة الضرورية جدّاً في نظامنا النقدي. سوف نحتاج طبعاً إلى تحديد سعر الليرة مقابل سلّة من العملات الدولية الرئيسية وليس مقابل الدولار الأميركي فقط.

ثمّة تدابير أخرى مطلوبة لتخفيف الأثر السلبي القوي للدين العامّ والحَاضّ على الاقتصاد. غير أن هذه الخطوات تستلزم بدورها بناء توافق جديد في النادي المصرفي والمصرف المركزي للتخلّص من النظام الحالي المالي والنقدي المُكلف وغير الفعّال. لكي نتمكّن من تجنّب الأزمة نأمل أن لا يطول الأوان قبل أن ندرك أن الإبقاء على مستوى مرتفع للأرباح المصرفية لا يمكن أن يكون الهدف الحصري لسياستنا النقدية. إن الأرباح المصرفية جيّدة طالما نشّأت عن نموّ اقتصادي حقيقي وعن دينامية وزيادة إنتاجية في النشاطات الاقتصادية. أمّا عندما يكون المصدر الحصري لهذه الأرباح ناجماً عن الإقراض المُفرط للخزينة وتكليف كلّ من القطاعين العامّ والخاصّ بأعباء كبيرة نتيجة الفوائد المُرتفعة بشكل غير واقعي، فإن هذه الأرباح التي تحقّقها المصارف تكون قاضية على الاقتصاد، وفي المدى الطويل سوف يوقع القطاع المصرفي نفسه ضحيّة هذا النظام النقدي الفتّاك الذي يولّد الأرباح المصرفية بشكل عشوائي، ويولّد كذلك مداخيل مالية عالية جدّاً لكبار المودعين في المصارف لا يقابلها أيّة زيادة في الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

فلنعد بالذاكرة إلى الأيّام الخوالي الجيّدة ما قبل الحرب، حين كان سعر عملتنا مُحدّداً بشكّل حرّ، وحينما كانت قيمة العملة تحدّد وفق القوّة الطبيعية لاقتصادنا. في تلك الحقبة كانت الدولرة تشكّل 30% فقط من الودائع، فيما كانت جميع التسليفات المصرفية تقريباً تتمّ بالعملة الوطنية. قد تعود تلك الأيّام في حال شهد النظام المالي والنقدي الحالي غير الفعّال وغير الأخلاقي إصلاحاً في العمق بتعاون جميع الفرقاء فيه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان من جرّاء الإيمان الساذج بحتميّة تخصّص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وبجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه. وقد رسّخت السياسات المُتبعة في لبنان (باستثناء عهد الرئيس شهاب) هذه الذهنية التي لا ترى مستقبلاً للبلاد خارج هذا الإطار، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من اللبنانيين، حتى الفئات المحدودة الدخل، اعتاد أن يتّكل على ما تدرّه حساباتهم الادّخارية في الجهاز المصرفي من فوائد عالية.

والتفكير السائد يدور حول إمكانية استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتّب على الدولة من خدمة للدين العامّ بدلاً من التفكير الجدّي بالدخول في نهضة إنتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل بشكل كبير، وبالتالي، توليد مداخيل جديدة نابعة من جهد إنتاجي جماعي، التي من خلالها يمكن تسديد أصل الدين. فالحقيقة، إن من يقع في المديونية، مهما كان السبب، أكان فرداً أو مؤسّسة أو دولة، يجب أن يقوم بنشاطات اقتصادية جديدة عبر تكثيف الجهود الإنتاجية لكي يولّد المداخيل الكافية لبداية تسديد مستحقّات أصل الدين.

وإشارة الخلاص ستكون حتماً توفير إمكانية بداية تسديد أصل الدين مع قدرة الدولة على تحمّل مستوى مقبول من خدمة الدين من دون الاضطرار إلى مزيد من الاستدانة لتغطية أعباء خدمة الدين.

اقتصاد السوء

مصادر الأزمة [6]
الحلقة الأخيرة من نموذج مُحتضر

محمد زبيب

«إذا كان يوجد مكان في العالم لا يزال فيه شعار أصحاب المذهب الفيزيوقراطي واجب الانياع إلى حدّ ما فهو بلا شك هذه: فدع الفعل لفاعله - إدن - ودع الأمر لمجراه»

ميشال شيحا - 1946

ماذا نعني بالنموذج الاقتصادي اللبناني؟

إذا حاولنا أن نعيد تركيب الصورة التي تصف الاقتصاد اللبناني وصفاً دقيقاً، فسنجدها في الخطاب الشائع على الشكل التالي:

أولاً، هو اقتصاد خدماتيّ

وهذه سمة من سماته التاريخية، التي تفسّر ضعف الإنتاجية واستمرار هجرة العمالة الماهرة واتساع اللامساواة بين المناطق والطبقات. تبيّن الحسابات الوطنية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، أن قطاع الخدمات يستحوذ وحده على ثلاثة أرباع الناتج المحلّي الإجمالي، في حين لا تتجاوز حصّة الزراعة والثروة الحيوانية والنباتية 3%، فيما تبلغ حصّة الصناعة 9% فقط إذا استثنينا البناء والكهرباء والمياه وإدارة النفايات. تفاقمت هذه المعضلة في ربع القرن الأخير، وبدا نا نواجه مشكلة عدم التنويع في قطاع الخدمات نفسه. فوفق الحسابات الوطنية، باتت الأنشطة المتّصلة بالعقارات (مثل البناء والمقاولات وصناعة الإسمنت ومواد البناء والكسّارات وتجهيز المساكن وخدمتها) تستأثر بأكثر من ربع الناتج المحلّي، وإذا أضفنا إليها الأنشطة المتّصلة بالتجارة والنقل والخدمات المالية، فإنها ستستأثر وحدها بأكثر من نصف الناتج المحلّي... بهذا المعنى، لم تعد المعضلة تنحصر في أننا نعيش من اقتصاد الخدمات الضعيف الموجّه نحو الخارج كما كان في السابق دائماً، بل في أن المعضلة تعمّقت كثيراً، إذ تخصّصنا بدرجة كبيرة في الأنشطة العقارية والتجارية المتدنية الإنتاجية، التي لا توفّر فرص العمل المطلوبة ولا الأجور المقبولة وتهدر الطاقات الإنتاجية المُتاحة لدى القوى العاملة في لبنان.

ثانياً، هو اقتصاد يعتمد على الاستهلاك

وهذه سمة تاريخية أخرى تتصل اتصالاً وثيقاً بالسمة الأولى. فوفق الحسابات الوطنية يتجاوز الاستهلاك العامّ والخاصّ مجمل الناتج المحلّي (101%)، أي إن فاتورة الاستهلاك أعلى من مجمل الدخل. يقول البنك الدولي في تقريره الأخير عن لبنان (المرصد الاقتصادي - 2018) أن متوسّط استهلاك الأسر من دون الحكومة بلغ 88,4% من الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة 2004 - 2016. ويضيف التقرير أن «العقارات، والتجارة، والإدارة العامّة، إلخ... لا تنتج البضائع الاستهلاكية المطلوبة، وبالتالي يتمّ استيراد الجزء الأكبر منها، ما يجعل تأثير القطاع الخارجي سلبياً صافياً على الإنتاج، وقد بلغ متوسّطه ربع الناتج المحلّي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، شكّلت الاستثمارات الإجمالية 23% من الناتج المحلّي الإجمالي، ولكنّها تركّزت في الأغلب في قطاع العقارات غير المنتج والريعي». وفق تقديرات البنك الدولي، بلغت فاتورة الاستيراد منذ عام 1993 نحو 317 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات 55 مليار دولار فقط، أي إن العجز التجاري مع الخارج بلغ 261 مليار دولار. فكيف موّلناه؟ ومن أين حصلنا على كلّ هذا التمويل؟ ومقابل أي كلفة؟

ثالثاً، هو اقتصاد مرتهن للتدفّقات الخارجية

وهذه سمة ثالثة من سمات النموذج الاقتصادي اللبناني، وهي تتصل أيضاً اتصالاً وثيقاً بالسمتين السابقتين، وتشكّل مدخلاً للإجابة على السؤال المطروح عن الآلية التي سمحت لنا بتمويل العجز التجاري الهائل. لقد تلقّى لبنان رساميل وتحويلات ضخمة من الخارج، تجاوزت قيمتها 280 مليار دولار، وذلك بفضل بنية أسعار الفائدة السحيّة. وفي ظلّ البنية الاقتصادية القائمة لم يجر توظيف هذه التدفّقات في الاستثمار وإنّما موّلت العجز التجاري والمضاربات على أسعار العقارات. أصبح الاقتصاد اللبناني مدمناً على تدفّقات الأموال من الخارج، فجرى تشجيع الهجرة التي أصبحت مصدراً مهمّاً جدّاً لتمويل استهلاك الأسر عبر تحويلات أفرادها العاملين في الخارج، إلى جانب الديون الخارجية (ولا سيّما ودائع غير المقيمين) والاستثمارات في العقارات.

رابعاً، اقتصاد عموده الفقري المصارف

وهذه هي السمة الرابعة ذات الصلة، فقد أدّى تدفّق هذه الأموال إلى تضخيم مطلوبات المصارف، وتكدّست الودائع والرساميل المصرفية وباتت تساوي أكثر من 4 أضعاف الناتج المحلّي الإجمالي، فجرى توظيفها في مديونية عامّة وخاصّة تتجاوز 200 مليار دولار، وتقتطع ربع الدخل السنوي لخدمتها. ففي ظلّ النموذج الاقتصادي القائم، لعبت المديونية العامّة والخاصّة الدور المحوري في تمويل الاستهلاك وضمور الاستثمار وتراجع الإنتاج.

خامساً، اقتصاد مدولر

وهذه هي السمة الخامسة الرئيسة للنموذج الاقتصادي القائم. إذ إن الحاجة إلى تمويل العجز التجاري الهائل في ظلّ ضمور الإنتاج، أسّست لقيام نظام نقدي خطير وفريد، تتعايش فيه عملتان معاً: الليرة والدولار. ففي حين يتقاضى العمّال أجورهم بالليرة وتجبي الحكومة الضرائب بالليرة، فإن كلّ المعاملات الاقتصادية الأخرى تجري بالدولار. حالياً، يتمّ تداول شيكات بقيمة تصل إلى 70 مليار دولار سنوياً، 70% منها تقريباً بالدولار. ونحو 70% من الودائع المكدّسة في المصارف هي بالدولار أيضاً، ومثلها التسليفات المصرفية للأسر والشركات الخاصّة. وكذلك فإن نصف الدين العامّ الحكومي هو بالدولار أيضاً. إن اجتذاب التدفّقات المالية من الخارج لتمويل العجز التجاري المتعاظم، في ظلّ ضعف صادرات السلع والخدمات وضعف إنتاجية الاقتصاد، استدعى تثبيت سعر صرف الليرة اعتباراً من النصف الثاني من التسعينيات، وتمّ عرض أسعار فائدة سخية لجذب الدولارات إلى لبنان (هامش كبير بين سعر الفائدة على الدولار في لبنان وسعر الفائدة في الخارج) وأسعار فائدة أكثر سخاءً لتوظيف بعض الدولارات في الودائع بالليرة (هامش كبير بين سعر الفائدة على الدولار وسعر الفائدة على الليرة)، كما تمّ السماح للشركات بتحرير رساميلها بالعملات الأجنبية.

هذه السمات الخمس للنموذج الاقتصادي اللبناني، هي في الوقت نفسه مصادر أزمته، التي يجري اختزالها الآن بمخاطر سعر صرف الليرة، وكأن سعر الصرف هو الهدف النهائي والوحيد لأي سياسة، وليس أداة لتحقيقها. ولكن الاقتصاد اللبناني لا ينمو حالياً، وهناك مؤشّرات على انكماشه. التسليفات للقطاع الخاصّ انخفضت في الأشهر الماضية من هذا العامّ، وهذا مؤشّر إلى عدم وجود أي استثمار في الاقتصاد الحقيقي أو الوهمي. وصافي خلق الوظائف بقي ضعيفاً جدّاً طيلة ربع قرن، وهو يتحوّل حالياً إلى صافٍ سلبي، أي إن الوظائف المفقودة تزيد عن الوظائف المستحدثة. نسبة مرتفعة جدّاً من العمالة تضطر للعمل في الأنشطة اللانظامية، حيث مستويات الأجور منخفضة جدّاً ولا توجد أي حمايات قانونية أو اجتماعية. السياحة الموجّهة إلى خدمات الترفيه للأسر الغنية الآتية من الخليج انتهت، والمضاربات العقارية بلغت ذروتها وباتت مرجّحة للانفجار. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدهورت إلى ما دون 4% من الناتج المحلّي الإجمالي، وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج مرجّحة للانخفاض في ضوء «الأزمة الاقتصادية العارمة في بلدان المقصد، ولا سيّما البلدان النفطية. عجز الحساب الجاري يأكل ربع الناتج المحلّي، والدين الخارجي (بما فيه ودائع غير المقيمين) يشكّل 200% من الناتج، وميزان المدفوعات يسجّل عجوزات سنوية متراكمة منذ عام 2011 للمرّة الأولى في تاريخ الدولة اللبنانية... إلخ.

باختصار، نحن الآن نعيش الحلقة الأخيرة من حياة نموذج اقتصادي لم يكن قابلاً للحياة منذ نشأته. والسؤال المطروح علينا ليس إذا كان سعر صرف الليرة سينهار أم لا. بل هل سيكون بمقدورنا أن نستغلّ مخاطر سعر الصرف الماثلة لكي ننخرط في الصراع الأساسي من أجل إعادة بناء اقتصاد في خدمة المجتمع، بدلاً من الاستمرار في بناء مجتمع يخدم اقتصاداً مصمّماً لخدمة «الأقلّية السعيدة».

لا شكّ أن خوض مثل هذا الصراع لا يحصل بالتبشير فقط ولا بترك الفعل لفاعله والأمر لمجراه.

نظّم معهد الاقتصاد المالي في الجامعة الاميركية في بيروت ورشة عمل تحت عنوان «أجندة السياسة الاقتصادية للمرحلة الانتقالية ما بعد الصراع»، استعرض خلالها ورقتين حول الآليات الاقتصادية المُفترض اتباعها خلال مرحلة إعادة الإعمار في البلدان العربية المتضرّرة من الصراعات: العراق وسوريا واليمن وليبيا.

الفرضية، التي حاولت هاتان الورقتان الانطلاق منها، هي: ان تحقيق السلام والنمو والتنمية بصورة مستدامة هو من الشروط الرئيسة لتفادي تجدّد الصراعات. وبالتالي حاول المشاركون في النقاش ان يحدّدوا الاسس النظرية لاستيفاء هذه الشروط.

الورقة البحثية الاولى، أعدّها سمير مقدسي وريموندو سوتو تحت عنوان «الاجندة الاقتصادية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع»، ومن المُفترض عرضها مجدّداً خلال ورشة عمل انطلقت اليوم في المغرب تحت عنوان «الصراعات والحوكمة والأجندة الاقتصادية لما بعد الصراع في البلدان العربية المتضرّرة من الحرب».

أمّا ورقة العمل الثانية، فأعدّتها الإسكوا مع مجموعة واسعة من الخبراء السوريين، تحت عنوان «أجندة وطنية لمستقبل سوريا» وتستعرض نموذج خطّة اقتصادية لسوريا، قدّمها رئيس فريق إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي في الإسكوا أحمد شيخ عبيد، على ان يتمّ الإعلان عنها نهاية هذا الشهر.

فيفيان عقيقي

أجندة اقتصادية لإعادة الإعمار نموذج عملي لسوريا

في أسباب الانتفاضات العربية
لنفتّش عن البطالة واللامساواة

«ظاهرياً، تبدو العوامل الاقتصادية غير مرتبطة بجذور الصراعات في الشرق الأوسط. فقد أحرزت هذه المنطقة في الفترة التي سبقت الانتفاضات العربية تقدّماً في القضاء على الفقر المدقع، وزيادة الالتحاق بالمدارس، والحدّ من الجوع والوفيات عند الولادة، وكان النموّ الاقتصادي معتدلاً ويتماشى مع الاتجاهات العالمية، وتمّا الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي للفرد في العقود الثلاثة السابقة لعام 2010 في كلّ البلدان العربية باستثناء ليبيا».

هذه المؤشرات «الإيجابية» كانت تدفع المؤسّسات المالية الدولية، ولا سيّما البنك وصندوق النقد الدوليين، بالإضافة إلى النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة، للتغنّي بالإنجازات المُحقّقة، وتشجّع على المضي بالسياسات المعتمدة. إلّا أن الانتفاضات في العديد من البلدان العربية، التي حملت شعارات «الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية» وطالبت بـ«إسقاط النظام»، طرحت تساؤلات مهمّة عن مصادرها وأسبابها. أين تكمن؟ وهل صحيح أنها لا تكمن في العوامل الاقتصادية الآنفة الذكر؟

28%
كانت نسبة البطالة في مصر في فترة ماقبل الانتفاضات و30٪ في سوريا و19٪ في تونس

هذا ما حاولت أن تعالجه ورقة بحثية أعدّها سمير مقدسي (الجامعة الأميركية في بيروت) وريموندو سوتو (الجامعة البابوية الكاثوليكية في تشيلي)، بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية، تحت عنوان «الأجندة الاقتصادية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع».

الخلاصة الأساسية التي توصلت إليها هذه الورقة تقول خلافاً للمؤشّرات «الوردية» السابقة، أن «الانتفاضات العربية قد تكون، ربّما، بمثابة المفجّر للأزمة السياسية الحالية التي تواجهها اقتصادات المنطقة». يرى الباحثان أن «سرعة اندلاع التظاهرات وانتشارها من بلد إلى آخر هي دليل على وجود عوامل عميقة الجذور وطويلة الأمد، يمكن ردّها إلى أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية». إلّا أن الباحثين في تشير البيانات المتاحة عن مرحلة ما قبل الانتفاضات، إلى أن اللامساواة لم تكن تأخذ منحى تصاعدياً في بلدان الصراع في الشرق الأوسط. خلال العقد الأوّل من القرن الحالي، كان التفاوت في الإنفاق منخفضاً في كثير من الحالات أو معتدلاً (ديفرجان ولانشوفيشيا، 2017).

ولم تكن اللامساواة في الدخل أعلى من باقي بلدان العالم (البنك الدولي). بلغ التفاوت في توزيع الدخل في سوريا في عام 2004 نحو 0,358 وفقاً لمعامل جيني، وهو توزيع متساوٍ نسبياً مع المملكة المتّحدة، وتحسّن إلى 0,32 بحلول عام 2007. ولوحظ اتجاه مماثل في اليمن، إذ انخفض التفاوت من 0,395 إلى 0,377 بين عامي 1992 و2005، وكذلك انخفض في العراق من 0,351 إلى 0,301 بين عامي 2003 و2007 (جامعة الأمم المتحدة – المعهد الدولي لبحوث الاقتصاد الإنمائي). أيضاً انخفضت نسبة دخل فئة الـ10% الأكثر ثراءً من سكّان الشرق الأوسط بين عامي 1990 و2010 بالمقارنة مع ركود هذه النسبة او ارتفاعها في باقي مناطق العالم (تقرير اللامساواة في العالم – 2018).

ولكن بالنسبة إلى الباحثين، توجد أدلّة مغايرة على أن «هناك عوامل لعبت دوراً في تأجيج السخط الاجتماعي والسياسي، وأبرزها ارتفاع حدّة اللامساواة الاقتصادية التي تسير جنباً إلى جنب مع اللامساواة السياسية، والتفاوت في توزيع الخدمات العامّة وتردّي نوعيتها، وارتفاع معدّلات البطالة، فضلاً عن التصوّرات الذاتية للسكّان عن الظلم واللامساواة وتطوّرهما مستقبلاً. بحيث ظهرت فروق ذات دلالة بين البيانات والتصوّرات».

يستند الباحثان إلى دراسات عدّة حول أسباب الصراع في المنطقة، تشير إلى أن «الرفاهية الذاتية في البلدان العربية كانت مُنخفضة نسبياً، وانخفضت بشكل حادّ بالنسبة إلى الطبقة الوسطى وفي البلدان التي كانت فيها الانتفاضات أكثر حدّة. كان هناك استياء متنامٍ ومشترك من نوعية الحياة، لا سيّما بالنسبة إلى الطبقة الوسطى التي أحبطت من تدهور مستويات معيشتها بسبب نقص فرص العمل في القطاع الرسمي ونقص الوظائف ذات الجودة، وسوء نوعية الخدمات العامّة، وتفشّي الفساد وغياب المحاسبة، وعدم كفاية الوصول إلى المساكن الميسورة ووسائل النقل العام والرعاية الصحية الجيّدة. ففي مصر على سبيل المثال، نظر الناس إلى أنفسهم في عام 2000 على أنهم أكثر ثراءً ممّا كانوا عليه بالفعل، ولكن بحلول عام 2008 انقلبت نظرتهم إلى أنفسهم على الرغم من أن بيانات الأسر بيّنت أنهم أصبحوا أكثر ثراءً».

ما يحصل فعلياً، وفقاً لنتائج البحث، هو «بناء مؤسّسات تعزّز التفاوتات، بحيث لم يستفد سوى عدد قليل من المتمتّعين بالامتيازات من منافع الموارد الطبيعية والنموّ الاقتصادي. فعندما يستجيب السياسيون لجماعة ثرية صغيرة، تكون السياسات موجّهة حتماً نحو تعزيز مصالح الأثرياء وزيادة تأثيرهم السياسي، فيما يصبح الباقون أقلّ تفاعلاً وغير متساوين سياسياً واقتصادياً. وبالتالي تصبح إعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والتحويلات أقلّ من المعدّل الذي يرغب فيه المواطنون، ما يؤدّي إلى عدم تخفيف المؤسّسات التمثيلية من حدّة اللامساواة الاقتصادية».

المسألة، كما تقدّمها الورقة، ليست محصورة بـ«تصورات» الناس عن نفسهم، وتباين هذه التصوّرات مع البيانات، بل في أن الواقع لم تكن تعكسه التصوّرات والبيانات معاً، وهذا يظهر بوضوح في تطور معدّلات البطالة، وخصوصاً بين الشباب، فقد ارتفعت في بلدان الصراع، «وكانت إحدى العوامل المساهمة في الانتفاضات. لقد بلغت البطالة بين الشباب في مصر نحو 28%، وفي سوريا 30%، وتونس 19%، في فترة ما قبل الانتفاضة، بين عامي 2000 و2009، وهو معدّل أعلى بكثير من المعدّلات في مناطق أخرى من العالم. وبالنتيجة، أدّت هذه المعدّلات المرتفعة إلى إضعاف قبضة الأنظمة على السلطة وإضعاف قدرتها على مقايضة الحقوق والمشاركة السياسية بالخدمات العامّة والمنافع الاقتصادية».

بطالة الشباب في بلدان عربية (15 – 24 سنة)

	2009-2000	2017-2010
البلدان العربية	22,35	23,17
الإمارات	8,38	7,81
قطر	11,37	0,93
السعودية	28,65	30,28
الجزائر	35,73	25,10
مصر	27,76	33,52
المغرب	17,52	18,81
سوريا	19,17	33,09
تونس	30,24	35,82
أفريقيا جنوب الصحراء	13,20	11,45
أميركا اللاتينية	16,44	15,20
جنوب آسيا	10,64	10,12
شرق آسيا	9,52	10,29

المصدر: منظّمة العمل الدولية

خطّة طريق لما بعد الصراع
عقد اجتماعي جديد

تبيّن التجارب السابقة أن معدّل نجاح إعادة الإعمار في الاقتصادات الناشئة منخفض جدّاً. ووفقاً للورقة البحثية (مقدسي وسوتو - «الأجندة الاقتصادية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع») «يحول تعقيد القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترابطاتها دون تحقيق سيناريوهات مستدامة ومثمرة في مرحلة ما بعد الصراع».

في هذا السياق، يرى الباحثان أن «الإصلاحات الاقتصادية لا بدّ أن تكون حاسمة، ويجب ألا تنحصر في التخفيف من احتياجات السكّان، وتوفير الموارد لجهود إعادة الإعمار، وتلبية المطالب السياسية لمختلف فئات المصالح، والتعامل مع المعونات المقدّمة، بل يجب أن تكون أوّلاً، موجّهة نحو تغيير أو تحسين، وإذا استطاعت، القضاء على المؤسّسات التي ساعدت على تهيئة ظروف الصراع. وثانياً، أن تركّز على تحقيق شمول اقتصادي أوسع ولامساواة أقلّ وتوليد فرص عمل متزايدة».

تحدّد خطّة الطريق المُقترحة خمسة مجالات عمل للأجندة الاقتصادية لإعادة الإعمار لتحقيق النموّ المستدام والتنمية البشرية في البلدان العربية الأربعة المتضرّرة من النزاع.

1 ـ فهم عوامل النزاع لفهم المصالح الراسخة التي تحول دون التطوير الاجتماعي والاقتصادي والنموّ والتنمية. وتنطلق الآلية من تحليل دوافع المجموعات المشاركة في الصراع والتفاوتات الاقتصادية والسياسية فيما بينها. وتحليل الدوافع الخاصّة لاعتماد السلوك العنيف، الذي ينبع عادة من كون الفوائد الاقتصادية المتوقّعة منه أكبر من التكاليف الناجمة عنه، ويُعزّز بإبراز العوامل الثقافية (الهوية والعرق والدين) لتلبية الدوافع. بالإضافة إلى تحديد أسباب فشل العقد الاجتماعي الذي يستمرّ طالما أن رضا الشعب عن السلطة متوافر، ومعاينة الترابط بين الصراع والندرة البيئية الذي يترجم بالتنافس للسيطرة على الموارد الطبيعية، وينجم عن استنزاف هذه الموارد بما لا يلبّي حاجة الجميع، وخصوصاً مع زيادة النمو السكاني، وتركّز الموارد لدى عدد قليل نسبياً من السكّان.

2 ــ تقييم أضرار الحرب لكن دون التركيز فقط، كما العادة، على مصادر النموّ لتقييم تطوّر الإنتاجية الكلّية، إذ غالباً ما تكون هذه المصادر في مرحلة إعادة الإعمار خارجية (مساعدات وتدفّقات مالية ...) وإنّما التركيز على قضايا مهمّة مثل: مؤشّرات التنمية البشرية والأمن البشري (الصحّة والتعليم والوفيات عند الولادة والتشرّد)، لتقييم مدى طلب السكان على الخدمات العامّة المفترض توفيرها. وكذلك البنية التحتية (النقل والاتصالات والمياه والطاقة ومخزون المساكن)، لتخصيص الموارد لها. فضلاً عن تقديرات النزوح والهجرة، لتصميم السياسات الاقتصادية المناسبة التي تعوّض خسارة الأدمغة والرأسمال وتعزّز سوق العمل.

هل يمكن لسوريا النهوض مجدّداً؟

رتّبت الحرب السوريّة أضراراً كبيرة كانت أثارها تراجيدية على الشعب السوري والاقتصاد. فخلال ثماني سنوات من الصراع الدموي، خسرت سوريا نحو 538 ألف وظيفة كمعدّل سنوي، وانضمّ سنوياً نحو 482 ألف شخص إلى فئة العاطلين عن العمل، وارتفع معدّل البطالة فيها إلى 60%.

أيضاً، عاد متوسّط سنوات الدراسة إلى مستويات عام 2003، إذ انخفض إلى 5,1 سنة، وخرج أكثر من 1,75 مليون طفل من المدرسة، وانخفض العمر المتوقّع عند الولادة بنحو 5 سنوات.

في الواقع، لا يعمل اليوم في سوريا سوى 57% من المرافق التعليمية ونصف المرافق الصحيّة. أمام هذه الأضرار الإنسانية يصبح الحديث عن الفقر المالي أكثر تعبيراً مع ارتفاع معدّلاته بشكل حادّ من 33 إلى 80% بين عامي 2011 و2017.

كما خسر الناتج المحلّي السوري نحو 58% من مستواه بالمقارنة مع عام 2010. وتقدّر الخسائر المتراكمة في الناتج بنحو 269 مليار دولار. أمّا حجم دمار رأس المال المادي فقد بلغ نحو 120 مليار دولار.

خسرت الليرة السورية 10 أضعاف قيمتها، وزاد التضخّم نحو 8 مرّات، وخسرت الأجور 10 أضعاف قيمتها، وانخفضت الإيرادت 4,5 مرّات، والنفقات نحو 4 مرّات. وتمّ تدمير بيئة الاستثمار والتجارة وهربت الرساميل، وكانت الخسارة في رأس المال البشري كبيرة وضعضعت هيكلية القوى العاملة.

هذه النتائج يستعرضها تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (ESCWA)، ويستند إليها في اقتراحاته لتطوير سياسات بديلة لسوريا مبنية على أسباب الصراع وآثاره، تحت عنوان «أجندة وطنية لمستقبل سوريا».

ينطلق التقرير من أن الخيار الأمثل للبلدان المتأثّرة بالصراع هو «ضمان تدفّق مستمرّ للمساعدة الإنمائية خلال فترة إعادة الإعمار»، لكن قد يكون ذلك غير ممكن بالنسبة إلى سوريا نتيجة الظروف الجيوسياسية الحالية، وانقسام المجتمع الدولي حول الحرب نفسها ومحدودية مشاركة بلدان المنطقة، من هنا تتضمّن أجندة ما بعد الصراع أطر عمل تطاول محرّكات النمو وسياسات الاقتصاد الكلّي.

1 ـ محرّكات النمو: رغم الحرب الدائرة إلّا أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سوريا لم تتوقّف، ما يبيّن أهمّية العنصر السوري بوصفه محرّكاً أساسياً للنموّ وتوليد فرص العمل وتلبية حاجات السكان وإعادة دمج المقاتلين والنازحين، وذلك من خلال الجهود والمبادرات التي يمكن للمجتمعات المحلّية والأفراد والأسر والشركات أن تقوم بها لتحفيز الحياة الاقتصادية بعد الحرب، والدور الذي يمكن للمغتربين الناشطين لعبه في تمويل عملية إعادة الإعمار والتأثير عليها.

أمّا أبرز القطاعات التي يمكن أن تحرّك النمو بعد نهاية الصراع، وفق تقرير «الإسكوا»، فهو القطاع الزراعي الذي يتطلّب عمالة كثيفة ويضمن الأمن الغذائي. قطاع البناء الذي يتطلّب أيضاً عمالة كثيفة ويبرز كحاجة أساسية للمجتمعات المتضرّرة والمهجّرين واللاجئين العائدين. القطاع المالي الوسيط الذي يحرّك المصادر المالية من الداخل (المدّخرات) ومن الخارج (التحويلات) نحو القطاعات التي تحتاج إلى التمويل، لولا أنه الآن مكبّل بالعقوبات. الشركات الصغيرة والمتوسّطة وخصوصاً في قطاع التصنيع التي تملك فيها سوريا سوقاً واسعة وقدرة تنافسية. فضلاً عن قطاعات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية المفترض إعادة بنائها والتي تزيد الإنتاجية وتخفّض الكلفة وتوسّع الأسواق وتعيد تكوين رأس المال البشري.

2 ـ الاقتصاد الكلّي: الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية الكلّية في مرحلة ما بعد الحرب، وفق «الإسكوا»، هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو الشمولي والمستدام، وتوليد فرص عمل، ومعالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الشديدة للحدّ من مخاطر تجدّد الصراع.

عملياً، تقترح «الإسكوا» أن تقوم سياسات الاقتصاد الكلّي بترميم الضغوط التضخّمية، وأن تمتصّ تقلبات سعر الصرف، وأن تساعد على استعادة نشاط القطاع الخاصّ وإعادة بناء رأس المال البشري والمادي، والاستجابة إلى الحاجات الإنسانية الطارئة.

تواجه السياسة المالية مشكلات رئيسية في مرحلة ما بعد الصراع، تكمن، وفق «الإسكوا»، في القاعدة الضيقة للإيرادات في مقابل الإنفاق الجاري المرتفع والتضارب في أولويات الحاجات القصيرة المدى والطويلة المدى، فضلاً عن التوقّعات العالية للناس وتوسّع عجز الموازنة ومراكمة الديون وعدم استدامة المساعدات الخارجية، وهو ما يتطلّب إصلاح الإدارة المالية العامّة عبر تحديد الأولويات وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال فرض الضرائب على الدخل والأرباح ورفع الإعفاءات عن نشاطات المنظّمات الدولية وتشجيع القطاعات الواعدة مثل الصناعة التحويلية التي تحتاج إلى حمائية، ودعم الشرائح التي تحتاج للمساعدة لتجنّب تجدّد الصراع.

أمّا في ما يتعلّق بالسياسة النقدية، فيفترض، وفق توصيات «الإسكوا»، تحقيق استقلالية المصرف المركزي، وتأمين استقرار العملة كمفتاح لجذب رأس المال، وذلك من خلال تشكيل مخزون من العملات الصعبة عبر تدفّقات المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين والنموّ المرتفع للاقتصاد وخصوصاً في المراحل الأولى، وضبط التضخّم رغم كونه أحد التحدّيات الأساسية عبر تأمين توازناته من خلال المساعدات التي يمكن الاستناد إليها لاستبدال عائدات السندات، ما يقلّل من اعتماد الحكومة على التمويل التضخّمي. فضلاً عن اعتماد نظام سعر صرف مرن ضمن حدود يمكن السيطرة عليها وتفادي تقلبات سعر الصرف وبما يترك مجالاً لإدارة التنافسية وتصحيح الخلل في التوازن التجاري، ويؤمّن مرونة في الأسعار التي تشجّع التصدير.

80%
هو معدّل الفقر المالي في سوريا في عام 2017 علماً انه ارتفع من نسبة 30٪ في عام 2011

آثار الصراع على المالية العامة في سوريا (بمليارات الدولارات)

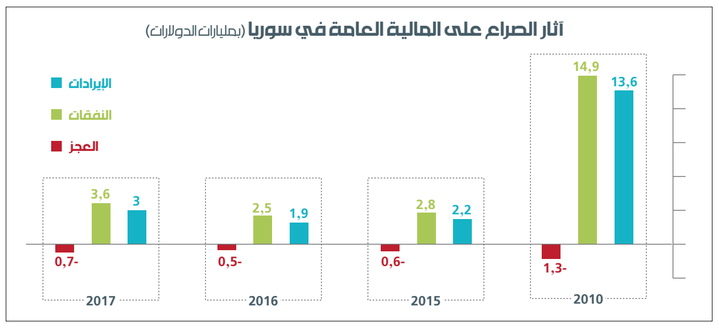

توزّع خسائر راس المال المادي على القطاعات في سوريا بين عامي 2011 و2017

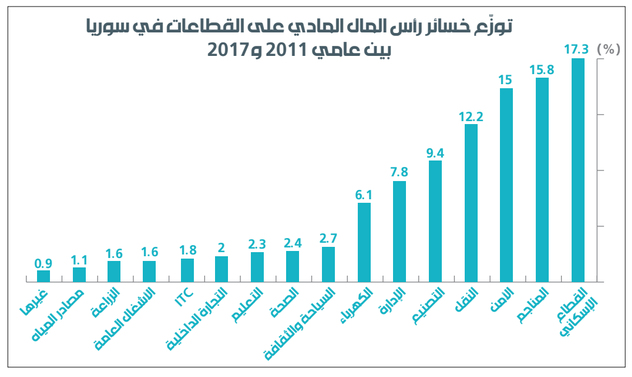

قراءات

مقال

اللوائح التنظيمية المصرفية لا تنجح دائماً

مايكل روبرتس

يمكن استقاء درس واحد مهمّ من فضيحة مصرف «دانسك» الدانماركي لتبييض الأموال، وهو أنّ ضبط النظام المصرفي الحديث غير مُمكن. فالمصارف الحديثة اليوم هي بشكل أساسي عبارة عن هيئات إدارية لصناديق تحوّط عملاقة، تضارب على الأرصدة المالية، أو هي قنوات للتهرّب الضريبي لشريحة الواحد في المئة وللشركات المتعدّدة الجنسيات.

تُعَدّ فضيحة «دانسك» أكبر الأمثلة على هذه الأنشطة المصرفية الحديثة. فأكثر من 235 مليار دولار من «التعاملات الخاصّة» تدفّقت عبر الفرع الإستوني الصغير للمصرف الدانماركي خلال أربع سنوات فقط، بدءاً من عام 2012، وهو رقم يقزّم الناتج المحلّي الإجمالي للبلد البلطيقي. وحصل ذلك في الفترة التي كانت فيها التنظيمات المالية العالمية مُشدّدة، وفقاً لصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية، بعد السلوكيات «المتهوّرة» قبل الأزمة المالية العالمية.

وبالفعل، لم يكن الأمر مُقتصراً على مصرف «دانسك»، فوفق المصرف المركزي الإستوني، الهيئة التنظيمية المُفترضة، تلقّت المصارف الإستونية نحو 900 مليار يورو، أو 1,04 تريليون دولار، كمعاملات عابرة للحدود بين عامي 2008 و2015. وفي النهاية حصل ذلك بعد تصفية مصرف «إي بي أل في»، الذي كان ثالث أكبر مصرف في لاتفيا، بعد أن تبيّن تورّطه في تبييض الأموال لكوريا الشمالية.

يقول جون هوران، العضو البارز في شركة «مايز» للتحقيق والامتثال والتدريب في بلفاست، إن تبييض الأموال مشكلة واسعة النطاق في أوروبا. ويضيف: «المال المُظلم سيواصل التدفّق بالتأكيد عبر النظام المصرفي الأوروبي كما يتدفّق الرمل من المنخل». إنها قصّة لا نهاية لها.

في الواقع، هذا ليس كلّ شيء. فآخر الفضائح في هذا السياق كانت سحب أكثر من ملياري دولار من عائدات الضرائب الدانماركية عبر عملية احتيال تضمّنت المطالبة بضرائب دفعها أجانب على أسهم دانماركية. ويبدو أن هؤلاء الأجانب لم يمتلكوا أبداً أي أسهم، ولم يدفعوا أي ضرائب عليها، ومع ذلك تمكّنوا من «استرداد» أموال من خلال تواطؤ أو إهمال من موظّفي الحكومة الدانماركية ومصارف أوروبية صغيرة حوّلت المال الذي كان يعادل 110 مليارات دولار من عائدات الضرائب الأميركية، ولم يُوجَّه أي اتهام إلى أي شخص بسبب ذلك، ولم يستقل أحد بسبب هذه الخسارة الهائلة لأموال دافعي الضرائب.

فشلت الجهات التنظيمية في وقف مخطّطات التهرّب الضريبي الإجرامية للمصارف. فعلى سبيل المثال، كانت كارول سيرجنت تعمل في هيئة الإشراف المالي في المملكة المتّحدة، وتولّت ملف مراقبة المصارف في المصرف المركزي البريطاني. وحصلت على وسام شرف من الملكة على «خدمات التنظيم المالي» التي قدّمتها. وانضمّت إلى بنك «لويدز» عام 2010 وحصلت على مكافآت يطالبها بها المصرف الآن، لأنها تورّطت وآخرين في فضيحة شهادات تأمين الدفع (PPI)، التي يجب على «لويدز» الآن أن يدفع بسببها تعويضات بقيمة 18 مليار جنيه إسترليني. ولكن هل يمكنكم أن تخمّنوا أين تعمل سيرجنت الآن؟ إنها الآن مديرة غير تنفيذية لمصرف «دانسك»، حيث تشمل مسؤوليّاتها التأكّد من أن المصرف يعمل بموجب اللوائح التنظيمية!

في آخر تقاريره عن الاستقرار المالي العالمي، يعتبر صندوق النقد الدولي أنه «بعد عقد من الأزمة المالية العالمية، تحقّق الكثير من التقدّم في مجال إصلاح الأطر التنظيمية المالية العالمية. وأتاحت الأجندة الدولية الواسعة التي وضعها المجتمع الدولي، ظهور معايير جديدة ساهمت في نظام مالي أكثر مرونة وأقل مديونية وتتوافر فيه المزيد من السيولة، ويحظى أيضاً برقابة أفضل».

حسناً، قد يكون صحيحاً أن المصارف الدولية تتمتع برأس مال أفضل وتحمل على أكتافها كمّية أقل من الديون المعدومة بعد التطبيق التدرّجي لاتفاقيات «بازل 3» واتفاقات السيولة والتبنّي الواسع النطاق لـ«اختبارات التحمّل»، إلّا أنه يمكن التشكيك حتّى في ذلك. ففي 85% من البلدان الـ24، التي عانت الأزمة المصرفية في عامي 2007 و2008، لا يزال نموّ الناتج القومي اليوم أقلّ من الاتجاه الذي سلكه قبل الأزمة. ويعترف صندوق النقد الدولي بأنّ «في بلدان عدّة، قد تتراكم المخاطر الشاملة المرتبطة بالأشكال الجديدة من صيرفة الظلّ والتمويل القائم على السوق خارج المحيط التنظيمي الاحترازي، مثل مديري الأصول، وقد تؤدّي إلى آثار متجدّدة غير مباشرة على المصارف».

يقوم الموقف «الرسمي» على أن التنظيم المالي هو الطريق الوحيد للسيطرة على المصارف، وهذا مقبول من معظم الكينزيين، أو من الذين يعتبرون القطاع المالي العدو الوحيد للعمالة. فمثلاً، نيك شاكسون ألّف كتاباً مثيراً يحمل اسم «جزر الكنوز: الملاذات الضريبية والرجال الذين سرقوا العالم»، كشف فيه أساليب كلّ مخطّطات التهرّب الضريبي العالمي، وكيف روّجت المصارف للجنّات الضريبية والتهرّب الضريبي بين زبائنها الأثرياء. وأخيراً، أعدّ شاكسون بحثاً جديداً خلص فيه إلى أن مدينة لندن والقطاع المالي البريطاني لا يعملان فقط على المساعدة في التهرّب الضريبي وتبييض الأموال، بل إنهما لا يقدّمان الائتمان لاستثمار مُنتِج. وفي الواقع، تظهر «الأبحاث بشكل متزايد أن كلّ الأموال التي تدور حول قطاعنا المالي المتضخّم هي التي تجعلنا أكثر فقراً بشكل جماعي. ومع تحوّل الاقتصاد البريطاني باطّراد نحو خدمة التمويل، تسعى أجزاء أخرى من الاقتصاد جاهدة للصمود في ظلّه». يضيف شاكسون أنه «قبل فترة طويلة، بدأ قطاعنا المالي المُتضخّم التحوّل بعيداً من دعم إنشاء الثروة والتوجّه نحو استخراجها من أجزاء أخرى من الاقتصاد. ولتحقيق ذلك، قولَب القوانين والقواعد ولجان التفكير وحتى ثقافتنا لكي تدعمه. والنتيجة كانت انخفاضاً في النموّ الاقتصادي وازدياداً في عدم المساواة وأسواقاً مشوّهة وانتشاراً للجريمة واستفحالاً في الفساد وتفريغاً للقطاعات الاقتصادية البديلة وغير ذلك الكثير». إذاً، ما الذي سنفعله حيال هؤلاء المجرمين الموجودين في مركز اقتصاداتنا؟ وفقاً لشاكسون، «يمكننا فرض ضرائب وتنظيم قطاعنا المالي وضبطه كما يفترض بنا». لذلك، يعود الأمر مجدّداً إلى التنظيم، وهي سياسة أثبتت فضيحة «دانسك» وغيرها من الفضائح أنها لا تنفع.

لنأخذ أيضاً جوزيف ستيغليتز، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، والناشط الذي لا يكلّ ضدّ القطاع المالي ودوره الجائر والمستشار لحزب العمّال البريطاني (مرّة جديدة). فبُعيد الانهيار المالي العالمي ألّف ستيغليتز كتاباً بعنوان «السقوط الحرّ» حول انفجار الفقّاعة الإسكانية وما أعقبها من تخلّف هائل عن سداد قروض الرهن العقاري، التي أدّت إلى الانهيار المالي عامي 2008 و2009. واستند الكتاب إلى دراسة أجراها للأمم المتحدة ونُشرت بعنوان «تقرير ستيغليتز» حول الأزمة المالية، وجاء فيها أن «الحكومات التي ضلّلتها أصولية السوق، نسيت دروس كلّ من النظرية الاقتصادية والتجربة التاريخية اللتين تشيران إلى أنه إذا أراد القطاع المالي أداء دوره الحيوي، يجب أن يكون هناك تنظيم مناسب». ورأى أنه يمكن تفادي الانهيارات المستقبلية عبر تمكين المراقبين الماليين غير الفاسدين والأذكياء بما يكفي للقيام بالصواب. وكتب أن «التنظيم الفعّال يتطلّب مراقبين يؤمنون به. يجب اختيارهم من بين الذين قد يتعرّضون للأذى إذا أخفق التنظيم، وليس الذين قد يستفيدون منه». ولكن أين نجد هؤلاء المستشارين المحايدين؟ يجيب ستيغليتز: في «النقابات والمنظّمات غير الحكومية والجامعات». ولكن كلّ الوكالات التنظيمية فشلت عام 2008 وتفشل الآن على الرغم من أنها تضمّ اقتصاديين يتباهون بشهاداتهم المُعتمدة.

في المقابل، وفي كتاب صدر عام 2011 بعنوان «هندسة الأزمة المالية: الخطر النظامي وإخفاق اللوائح التنظيمية»، تحدّى جيفري فريدمان وفلاديمير كراوس رأي ستيغليتز بأنّ التنظيمات المالية يمكنها منع الكارثة إذا طبّقها الأشخاص المناسبون. ورأى فريدمان وكراوس أن «تقريباً كلّ موظّفي صنع القرار في الاحتياطي الفدرالي ومؤسّسة تأمين الودائع الفيدرالية وغيرهما، هم اقتصاديون جامعيون مدرّبون». ويجادل المؤلّفان بأنّ الخطأ الذي ارتكبه ستيغليتز هو «التقليل باستمرار من احتمال حصول خطأ بشري، أي الإنكار بأنّ البشر (أو على الأقلّ البشر غير الفاسدين مثله) ليسوا معصومين». لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن فريدمان وكراوس لم يكونا أفضل في الحلّ الذي توصّلا إليه. فقد طرحا تقليل التنظيم وأسلوب السوق الحرّة!

منذ فترة قريبة، أظهر ديفيد كاين من المعهد الجديد للتفكير الاقتصادي أنّ المصارف استطاعت تفادي معظم محاولات تنظيمها وفرض رقابة عليها منذ الأزمة العالمية، لأن «الأدوات المُستعملة للمهمّة كانت ضعيفة جدّاً لكي تنجح لفترة طويلة. ومع تواطؤ المنظّمين، بدأت المصارف الأميركية العملاقة إعادة إرساء قدرتها على استخدام الأرباح وإعادة شراء الأسهم لإعادة نفوذها مرّة أخرى إلى مستويات خطرة». وأشار كاين إلى أن «كبار المراقبين الماليين بدوا مؤمنين بأن جزءاً مهمّاً من عملهم يقوم على إقناع دافعي الضرائب بأنّ الأزمة المقبلة يمكن احتواؤها ضمن القطاع المالي، ولن يسمح لها بأن تؤذي المواطنين العاديين بالطريقة التي فعلتها الأزمة السابقة». ولكن «هذه الادعاءات الوردية هي ترهات». فكاين يريد أن يُزَجّ المصرفيون المجرمون في السجن، لا فقط أن تفرض غرامات على المصارف.

لم يفلح الإصلاح التنظيمي منذ الأزمة المالية العالمية في السيطرة على الأنشطة المصرفية الإجرامية والمتهوّرة وغير المُنتجة في العصر الحديث. فحتّى صندوق النقد الدولي أقرّ بذلك في آخر تقاريره حول الاستقرار المالي العالمي، اذ أشار إلى «وجوب أن تظلّ الأجهزة التنظيمية والرقابية مُنتبهة لما ينشأ من مخاطر جديدة، بما في ذلك التهديدات التي يمكن أن يتعرّض لها الاستقرار المالي. فلا إطار عمل تنظيمي يمكنه أن يقلّص احتمال وقوع الأزمة إلى صفر. لذلك، على المنظّمين أن يكونون متواضعين. فالتطوّرات الأخيرة الموثّقة تظهر أن المخاطر يمكن أن تنتقل إلى نطاقات جديدة، وعلى المنظّمين والمراقبين أن يبقوا يقظين تجاه هذا التطوّر».

فعلاً! فكما أظهر غابريل زوكمان وتوماس رايت في تحليل دقيق ومعمّق حول حجم الملاذات الضريبية والتهرّب الضريبي وامتدادهما بشكل يجعل من الصعب تقليصهما أو التحكّم بهما، فإنه على العكس تتحوّل هذه المخطّطات إلى جزء متزايد من أرباح الشركات الأميركية تنظّمها المصارف وتحوّلها.

يُسجّل نحو نصف أرباح الشركات الأميركية المتعدّدة الجنسيات في الملاذات الضريبية، حيث إيرلندا هي المفضّلة بينها (معدّل الضريبة يبلغ 5,7%). وتذهب الفوائد من زيادة الأرباح إلى أصحاب الأسهم، كما أظهر زوكمان ورايت. وقال زوكمان على تويتر: «عزّزت إيرلندا موقعها كالملاذ الضريبي الأوّل. وتسجّل الشركات الأميركية أرباحاً في إيرلندا أكثر ممّا تسجّل في الصين واليابان وألمانيا وفرنسا والمكسيك مجتمعة». وأظهر زوكمان ورايت أن معدّل العائد (أو الربح) على الاستثمارات الأميركية المتعدّدة الجنسيات في الخارج لم يرتفع، بل انخفض. لكن بفضل الأنظمة الضريبية المواتية (بما في ذلك أحدث التدابير التي اتّخذها ترامب) وتوافر الملاذات الضريبية مثل إيرلندا، قفزت الربحية بعد الضرائب.

إذاً، من يعتقد أن «تنظيم» المصارف ومكافحة التهرّب الضريبي باستخدام «المنظّمين» سينجح، فهو مخطئ.

سبق أن نشرت تعليقاً حول آراء ستيغليتز التي عبّر عنها في كتابه: «إعادة كتابة قواعد الاقتصاد الأميركي: جدول أعمال من أجل النموّ والازدهار المشترك»، حيث خلص إلى أننا «لا نترك الأمر لقوى السوق لتحلّ المشاكل بنفسها»، لذلك علينا إعادة كتابة قواعد اللعبة. ولكنّه يعترف بأن التغييرات التي يطرحها لن تبصر النور. لذلك، إن تغيير القواعد أو تنظيم المصارف لن ينجح، فنحن بحاجة إلى الملكية والسيطرة.

Michael Roberts Blog
ترجمة: لمياء الساحلي

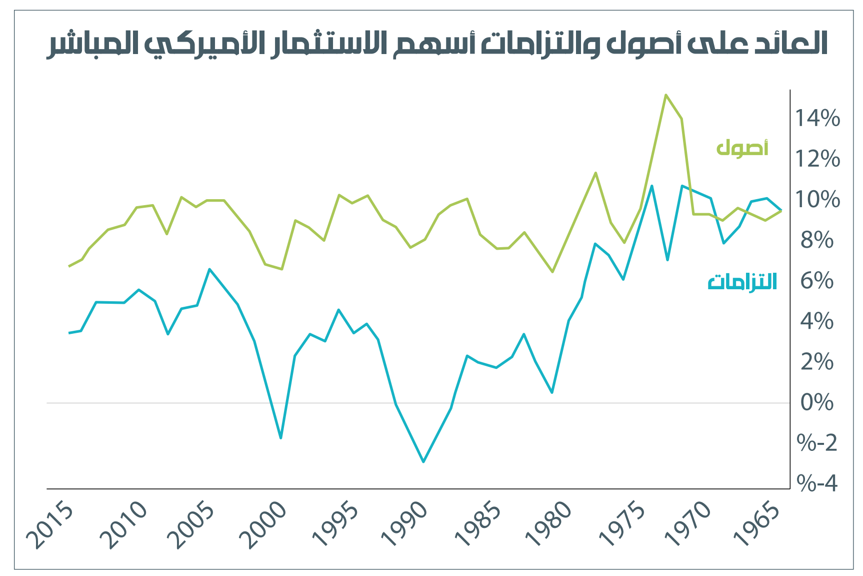

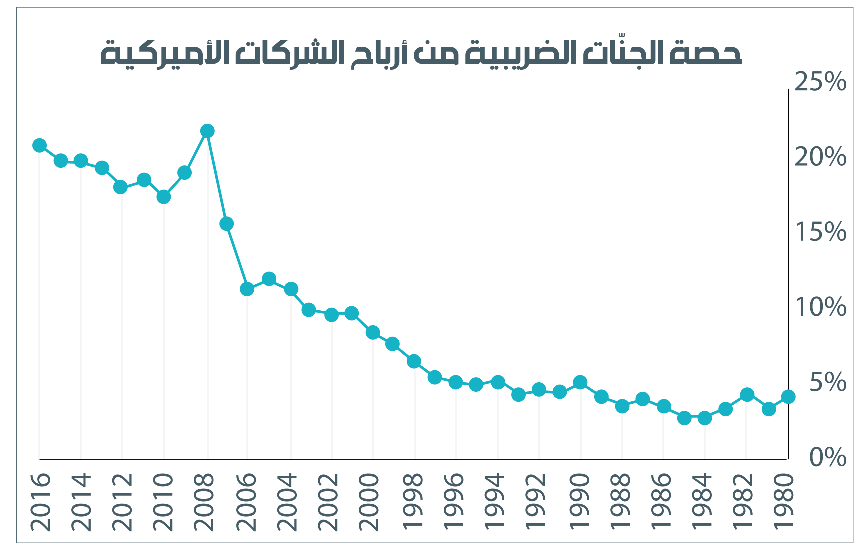

الـ 5 الكبار

لبنان الخامس عالمياً في اللامساواة

فيفيان عقيقي

يحتلّ لبنان المرتبة الخامسة عالمياً على سلّم اللامساواة في توزيع الثروة، بعد أوكرانيا وكازاخستان ومصر وتايلاند. ووفقاً لتقرير «الثروة العالمية 2018» الصادر عن Credit Suisse، فإن نسبة اللامساواة في توزيع الثروة في لبنان، وفق مؤشّر «جيني»، تبلغ نحو 88,9%، وهذا المؤشّر هو الأكثر شيوعاً لقياس عدم عدالة توزيع الدخل في بلد ما. إذ يضع حدَّين لقياس اللامساواة يراوحان بين 0 و1 (أو 0 و100 كنسبة مئوية). فإذا كانت النتيجة صفراً، عندها يكون توزيع الدخل متساوياً بين كلّ أفراد المجتمع، أمّا إذا كانت 1 (أو 100%)، فتكون اللامساواة كاملة.

في ما يأتي البلدان الخمسة الأكثر لامساواة في توزيع الثروة في العالم.

1- **أوكرانيا**: حلّت أوكرانيا في المرتبة الأولى، وبلغت حدّة اللامساواة في توزيع الثروة فيها نحو 95,5%، وفقاً لمؤشّر جيني، إذ يستحوذ 35 ألف بالغ (0,1% من مجمل البالغين) على ثروات بأكثر من مليون دولار، فيما نحو 34,9 مليون بالغ (99%) يمتلكون ثروات تقلّ عن 10 آلاف دولار لكلّ منهم. إلى ذلك، يصل عدد البالغين في أوكرانيا إلى 35,3 مليون شخص، ومجمل الثروة الشخصية 55 مليار دولار. إذ بلغت حصّة الفرد البالغ نحو 1563 دولاراً، في حين أن متوسّط الثروة بعد استبعاد حصّة الأكثر ثراءً لا يتجاوز 40 دولاراً أميركياً، أي أقلّ بـ39 مرّة من الحصّة المُطلقة، وأقلّ 100 مرّة من المتوسّط العالمي.

2- **كازاخستان**: حلّت في المرتبة الثانية، إذ تبلغ حدّة اللامساواة فيها 95,2%، ويمتلك 11,7 مليون بالغ (96,9%) ثروات بأقلّ من 10 آلاف دولار لكلّ منهم، في مقابل امتلاك 12 ألف بالغ (0,1%) ثروات بأكثر من مليون دولار. يصل مجمل الثروة في كازاخستان إلى 62 مليار دولار، ويوجد فيها 12,1 مليون بالغ. تبلغ حصّة كلّ منهم من الثروة نحو 5122 دولاراً، إلّا أن متوسّط ثروة البالغ الواحد لا تتجاوز 152 دولاراً، أي 27 مرّة أقل من المتوسّط العالمي.

3- **مصر**: تأتي في المرتبة الثالثة كأكثر البلدان لامساواة في توزيع الثروة. بلغت حدّة اللامساواة فيها 90,9%، إذ يمتلك 55,1 مليون بالغ (96,3%) ثروات بأقلّ من 10 آلاف دولار، فيما أقلّ من 50 ألف بالغاً لديهم ثروات بأكثر من مليون دولار. يبلغ مجمل الثروة في مصر 212 مليار دولار، وعدد البالغين 57,2 مليون شخصاً. تبلغ حصّة كلّ بالغ من مجمل الثروة نحو 3717 دولاراً في حال تقسيم الثروة بالتساوي على كلّ البالغين، إلّا أن متوسّط الثروة لا يتجاوز 346 دولاراً، وهو أقلّ بـ12 مرّة من المتوسّط العالمي.

4- **تايلاندا**: حلّت في المرتبة الرابعة، وبلغت حدّة اللامساواة في توزيع الثروة فيها 90,2%. يوجد في تايلاندا نحو 48,2 مليون شخص (91,7%) لديهم ثروات بأقلّ من 10 آلاف دولار، في مقابل 52 ألف شخصاً يمتلكون ثروات بأكثر من مليون دولار. إلى ذلك، يبلغ مجمل الثروة في تايلاندا نحو 525 مليار دولار، وتصل حصّة البالغ منها نحو 9969 دولار، في حين أن متوسّط الثروة يقلّ عنها بنحو 9 مرّات إذ لا يزيد على 1085 دولاراً، أي أقل 4 مرّات من المتوسّط العالمي.

5- **لبنان**: يأتي في المرتبة الخامسة في العالم بين البلدان الأكثر لامساواة في توزيع الثروة الشخصية، التي بلغت نحو 140 مليار دولار في عام 2018. تصل حدّة اللامساواة في لبنان إلى 88,9% وفقاً لمؤشّر جيني، إذ هناك 3,3 ملايين بالغ في لبنان (77,4%) يمتلكون ثروات بأقلّ من 10 آلاف دولار، في مقابل 12 ألف بالغ (0,3%) يمتلكون ثروات بأكثر من مليون دولار. وعلى الرغم من أن حصّة البالغ الواحد من مجمل الثروة الوطنية بلغت 33,726 دولاراً، إلّا أن متوسّط الثروة التي يمتلكها البالغ بعد استبعاد الأكثر ثراءً هو أقل بـ9 مرّات، ولا يتخطّى 3,932 دولارات، ويبقى أقلّ من المتوسّط العالمي لثروة البالغ الواحد.

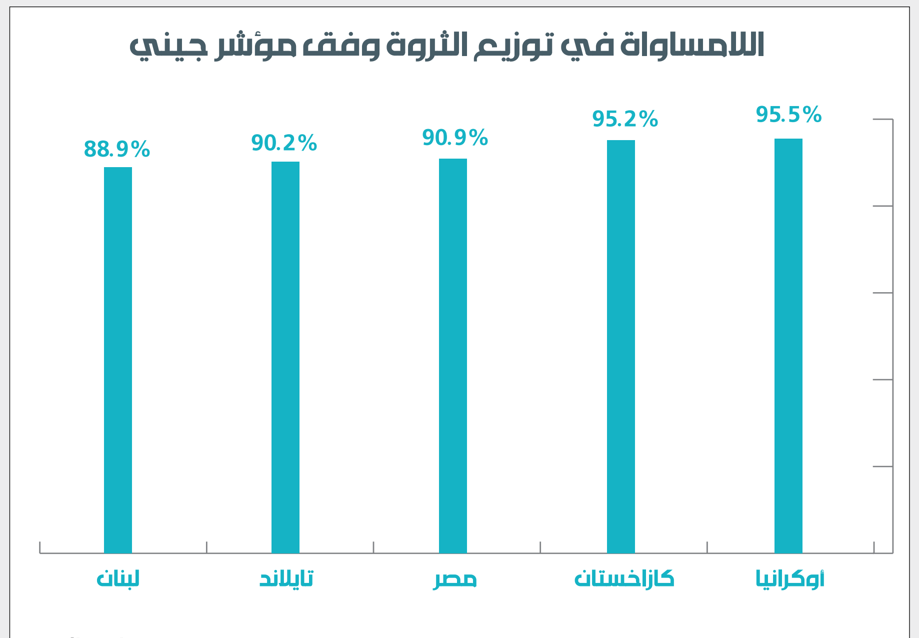

المصدر: Credit Suisse - 2018

مؤشّر

كم خسر اللبنانيون من قدراتهم الشرائية في سنة؟

علي هاشم

لغاية أيلول من هذا العام، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي من 101,08 لغاية 107,68. بمعنى آخر، فإن متوسّط أسعار السلّة الاستهلاكية للمواطن اللبناني ارتفع بنسبة 6,53% خلال سنة واحدة فقط، أو ما يعني هبوط القيمة الشرائية لدخله بالنسبة نفسها. لكن الأهمّ في الأرقام التي عرضتها إدارة الإحصاء المركزي، هو تركّز معظم زيادة الأسعار في أبواب الإنفاق الأساسية لا الكمالية، أي تلك التي لا تخضع لقدرة المواطن على الحدّ من استهلاكها.

خلال عام، ارتفعت كلفة الماء والكهرباء والمحروقات بنسبة 13,88%، ليسجّل هذا الباب تحديداً نسبة الارتفاع الأعلى من بين أبواب الإنفاق التي يشملها المؤشّر. وفي المرتبة الثانية تحلّ كلفة الإنفاق على النقل بنسبة 8,81%، بينما تأتي كلفة الإنفاق على الألبسة في المرتبة الثالثة بنسبة 8,16%. أمّا أبواب الإنفاق الأخرى فكانت الاستجمام والتسلية والمواد الغذائية والتعليم والمطاعم.

هذا الارتفاع المطرد في الأسعار تنبّأت به منذ السنة الماضية جمعيّة حماية المستهلك، التي أشارت في تقرير لها إلى أن الهندسات المالية التي كان ينفّذها مصرف لبنان، ونتج عنها ضخّ كمّية كبيرة من السيولة «دفعة واحدة في الاقتصاد اللبناني الهشّ، ستؤدّي حتماً إلى تضخّم وارتفاع كبير في الأسعار خلال الأشهر التالية». أمّا من سيدفع الثمن وفق تقرير الجمعيّة فهم المستهلكون الذين ستتدهور قدرتهم الشرائية بشكل خطير، أي سيزدادون فقراً، خصوصاً أننا «أمام ارتفاع خطير في الأسعار لا علاقة له بأي تطوّر اقتصادي خارجي أو داخلي، بل سببه سياسات منظّمة تشترك فيها الفئة الحاكمة مع القطاع المالي والتجاري».

هذا التحليل يتناسق مع أرقام الكتلة النقدية التي ينشرها مصرف لبنان، والتي ارتفعت من 185,82 ترليون ليرة في بداية 2016، لغاية 212,61 ترليون ليرة حتّى شهر آب/ أغسطس الماضي. بمعنى آخر، ارتفعت هذه الكتلة بنسبة 14,4% خلال هذه الفترة، بالتوازي مع ارتفاع مؤشّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 94,07 نقطة إلى 107,2 نقطة منذ بداية 216 وحتى آب/ أغسطس الماضي، أي بارتفاع نسبته 14%. هنا يصبح من الواضح علاقة ارتفاع الأسعار مع النموّ الذي شهدته الكتلة النقدية خلال الفترة الماضية جرّاء كل أشكال الهندسات والإجراءات الاستثنائية التي كان يجريها مصرف لبنان مع المصارف.

ولعلّ مراقبة قرارات مصرف لبنان الأخيرة للتعاطي مع هذا الواقع والتخفيف من آثار قراراته السابقة تؤكّد هذا التحليل. فالقرارات الأخيرة مثل الطلب إلى المصارف تخفيض نسبة القروض إلى الودائع بالليرة لغاية 25% هدفت بالدرجة الأولى إلى الحدّ من توافر هذه الكتلة النقدية الكبيرة بالليرة في السوق بعد الهندسات، خصوصاً أنّها تشكّل بالنسبة إلى مصرف لبنان مصدر خطر ليس لجهة الضغوط التضخّمية على الأسعار فقط، بل أيضاً لجهة الطلب على العملة الصعبة. بمعزل عن علاقة هذا الارتفاع بمسألة الأزمة المالية وقرارات مصرف لبنان خلال السنوات الأخيرة، يبقى الأكيد أن الفئات المحدودة الدخل وحدها ستتحمّل عبء هذه التحوّلات في السوق. خصوصاً أن آخر تصحيح لأجور القطاع الخاصّ كان عام 2012، وخلال السنوات السبع الماضية ارتفع مؤشّر الأسعار بنسبة 23% إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة الأخيرة، وهو ما يعني تراجع القدرة الشرائية لهذه الأجور بهذه النسبة. وبالتوازي مع هذه التحوّلات المقلقة، يبدو أن السياسات الرسمية ما زالت تسير باتجاه المعالجات التي تهدف إلى الحفاظ على استمرارية المنظومة الاقتصادية القائمة، ولو عبر إجراءات تأتي على حساب الفئات المحدودة الدخل في المجتمع.

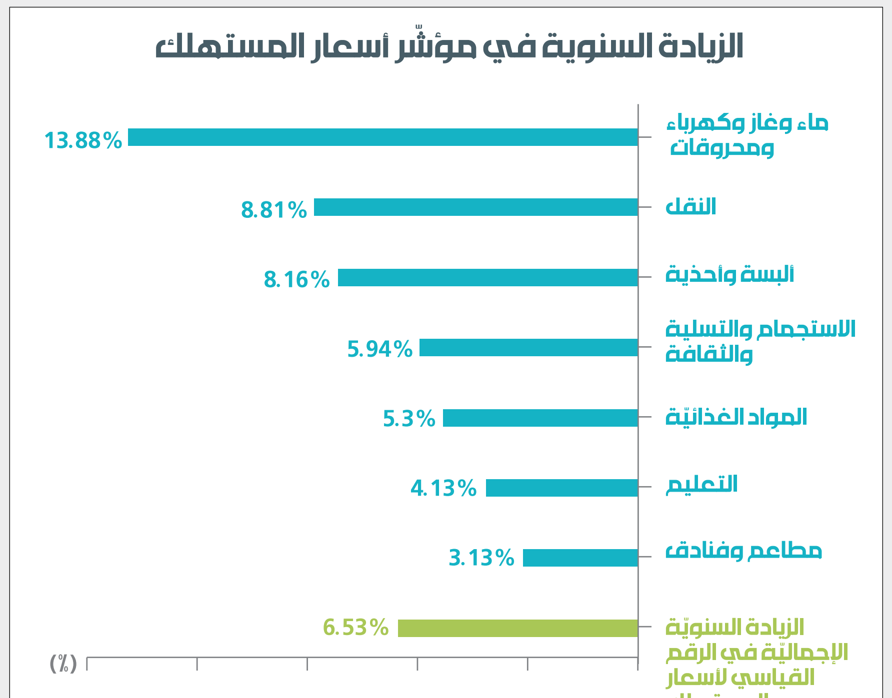

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

غوغل والرأسمالية والاشتراكية [4]

«لو كان ظاهر الأشياء مطابقاً لجوهرها لما كان هناك حاجة إلى العلم»

كارل ماركس

في مقالته «ماذا فعلت غوغل في زماننا لنا؟»، يضع يانيس فاروفاكيس دعوته لإشراك المجتمع ككلّ في ملكية غوغل، ضمن إطار أن عوائد الصندوق المشترك ستكون جزءاً من «المدخول الأساسي العامّ»، الذي يُطرح الآن كجزءٍ من حلّ لارتفاع احتمالات البطالة التكنولوجية وانخفاض الطلب الكلّي الناتج منها، والتي من المرجّح أن تتفاعل في السنوات أو العقود المقبلة. حسناً، فحصول المجتمع ككلّ على شيء من أرباح غوغل ربّما هو أفضل من لا شيء، وإذا ما تمّ تعميم هذا الأمر على جميع المؤسّسات، التي بالنسبة إلى فاروفاكيس وغيره تستخدم العمل غير المدفوع، فإن هذا سيشكّل نوعاً جديداً من ديموقراطية اشتراكية جزئية تَستبدل دولة الرفاه الاجتماعي التي عنوانها الأساسي «استخدام الضرائب وإعادة التوزيع» بالملكية المشتركة بين الرأسماليين والمواطنين لبعض وسائل الإنتاج. هل هذا الحلّ هو النهائي أو الأمثل؟ وهل لديه مُبرّرات غير اعتباطية؟ وهل فعلاً أن «شيء» هو أفضل من «لا شيء»؟

إن المُبرّر الذي يُساق عادة من قبل بعض الاقتصاديين الماركسيين وغيرهم، ومن ضمنهم فاروفاكيس، لإقامة هذا الاقتصاد التشاركي الجزئي، هو أن غوغل ومثيلاتها تستخدم «العمل الرقمي غير المدفوع»، أي أنها لا تدفع أجراً للمعلومات والتحرّكات الشخصية لمستخدمي خدماتها، والتي تستعمله هي بدورها لـ«بيع» هذه المعلومات أو هذا «العمل» للمعلنين وغيرهم. بالتالي يشكّل هذا العمل أو الاستخدام جزءاً من أصل أرباحها. لنقرأ فاروفاكيس مرّة أخرى «إن الأسباب الموجبة لردّة الفعل على شركات التكنولوجيا الكبرى هو أننا كلّنا أصبحنا مُستخدمين مُحوّلين إلى بروليتاريا... فكلّ مرّة تستعمل فيها محرّك البحث لدى غوغل للبحث عن كلمة أو مفهوم أو مُنتج أو تزور مكاناً على «خرائط غوغل» فإنك تغني رأسمال غوغل. بينما الخوادم وتصميم البرامج، مثلاً، تمّ إنتاجها بطريقة رأسمالية، فإن جزءاً كبيراً من رأسمال غوغل هو مُنتج تقريباً من الكلّ. إذاً، كلّ مستخدم في المبدأ لديه حقّ شرعي في أن يكون هو أيضاً من حملة الأسهم (shareholder)».

في الشكل، يبدو هذا الطرح شبيهاً جدّاً بـ«الرأسمالية الشعبية» أو «رأسمالية حملة الأسهم» من أيّام مارغريت ثاتشر والتي يمكن تلخيصها بالآتي: إذا أصبح رأس المال مملوكاً من الجميع أو من العمّال أو الموظّفين أيضاً (طبعاً جزئياً وفقط عبر الأسواق)، ألا يلغي هذا مفهوم رأس المال VS العمل، الذي هو أساس نظرية ماركس؛ وألا يعني هذا أن لا حاجة للاشتراكية أيضاً بعد اليوم؟ شيء من هذا القبيل الذي أطاح «عصفورين بحجر واحد» راج لفترة طويلة وأصاب الدوار الكثيرين من هذا الاكتشاف المذهل! بعدها تبيّن، وخصوصاً بعد 2008 وبدء ظهور تمركز الثروة والدخل الذي بدأ منذ عهد تاتشر نفسها، أن هذه الرأسمالية الشعبية لم تكن إلّا رأسمالية، بل ربّما أسوأ أنواعها، والتي جعلت الكثيرين يحاولون الآن التبرّؤ منها ومن نتائجها. هذا في الشكل، أمّا في المضمون فهناك أمران.

أوّلاً، هل عندما يستخدم أي شخص خدمات غوغل وغيرها، هو فعلاً يقوم بعمل غير مدفوع الأجر؟ الجواب هو كلا. أصل هذه النظرية يعود إلى السبعينيات عندما أطلق

في هذا الجزء من سلسلة المقالات، يقدّم الكاتب نقداً لمفهوم العمل غير المدفوع الأجر الذي يقدّمه مستخدمو «غوغل». ويعتبر أن هذا المفهوم يستسهل توسيع نطاق النظرية الماركسية حول مصدر القيمة الزائدة، ونقلها من عمليّة الإنتاج إلى مجال الاستهلاك والتبادل

«الماركسي الثقافي» دالاس سمايث على عملية الاستماع إلى الدعايات التي يبثّها التلفزيون آنذاك مفهوم «العمل المشاهدي» أو (Audience labor)، أي أن المشاهدين هم جزئياً عمّال غير مدفوعي الأجر يقومون بإنتاج الأرباح لأصحاب محطّات التلفزة من بيعهم وقت الهواء هذا. لكن بقيت هذه «النظرية» أو هذه المحاولة لتوسيع نطاق تطبيق نظرية ماركس هامشية. أمّا اليوم، ولأن الأمر يتعلّق باستخدام البلاتفورمات مثل فايسبوك ومحرّكات البحث وغيرها، أصبحت النظرية أكثر شيوعاً، ولكن ذلك لا يعني أنها أصبحت صحيحة. فبيع الشركات وقتاً لبث دعاياتها هو جزء من اقتطاع من قِبل غوغل وغيرها، مثلها مثل المحطّات التلفزيونية في السابق، من أرباح الشركات التي تستطيع عندها أن ترفع من سعرها الاحتكاري، إذا استطاعت، بسبب هذه الدعايات لا أكثر ولا أقلّ. وأيضاً هنا يمكن توسيع هذه النظرية على شكل سؤال: هل إذا استطاعت شركة مثل كرايسلر عبر الدعاية أن تبيع المستهلك سلعة بأعلى من سعرها التنافسي، هل هذا يعني أنه عندما استمع الشاري إلى الدعاية واشترى السيارة قام بذلك عبر عمل بلا أجر ليس فقط لدى غوغل بل لدى كرايسلر أيضاً؟ نستطيع أن نرى هنا أن هذه «النظرية» تنقل عملية إنتاج القيمة الزائدة من عمليات الإنتاج (أي داخل غوغل وفيسبوك وكرايسلر) إلى مجال الاستهلاك والتبادل، وهذا ما كان ماركس قد نفاه بشكل مُطلق في خلال بحثه عن سرّ القيمة الزائدة؛ أي أن القيمة الزائدة لا تُنتَج بشكل إيجابي كلّي في عمليات التبادل التي هي بمثابة لعبة صفرية أو zero sum game، إذ لكلّ رابح هناك خاسر. وهنا الرابحون هم: غوغل والشركة المُعلنة. والخاسرون هم: الشركة المُعلنة والمستهلك. لنأخذ مثلاً أسهل، أظن أنه يستطيع أن يلقي الضوء على هذه المسألة: لنفترض أنك كنت تعيش في زمن قبل الرأسمالية وأنك كنت مُنتجاً مستقلّاً تنتج خضرواتك وفاكهتك بنفسك لنفسك. لنفترض أيضاً أنك فجأة انتقلت عبر آلة زمنية إلى القرن العشرين، وأصبحت عاملاً في مصنع، وبالتالي هذا يعني أنك لم تعد تملك الأرض التي كنت تنتج عليها منتجاتك سابقاً، أو أنها لم تعد منافسة للشركات الزراعية الكبرى العالية الإنتاجية. إذاً، أنت الآن مُضطر للذهاب الى السوبر ماركت لشرائها وهذا يستغرق وقتاً على الطريق وداخل المكان، لنقل ساعة في الأسبوع لم تكن تستغرقك للحصول على الخضروات والفواكه من قبل. وفي الطريق أيضاً قرّرت أن ترفّه عن نفسك ودفعت المال أو الوقت من أجل ذلك. فهل هذا يعني أن الرأسمالية (التي لم تكن سابقاً) فرضت عليك عملاً غير مدفوع من أجل تحقيق ربح للسوبر ماركت؟ كلا. لمرّة أخرى، ماركس اكتشف أصل القيمة الزائدة في الرأسمالية ليس كعملية تبادل غير مُتكافئة أو غير متساوية بين مؤسّسة أو شخص يبيع عميلاً اقتصادياً أمراً فوق قيمته، بل في الإنتاج ووقت العمل. وبالتالي فإن غوغل (كما السوبر ماركت) هي جزء من تعميم التسليع الذي تحدّث عنه ماركس وليس جزءاً من عملية إنتاج القيمة الزائدة عبر عمل المجتمع. الفرق أنك في غوغل وغيرها تدخل للتسلية والترفيه أو للبحث وربّما تشتري شيئاً؛ أمّا في السوبر ماركت فأنت مضطر لقضاء هذا الوقت في عملية الشراء، لم تكن مضطراً عليه من قبل؛ لكن ليس هناك عمل غير مدفوع ولا هنا أيضاً.

انجل بوليغان ـ المكسيك

الأمر الآخر، في المقالة الثانية حول غوغل ذكرت أنه تمّ احتساب الوقت الذي يوفّره كلّ باحث أميركي على محرّك غوغل، ليتبيّن أن كلّ عامل أميركي بالغ يحصل على ما يعادل 500 دولار سنوياً من البحث على محرّك غوغل. فهل علينا، إذا سلّمنا جدلاً بأن البحث على غوغل هو عمل غير مدفوع، أن نعتبر أن هذا التوفير إذاً أجر مقابل هذا العمل؟ وهو أمر غير قليل القيمة بالمناسبة. فإذا أخذنا عدد العمّال البالغين في الولايات المتّحدة البالغ عددهم 145 مليوناً، ما يجعل «أجرهم» من البحث على غوغل يساوي 72,5 مليار دولار سنوياً، أي أن «الأجر السنوي» يساوي تقريباً قيمة أسهم الصندوق العامّ الذي يساوي 10% من قيمة غوغل السوقية البالغة الآن حوالى 740 مليار دولار. كما أن هذا «الأجر» هو أكبر بكثير من العائد الذي سيحصل عليه هؤلاء من اقتراح فاروفاكيس، الذي لا يمكن عائده السنوي أن يكون لكلّ أميركي عامل أكثر من 50 دولاراً (إذا كان العائد 10% على الصندوق). وماذا عن غير الأميركيين؟ هنا نرى أن هذه الحسابات تدخلنا في متاهات لا طائل منها. فهنالك أيضاً للتذكير قيمة «السعادة» (أو التعاسة) التي يحصل عليها مستخدمو فايسبوك وإنستغرام وغيرهما، فهل هي «أجر» أيضاً؟ وإذا كانت «تعاسة»، فهل هذا يعني أن هناك استغلالاً مزدوجاً؟

من الواضح أن هناك استسهالاً لعملية توسيع نطاق عمل النظرية الماركسية. إن نظرية القيمة الزائدة هي ليست وجهة نظر ولا هي نظرية أخلاقية للاستغلال يمكن تطبيقها بشكل عشوائي، إذ عندها تصبح عملية لغوية وغير دقيقة. كما أن الأمر قد يكون له عواقب غير حميدة. ففي حالة غوغل مثلاً، إذا كان الحلّ هو بدفع هذا الأجر غير المدفوع أو أن المستخدم يحصل عليه أصلاً عبر توفير الوقت أو عبر الرفاه، فماذا يبقى من نقد الرأسمالية عندها؟ والأمثلة على الأخطاء في هذا المجال كثيرة: من محاولة توسيع النظرية الماركسية في تفسير الإمبريالية إلى ما سُمّي «التبعية»، إلى عمل المرأة المنزلي. البعض يقوم بهذا التوسيع خدمة لأجندات سياسية أو فئوية، والبعض لأهداف نبيلة، ولكن بائسة، من أجل اكتشاف مكامن جديدة للظلم أو الاستغلال في الاقتصاد والمجتمع، والبعض بالطبع من أجل الاكتشاف العلمي. في ما عدا الأخير، كما رأينا هنا وفي العديد من الأوقات، يمكن للسحر أن ينقلب على الساحر.